

بنك الاتحاد
شارع عبد الرحيم
الواكد، الشميساني
ص.ب 35104
عمان 11180، الأردن

هاتف: +962 6 560 7011
فاكس: +962 6 566 6149
bankaetihad.com
info@bankaetihad.com

الرقم: 2020/56/3300
التاريخ: 2020/06/08

للإيضاح
بدرصة عمان
ك. السيد محرم
السيد صالح



السادة/ هيئة الأوراق المالية المحترمين

تحية طيبة وبعد،،

بناءً على التعميم الصادر من قبلكم رقم 20/00590/1/12 تاريخ 2020/05/05، نرفق لكم التقرير السنوي لعام 2019 على البريد الالكتروني المذكور من قبلكم بصيغة PDF.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

زيد كمال
رئيس إدارة العمليات المالية


A-91
 بنك الاتحاد
Bank al Etihad

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية / الديوان
٠٨ حيرة ٢٠٢٠
٢٢٢٣
الإمارة



بنك الاتحاد
Bank al Etihad

التقرير السنوي 2019

شكّل مستقبلك



لمحة عن بنك الاتحاد



من نحن

نحن بنك الاتحاد، مؤسسة مالية تفتخر بكونها أردنية. قيمنا العائلية مصدر قوتنا وإلهامنا، فكل عميل من عملائنا هو جزء من عائلتنا ونعمل معاً جاهدين لمساعدته.

تمكين عملائنا من تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم هو أهم شيء بالنسبة لنا! نعمل معهم أفراداً ورواد أعمال وشركات ونساء مؤثرات لنستوحي منهم ونقدم خدمات مصرفية ومالية مبنية على فهم احتياجاتهم. فسيبقى هدفنا دائماً هو مساعدة عملائنا في تشكيل مستقبلهم.

برأس مال مدفوع قدره
160 مليون دينار أردني

بنسبة كفاية رأس المال
13.45%

إجمالي الأصول
4.58 مليار دينار أردني

حقوق مساهمين بقيمة
387 مليون دينار أردني

قيمنا

ريادة بلا حدود

نعمل كل يوم بروح ريادية وهذا ما يجعلنا نبتكر ونتجدد ونبحث عن الفرص من دون توقف. فما أن نلمس روح الريادة والحماس فيك، حتى نرافقك في مسيرتك وندعم نجاحك بكل ما لدينا من حلول.

التعلم والتجدد المستمر

كل يوم، فرصة جديدة للتعلم، فحب المعرفة ومواكبة التطور يجعل من المشهد المالي المتغير تجربة متجددة ومشوقة. والقدرة على إستخدام أحدث التقنيات يلهمنا ويزيد من حماسنا للمعرفة. ويبقى شغفنا للتعلم سببه أن نقدم لك الأفضل.

إبداع لا متناهي

الإبداع هو قدرتنا على تحريك مخيلتنا لرؤية الأمور مهما كانت عادية بعين جديدة. إيماننا بجوهر ثقافتنا وفنوننا هو إبداع، والعمل من أجل التغيير يبدأ بالإبداع، ونحن هنا اليوم لأننا إختارنا أن نعتمد الإبداع ثقافة يمكننا أن نحول ما هو عادي الى إستثنائي.

شراكة مجتمعية

كل عميل لدينا هو جزء من عائلتنا ومصالحه وتطوره محور تفكيرنا وتخطيطنا. ونحن ملتزمون بدعمه لمواجهة كل التحديات ونضع كل ما لدينا من معرفة وشبكة أعمال وتقنيات وحلول بنكية بين يديه من أجل نجاحه وتحقيق أهدافه.



هدفنا: تمكين عملائنا

نحن نؤمن بك، بقدراتك وأحلامك وطاقتك. ما يوقظنا صباح كل يوم هو حماس مشاركتك المشوار بكل تحدياته، وإيجاد الحلول والأدوات لتسهيل القيام بكل معاملتك أينما كنت وبأي وقت وبالطريقة التي تناسبك. نحن معك لتصل الي حيث تريد ومعك عندما تقرر أن تضع طما جديدا سواء كان امتلاك منزل أو التخطيط لرحلة أو البدء بمشروعك الخاص.

وعدنا: شكّل مستقبلك

في كل لحظة لدينا خيار، وخياراتنا تحدد كيف سيكون مستقبلنا. مهما كان خيارك نحن هنا لمساعدتك، اليوم أكثر من أي وقت مضى لدينا الإمكانيات والخبرة والمعرفة. تشكيل مستقبلك قهمتكم الكبيرة وبدورنا نريد أن نكون شركائك في إنجازها، ومن أجل ذلك نؤمن لك بيئة مناسبة من الابتكار وريادة الأعمال ونقدم لك الدعم التكنولوجي وكل ما يوفره هذا العالم الذكي ليكون مستقبلك بين يديك.



2	لمحة عن بنك الاتحاد
3	من نحن
3	قيمنا
4	هدفنا
4	وعدنا
5	المحتويات
6	أعضاء مجلس الإدارة
8	كلمة رئيس مجلس الإدارة
11	التحوّل الرقمي والتكنولوجي
11	بنك لكل يوم
11	رحلة تحوّل البنك التكنولوجية
12	معاملات في أي وقت ومن أي مكان
12	مؤشرات أداء تطبيقنا البنكي
13	قطاعات الأعمال
13	التطور المستمر في خدماتنا لقطاع الأفراد
14	دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال
14	دعم قطاع الشركات
15	دعم قطاع الخزينة والاستثمار
15	دعم المشاركة الاقتصادية للمرأة
15	استثمارنا
16	ركائز قوتنا الداخلية
17	التقدم التكنولوجي في بيئتنا الداخلية
17	علامتنا التجارية
17	التسويق الرقمي
18	شراكاتنا المجتمعية لمستقبل أفضل
23	تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2019
31	تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة
42	الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحوكمة المؤسسية
69	دليل التحكّم المؤسسي
102	دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)
113	القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2019
233	شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في الأردن



مجلس الإدارة



السيد عصام حليم سلفيتي

رئيس مجلس الإدارة

الشركة الليبيه للاستثمارات الخارجية (لافيكو)

ويمثلها الدكتور إدريس محمد الورفلي

السيد "محمد نبيل" عبدالهادي محمد حموده

نائب رئيس مجلس الإدارة

شركة إثمار للتزويد

ويمثلها السيد عماد عبد الخالق

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

ويمثلها السيد جلال أنور العجلوني

السيد رياض عبد المحسن الدجاني

السيدة رنا جميل عبادي

السيد مغيث غياث سختيان

السيد باسم عصام سلفيتي

السيد سامي محمد المبروك

السيد جبرا "رجا يعقوب" غندور

مدققو الحسابات

السادة/ ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

المستشار القانوني

السادة/ رباح وشرايحة محامون ومستشارون قانونيون



” نعمل كعائلة واحدة وبشغف... نبحث ونكتشف الفرص ونحوّل كل تحدٍّ إلى نجاح لتشكيل مستقبل أفضل للجميع. نهدف لأن نكون البنك الرقمي الريادي الأول في الأردن في السنوات المقبلة “

أنتيكم كل عام من خلال رسالتي لكم وكلي فخر بالإنجازات التي نقوم بها مع فريق عملنا الرائع.

اكتب رسالتي هذه، والعالم من حولنا يمر بظروف استثنائية مع ظهور فيروس كورونا الذي أثر على وطننا الحبيب. كنت فيما سبق أبدأ رسالتي باستعراض مقارنات خاصة بوضع الاقتصاد والتحديات السياسية والاقتصادية التي واجهت الأردن خلال العام، ولكني اليوم أرى أن وضعنا استثنائي فهو وضع لم تمر به الأردن ولا العالم من قبل، نواجه تحدي يجعل لا قيمة لكل تلك المقارنات لأن الأهم الآن هو قدرتنا على مواجهة الأزمة الوبائية العالمية الحالية ومن ثم ما سيليهها من أزمات لاحقة اقتصادية واجتماعية وإنسانية.

في هذه الفترة البسيطة تأكد لي أن من رحم كل تحدي تولد بارقة ضوء وأمل نستطيع أن نرى من خلالها فرصة، حيث رأينا في بنك الاتحاد بيئة عمل مرنة لأبعد الحدود وكفاءة عالية للتعامل مع هذه الظروف أثبتت لنا أن الاستثمار الذي قمنا به في تحولنا التكنولوجي هو القرار الصائب وهو الاستثمار الأهم للآن وللمستقبل.

بالنسبة لنا عملنا دائماً هم محور اهتمامنا ونحن ملتزمون بدعم عملائنا ومساعدتهم في هذه الأوقات الصعبة ونعمل جاهدين لتقديم المزيد من الحلول، نحن نبحث عن كل الطرق الممكنة للحفاظ على موظفينا وعملائنا ومساهمينا ومجتمعنا. نعدكم بأن نكون ملتزمين بعمل كل ما بوسعنا لدعمكم خلال هذه الأوقات وخلال الأيام القادمة.

كلي فخر بفريقنا التنفيذي بقيادة الرئيس التنفيذي ناديا السعيد والذين يعملون معاً كفريق متناغم يلهم 1,156 موظف وموظفة يعملون معاً كعائلة واحدة لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية. أشكر أعضاء مجلس إدارتنا ومساهمتهم معنا في مسيرتنا نحو ما وصلنا إليه اليوم. رسالتي لكم اليوم بسيطة...للتكاتف معاً ونكون سبباً إيجابياً ومحركاً فاعلاً لأن نعيد إنعاش اقتصاد وطننا من جديد.

الدخول للعالم التكنولوجي

قمنا عام 2017 باتخاذ قرار التحول الرقمي، بدأنا خطوة بخطوة بوضع خططنا نحو ذلك التحول وقمنا بإعادة تصميم بنيتنا التكنولوجية وأتمتة 73% من عملياتنا حتى اليوم، وجعلنا مهمتنا الأساسية أن نصبح بنك التعامل اليومي لعملائنا، لنوفر كافة الاحتياجات البنكية وأفضل الخدمات المالية لعملائنا في أي وقت ومن أي مكان. بداية نجاحنا كانت في قوة تطبيقنا البنكي الذي أطلقناه عام 2018 بمستوى عالمي، وقد انضم أكثر من 63% من عملائنا للتطبيق البنكي لغاية اليوم. وتحدثنا المستمر للتطبيق استطعنا تقديم إصدارات مميزة مكنا من خلالها أي شخص لفتح حساب معنا في دقائق ومن دون الحاجة لزيارة الفرع عن طريق إتاحة خدمة الـ Digital onboarding. وقد مكنا عملائنا من التحكم بأموالهم وإدارة حساباتهم والاطلاع الدائم على معدلات الإنفاق والمصاريف الخاصة بهم بشكل شهري وتحليلها، كما تمكنا من القيام بخدمات تحويل الأموال داخليا ودولياً بأمان، واستقبالها في أي وقت، وأيضاً تحويل الأموال لجميع أنحاء العالم مع خدمة ويسترن يونيون مباشرة، بالإضافة الى دفع الفواتير بكبسة واحدة، وغيرها الكثير من الخدمات التي يتم تقديمها بسهولة وبأعلى معايير السرعة والأمان. وقد ارتفع بذلك عدد المستخدمين الفعليين للتطبيق منذ اطلاقه 22 ضعف.

تعزيز وجودنا

بعد انتهاء عام مليء بالإنجازات التكنولوجية والاستثمارات، شهدنا نتائج مالية تحققت من خلال تكاتف جهود فريق عملنا الذي نفتخر به ومساهمينا وعملائنا، لتبلغ إجمالي الأصول 4.58 مليار دينار، وبرأس مال مدفوع قدره 160 مليون دينار أردني، وحقوق مساهمين بقيمة 387 مليون دينار وبنسبة كفاية رأس المال 13.45%. وبالنظر لحصتنا السوقية من إجمالي التسهيلات فقد بلغت 10.6% في عام 2019 مقارنة مع 9.3% في عام 2018 وبنسبة نمو 18.3% في حين بلغ إجمالي نمو التسهيلات في السوق لعام 2019 نسبة 3.7%. أما بالنسبة لحصتنا السوقية من إجمالي الودائع فقد بلغت 10.1% في عام 2019 مقارنة مع 8.8% في عام 2018 وبنسبة نمو بلغت 19.8% في حين بلغ



اجمالي نمو الودائع في السوق لعام 2019 نسبة 4.3%. وقد تمكنا خلال عام 2019 من زيادة عدد عملائنا في قطاع الأفراد بنسبة 26% مقارنة بالعام السابق، قمنا بخدمتهم من خلال شبكة متنامية من 48 فرعاً و 120 جهاز صراف آلي موزعة في جميع أنحاء الأردن ومن خلال قنواتنا الإلكترونية .

شركائنا واستثمارنا

قمنا في عام 2017 بتملك حصّة في شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار والاستحواذ على حصة بنسبة 62.4% في بنك صفوة الإسلامي لينضم الى عائلتنا في عام 2017 وذلك ترجمة لخططنا الاستراتيجية في تنويع استثمارنا وإدارة مخاطرها لتنعكس ايجاباً على البنك ومساهميه وعملائه وموظفيه وليصبح بنك صفوة ذراعنا في خدمة قطاع المصارف الاسلامية، وقد ارتفعت موجودات بنك صفوة خلال الفترة بنسبة 38.8% لتصل الى 1.6 مليار دينار أردني بالإضافة الى زيادة أرباحه الصافية بعد الضريبة بنسبة 19.9% لتصل الى 10 مليون دينار اردني. كما يفخر بنك الاتحاد بوحدة الأعمال الأخرى والشركات التي يملكها بما في ذلك وحدة الصرافة المركزية، وشركة الاتحاد للوساطة المالية، وشركة الاتحاد للتأجير التمويلي، بالإضافة الى آخر استثمارنا - شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية. خارج الأردن يمتلك بنك الاتحاد أيضاً حصة 10% في البنك الوطني في فلسطين.

مسؤوليتنا الاجتماعية

التنمية المستدامة هي جزء من ثقافتنا المؤسسية، عملاؤنا وموظفينا ومساهمينا وكافة أفراد مجتمعنا هم عائلتنا. ولأن قيمنا مبنية على التعلّم والتجدد المستمر، أعدنا تحديد أولوياتنا وشركائنا المجتمعية لكي يكون لنا تأثير إيجابي فاعل في مجتمعنا. بحثنا أفضل ممارسات التنمية المستدامة المحلية والدولية، وحددنا فرصنا وتحدياتنا وأهم إنجازاتنا، سمعنا من موظفينا وعملائنا، ثم شكّلنا برنامج الاستدامة الجديد الخاص بنا، وتمكّننا من تحديد ركائز المسؤولية المجتمعية التي تتماشى مع استراتيجية البنك العاقه والتي تشمل الوصول الى المعرفة والشمول المالي والتمكين الاقتصادي وريادة الأعمال والإبداع والرفاه الاجتماعي والبيئة كما وتبيننا خمسة أهداف من أهداف التنمية المستدامة.

أشرت العام الماضي لشيء عزيز على قلبي وهو إطلاق وتأسيس أوركسترا حجرة بنك الاتحاد، ويسعدني اليوم أن أعلمكم بأنها نمت لتضم 49 موسيقياً وموسيقية مبدعين وموهوبين، ساهموا بدورهم أيضاً ببرامج للمسؤولية المجتمعية بتقديم عروض مجانية مصغرة في أغلب بقاع وطننا الحبيب، ونظّمنا برامج لزيارات مدارس ومستشفيات ودور مسنين وملاجئ للأيتام، هذا بالإضافة الى ورش عمل موسيقية. قدمنا خلال عام 2019 ستة عروض موسيقية رئيسية لنشارك الجميع شغفنا وحبنا للموسيقى. وقمنا أيضاً هذا العام بإطلاق صالون الاتحاد للموسيقى الشرقية الذي يهدف لإثراء المشهد الموسيقي الكلاسيكي للآلات الشرقية وقدمنا أربعة عروض لاققت إعجاب محبي الموسيقى الشرقية.

وأخيراً

وأخيراً وقبل أن أنهى رسالتي، أود أن أنوّه الى ان الأزمات الكبيرة مثل هذه الأزمة تكشف تماماً من نحن، وما هي أولوياتنا وقيمنا ومسؤولياتنا تجاه كل من يعتمد علينا. تركيزنا الآن على الاستجابة السريعة والمروسة لهذه الظروف وأن نفكّر بشكل إيجابي بكيفية النهوض بأعمالنا وإنعاشها، وأن نعمل معاً مع فريق عملنا الشغوف والقادر على تحقيق أفضل ما يمكن من خلال الموارد المتاحة، ومن خلال اتخاذ قرارات سريعة ودقيقة في الوقت المناسب.

في هذه الظروف الاستثنائية، يتعمق فهمنا للعديد من الأمور، حيث تعززت لدينا قيمة الابتكار وسرعة التأقلم لحد إعادة التفكير في دورنا كبنك. سنعمل جاهدين على دعم عملائنا وعلى إيجاد طرق بديلة وطول مبتكرة لكل ما سيستجد لمساعدتهم على النهوض من جديد وتخظي الأزمة، وأتأمل ان نحقق النجاح وان أتمكن من ان أحدثكم عنه في رسالتي القادمة بإذن الله.

عصام حليم سلفيتي
رئيس مجلس الإدارة



إنجازات عام 2019 والخطط المستقبلية



التحول الرقمي والتكنولوجي

نهدف أن نكون البنك الرقمي الريادي الأول في الأردن في السنوات المقبلة، ولذلك استثمرنا في وسائل التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي، وتبيننا طرق عمل مبدعة لمواكبة العالم الذكي من حولنا وتحثنا بما نستطيع أن نقدمه في مجال التكنولوجيا المالية Fintech لنحقق هدفنا بالنمو بشكل غير تقليدي. بدايةً نجاحنا كانت قوّة تطبيقنا البنكي الذي أطلقناه عام 2018 بمستوى عالمي، والذي يعتبر خطوة ريادية مميزة في عالم الخدمات البنكية الرقمية.

بنك لكل يوم... لا يعرف الحدود

نسعى دوماً لمواكبة التطور التكنولوجي بتبني طرق عمل مبتكرة لتقديم خدمات مالية رقمية مميزة لعملائنا. نهتم بتطوير بيئة عمل ديناميكية متقدمة، ولذلك أعدنا تصميم بنيتنا التحتية التكنولوجية وأتمتة عملياتنا البنكية، وتحديث تطبيقنا بشكل مستمر، بإطلاق إصدارات جديدة مستمرة لتحقيق غايتنا في التقدّم والنمو. من خلال تطبيقنا البنكي أصبحنا بنك التعامل اليومي لعملائنا، من خلال تمكينهم من القيام بمعاملاتهم البنكية في أي وقت ومن أي مكان، بالإضافة إلى إمكانية التواصل المباشر معنا من خلال خدمة Live Chat المتوفرة على التطبيق والتي تتيح لهم الاتصال المباشر مع مركز تواصل العملاء الخاص بنا على مدار الساعة.

رحلة تحول البنك التكنولوجية

بدأنا رحلة التحول التكنولوجي عام 2017، كانت رحلتنا مليئة بالحماس وروح المبادرة التي نراها في الشركات الناشئة ضمن عالم ذكي ومغامر ومتجدد باستمرار. رؤيتنا تمثلت بتوفير أفضل تجربة للعملاء في القطاع البنكي مع إيجاد الحلول المناسبة لكافة التحديات التي تواجههم، وتوجيههم نحو استخدام القنوات الإلكترونية. ولذلك امتدت رحلتنا على ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى

إنشاء أساس قوي لاستيعاب معدلات النمو المتزايدة في عدد العملاء والعمليات البنكية من خلال تطوير البنية التحتية اللازمة من ناحية التكنولوجيا، إذ قمنا بإعادة بناء شبكات البنية التحتية، وزيادة كفاءتها ورفع مستويات الأمان الخاصة بها، والاعتماد بشكل أكبر على التكنولوجيا السحابية والبيئة الافتراضية Virtualization، وبدأنا اتباع أساليب عمل جديدة ومتطورة لدى قسم التكنولوجيا مثل DevOps و Agile development كذلك طورنا البرمجيات الوسيطة Middleware، وأتحننا ما يزيد عن 400+ APIs عليها مما يسهل عمليات التطوير والتعديل على أنظمتنا البنكية ويمكننا من إطلاق خدمات ومنتجات تلائم احتياجات عملائنا بشكل أسرع وبطريقة ديناميكية، إضافة إلى تشغيل Data warehouse وتكنولوجيا سلسلة الكتل Blockchain بهدف تقديم تجربة بنكية سهلة تشمل كافة الخدمات المالية التي قد يحتاجها العميل لإدارة حساباته ونفقاته بالإضافة إلى المنتجات البنكية.

المرحلة الثانية

سعت المرحلة الثانية لتحسين وتطوير كافة العمليات والخدمات البنكية عن طريق أتمتتها بالكامل مع نهاية الخمس سنوات القادمة. وقد قمنا بتحديد أولويات الأتمتة الخاصة بنا، وتطوير الخدمات والعمليات بناء على معايير مرتبطة باستراتيجية البنك والتي تتمحور حول تلبية طلبات واحتياجات عملائنا المالية ورفع مستوى رضاهم عن الخدمات المقدمة، إذ طورنا خطة العمل لتحسين "رحلة العملاء" بكافة المراحل والتعاملات اليومية التي تُمكننا من تحقيق غايتنا بأن نكون البنك الأساسي للعميل وتقديم خدماتنا من أي مكان وأي زمان. وسيتم الانتهاء من أتمتة 80% من العمليات البنكية بنهاية العام المقبل.

المرحلة الثالثة

مع بدء عام 2020 سننتقل للمرحلة الثالثة بالتوجه نحو ال Platformization واستخدام التكنولوجيا لبناء منصات تفتح أبواب جديدة لخدمة عملائنا وتوفر لهم خدمات بطرق أسهل وأكثر تطوراً وبقيمة مضافة.



معاملات في أي وقت ومن أي مكان

عملاؤنا هم أساس عملنا، ومتابعة تجربتهم وردلتهم عبر تطبيقنا البنكي يلهمنا لنطوّر خدماتنا. قدمنا إصدارات مميزة لتطبيقنا وقمنا بتوفير خدمة فتح الحساب إلكترونياً دون الحاجة إلى زيارة فروع البنك عن طريق إتاحة خدمة Digital on-boarding والتي تهدف بالأساس إلى رفع نسبة الشمول المالي في السوق الأردني والوصول إلى شريحة واسعة من العملاء عن طريق استقطابهم إلكترونياً وإنشاء علاقة بنكية مميزة ومستدامة.

ولضمان سرية ودقة بيانات عملاء الحسابات الرقمية، فقد تم اعتماد نظام خدمة التحقق من صحة بيانات العميل KYC إلكترونياً وبشكل فوري وباستخدام أعلى معايير الأمان قبل البدء بعملية فتح الحسابات الجديدة وذلك لحمايتهم من أي محاولات احتيال إلكترونية مع الحفاظ على سرية معلومات العميل.

يتمتع عملاء الحسابات الرقمية بخاصية التحكم بأموالهم، وإدارة حساباتهم إلكترونياً، وإمكانية تأجيل سداد قروضهم، والتحكم بطاقتهم بسهولة، والاطلاع الدائم على معدلات الإنفاق والمصاريف الشخصية وتحليلها أولاً بأول، بالإضافة إلى القيام بتحويل الأموال داخلياً ودولياً واستقبالها في أي وقت وأيضاً تحويل الأموال لجميع أنحاء العالم مع خدمة ويسترن يونيون مباشرة من خلال التطبيق، كما ويمكنهم دفع الفواتير الشهرية بكبسة زر واحدة. وقد قمنا بإطلاق مشروع المحفظة الإلكترونية الخاصة بنا بالإضافة إلى توفير خدمة تحويل الأموال داخلياً عن طريق رقم الهاتف لاسم مخزنّ بالهاتف النقال وغيرها الكثير من الخدمات التي يتم تقديمها بسهولة ويسر وبأعلى معايير السرعة والأمان، كل ذلك دون الحاجة للرجوع لأي جهة في البنك.

مؤشرات أداء تطبيقنا البنكي

مؤشر الأداء KPI	النتيجة / لنهاية عام 2019
الحوالات البنكية	<ul style="list-style-type: none">زادت حوالات ويسترن يونيون في عام 2019 بمقدار 5 أضعاف عددها في عام 2017 وتم تنفيذ أغلبها من خلال التطبيق.ازداد عدد التحويلات المالية 9 أضعاف عن عام 2018
دفع الفواتير إلكترونياً	<ul style="list-style-type: none">زادت عمليات دفع الفواتير إلكترونياً وشكّلت ما نسبته 12 ضعف الفواتير المدفوعة مقارنة بعام 2018 لتكون بذلك رابع بنك من حيث عدد الفواتير المسددة في عام 2019إتمام 55% من معاملات العملاء البنكية دون الحاجة لزيارة الفروعنمو أعداد المعاملات عبر التطبيق بمعدل 11 ضعف عن عام 2018
التسهيل على العملاء باتمام تعاملاتهم دون الحاجة لزيارة الفروع	<ul style="list-style-type: none">توفير نحو 130 ألف ساعة عمل عبر تنفيذ ما يقارب 2.4 مليون معاملة مختلفة عبر التطبيقتوفير أكثر من 1.2 مليون ساعة عمل مرتبطة بعمليات تحويل الرواتب والأموال والحوالات وغيرها
زيادة الكفاءة في اتمام المعاملات البنكية	<ul style="list-style-type: none">ارتفع عدد المستخدمين الفاعلين يومياً على التطبيق بمقدار 22 ضعف85% مستخدم نشط شهرياً75% من العملاء يجرون المعاملات المالية عبر التطبيق
ارتفاع عدد العملاء المسجلين على التطبيق البنكي	<ul style="list-style-type: none">نمى عدد العملاء المسجلين على التطبيق البنكي أكثر من 15 ضعف مقارنة بعام 2018
تحول العمليات الرقمية	<p>تم تحقيق ما نسبته 73% من أتمتة العمليات الداخلية والعمل جاري لتحويل العديد من العمليات الأخرى خلال السنوات القادمة عبر التطبيق واستكمال باقي العمليات الداخلية حسب الأولوية</p>



انضمام أكثر من **63%** من عملائنا
إلى تطبيقنا البنكي



الأرقام كافة بالمقارنة مع عام 2017 عند بدء التحوّل التكنولوجي

قطاعات الأعمال

التطور المستمر في خدماتنا لقطاع الأفراد

لأن عملائنا هم محور اهتمامنا، قدّمنا لهم خلال عام 2019 خدمات ساعدتهم على النمو ومنتهم نمط حياة أسهل ودرجة تحكم أكبر باحتياجاتهم البنكية اليومية، ونتيجة لذلك حققنا نسبة نمو في عملاء قطاع الأفراد تساوي 26%. ولن نغفل أن ما قام به تطبيقنا البنكي من تسهيل انضمام عملائنا لنا وخدماتنا الإلكترونية المميزة كان عاملاً أساسياً لذلك النمو.

- نخدم عملائنا اليوم من خلال شبكة متنامية من 48 فرعاً و 120 جهاز صراف آلي موزعة في جميع أنحاء الأردن ومن خلال قنواتنا الإلكترونية المتطورة لتكون أقرب ما يمكن لعملائنا.
- تعزيزاً لنهجنا في دعم الشمول المالي فقد قمنا أيضاً بإطلاق وتشغيل الفرع المتنقل ليخدم المناطق البعيدة ويوفر خدمات الصراف الآلي لمن يحتاجها في تلك المناطق بالإضافة إلى تواجدها بالفعاليات التي يشارك بها البنك لخدمة روادها أيضاً.
- يحرص البنك دوماً على تقديم الخدمات والمنتجات المنافسة والمبتكرة ومواكبة التطورات في الأسواق المصرفية العالمية، وقد تم خلال عام 2019 إطلاق بطاقات القيد الفوري والبطاقة الائتمانية بخاصية الدفع دون اللمس "الدفع عن بعد"، كما تم تحديث منتجات القروض الشخصية بأفضل الشروط المنافسة.
- تم إطلاق حملة خاصة بعملاء الرواتب بمنح مكافأة مالية بمقدار 50% من قيمة الراتب المحوّل ضمن شروط معينة والعديد من حملات الاسترجاع النقدي cashback عند الدفع بأي من بطاقتنا الائتمانية أو بطاقات القيد الفوري في عدد من المناسبات.



دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

خلال العام السابق قمنا بتعزيز بيئة خصبة لعملائنا من الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز البيئة الداعمة ومن خلال عقد شراكات لخدمة أكبر عدد ممكن من العملاء، لنصبح البنك الاساسي والتشغيلي لنسبة كبيرة من عملائنا.

نؤمن بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة من أهم ركائز الاقتصاد الوطني، وبأن نجاحهم والنهوض بأعمالهم يحتاج لتطوير بيئة حاضنة متكاملة ويحتاج الى منظومة متكاملة من خدمات الدعم المالية وغير المالية:

- تعاونًا مع الصندوق الأردني للريادة ISSF لنكون الشريك للاستثمار المشترك Co-investment في شركات ريادية لها إمكانيات نمو وتطور عالية من خلال توفير استثمار مشترك لغاية 10 مليون دولار تحت مسمى Etihad Ventures. وقد لاقى هذا البرنامج اهتمام كبير من قبل الشركات الريادية المميزة فتقدمت 21 شركة للحصول على الاستثمار، وقد تم بالفعل الاستثمار في 5 شركات ريادية حتى نهاية العام، وهناك عدد كبير من الطلبات قيد الدراسة.
- كما تميز البنك بمنتج قروض المشاريع الناشئة Startup loan بالتعاون مع "الشركة الأردنية لضمان القروض" للنهوض بالبيئة الداعمة لقطاع الرياديين والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- نقوم بخدمة عملاء هذا القطاع من خلال "مركز التواصل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة" ليكون مركزاً متكاملًا وشاملاً لخدمة العملاء وتقديم الخدمات الاستشارية لهم والاجابة على استفساراتهم وتلبية احتياجاتهم بكفاءة وفاعلية وإدارة حساباتهم عبر الهاتف فقط.
- ولا يفوتنا أن نشير الى احدى المبادرات الفاعلة التي أطلقها البنك عام 2014 لتوسيع شبكة الدعم والشراكة الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة وهي جائزة البنك السنوية للشركات الصغيرة والمتوسطة حيث كان عام 2019 هو العام السادس على التوالي للجائزة، ليصبح مجموع الشركات الفائزة معنا 18 شركة ريادية، 50% منها كانت مملوكة من قبل سيدات. ونحن فخورين بالفائزين لهذا العام عن الفئات الثلاث وهم:
 - شركة "WashyWash" عن فئة أفضل شركة واعدة.
 - شركة "جبل عمان ناشرون Jabal Amman publishers" عن فئة أفضل شركة صغيرة ومتوسطة.
 - شركة "البركة Baraka" عن فئة أفضل سيدة أعمال.



دعم قطاع الشركات

أما بالنسبة لقطاع الشركات الكبرى، فقد شهدنا نمو بقاعدة عملائنا بنسبة 12% لهذا العام مقارنة بالعام السابق، وقمنا بتحقيق نمو نوعي يعتمد على زيادة عمق العلاقات المصرفية القائمة مع الاستمرار بالتركيز على الشراكة مع عملائنا لمساعدتهم على النمو بأعمالهم وتسهيل التعاملات المصرفية Transactional Banking بما في ذلك العمليات التجارية وعمليات إدارة السيولة النقدية. مع اعتماد طرق مبتكرة تساعد العميل على تحقيق أكبر قيمة ممكنة من خلال توسيع علاقته معنا.

وقد شهد قطاع الشركات أيضاً نمواً ملحوظاً في جميع المؤشرات التشغيلية بما يدل أيضاً على زيادة نسبة العملاء الذين يعتمدون البنك كأحد البنوك الرئيسية للتعامل وكخيار أول لتعاملهم.



دعم قطاع الخزينة والاستثمار

واصل قطاع الخزينة والاستثمار نموه حيث تمكنا من زيادة عدد المتعاملين معنا بشكل واضح بالإضافة الى استقطاب عملاء جدد للتعامل من خلال منصة التداول الالكتروني التي تتيح للعملاء حرية التعامل إلكترونياً بكافة الأوقات.

كما يتمتع البنك بشبكة بنوك مراسلة عالمية من خلال علاقات متميزة مع عدد من أفضل البنوك في العالم بما يمكننا من دعم قطاع الشركات وتقديم أفضل الشروط للعمليات التجارية.

دعم المشاركة الاقتصادية للمرأة

ندرك في بنك الاتحاد أهمية دور المرأة كمساهم أساسي في الاقتصاد الوطني، ونحن على ثقة أنه إذا تم إعطاؤها المعرفة والأدوات اللازمة فهي جاهزة وقادرة على إحداث فرق كبير أينما كانت، فتأثير المرأة المثقفة مالياً والمستقلة والمؤمنة بقدراتها يطال المجتمع على أوسع نطاق.

منذ إطلاقنا **برنامج شروق** عام 2014 وهو برنامج متكامل للخدمات المالية وغير المالية للسيدات، يهدف تمكين المرأة في شتى المجالات سواء أكانت ربة منزل أو موظفة أو قائدة أعمال أو امرأة ريادية، والوقوف بجانبها نحو تحقيق أحلامها، ونحن نرى قصص نجاح رائعة ونشهد نمو في محفظة السيدات المتعاملات مع البنك بما فاق توقعاتنا من خلال دراسة الجدوى عند إطلاق هذا البرنامج، فمع نهاية عام 2019 أصبحت نسبة السيدات المتعاملات مع البنك تشكل 36% من إجمالي العملاء مقارنة بـ 26% لعام 2014. كما نمت عدد العميلات المودعات بنسبة 408% وعدد المقترضات بنسبة 612% مقارنة بعام 2014 أيضاً.

ويركز برنامج شروق على تقديم **خدمات غير مالية** من برامج تدريب واستشارات وبناء شراكات مع مؤسسات داعمة للمرأة للمساهمة في زيادة الشمول المالي والمشاركة الاقتصادية لها، ونحن فخورين بشراكاتنا الاستراتيجية مثل:

- شراكتنا الحصرية مع **منصة سيدات أعمال العالم العربي WIBA** التي تضم في عضويتها أكثر من 40 الف سيدة في العالم العربي، واللواتي أصبحن جزء من شبكتنا.
- شراكتنا مع **جمعية سيدات الأعمال والمهنة BPWA** والتي تضم 300 سيدة أعمال في الأردن لتقديم محاضرات وورش عمل وفعاليات التواصل على مدار العام، وقد استطعنا التأثير على 215 امرأة شاركن في هذه الورشات.
- شراكتنا مع **EVENTA** لتقديم ورشة عمل بعنوان MoneySmart المختصة بالمعرفة المالية للسيدات والتخطيط المالي السليم والتعامل مع عالم المال والأعمال بذكاء، والتي استضافناها للمرة الأولى في الأردن. حيث قدم بنك الاتحاد خلال الورشة كل ما يلزم من أدوات ومعرفة لتمكين السيدات الحاضرات من التعامل مع المال والأمور المالية بطريقة أسهل.

نفخر أيضاً بأن بيئتنا الداخلية هي بيئة داعمة للسيدات بشتى المجالات حيث بلغت نسبة السيدات العاملات في البنك 45% من إجمالي الموظفين. بالإضافة إلى تساوي الفرص من ناحية تولي المناصب القيادية والترقية على أساس الكفاءة والجدارة، والمساواة في جميع المزايا والعلاوات التي يقدمها البنك.

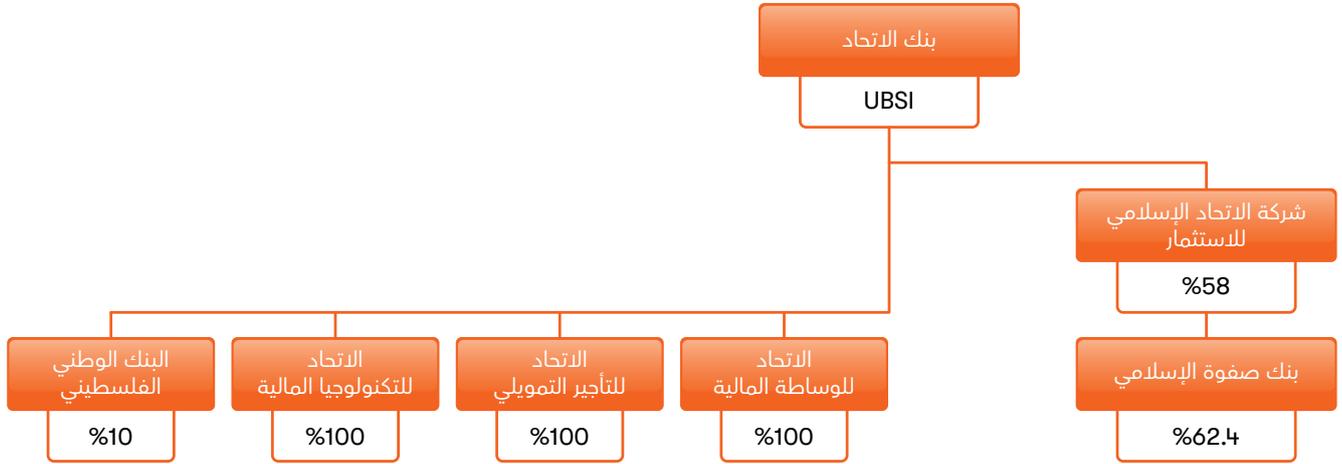
استثماراتنا

بنك صفوة الإسلامي

قمنا في عام 2017 بتملك حصة في شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار والاستحواذ على حصة بنسبة 62.4% في بنك صفوة الإسلامي لينضم إلى عائلتنا في عام 2017 وذلك ترجمة لخططنا الاستراتيجية في تنويع استثماراتنا وإدارة مخاطرها لتنعكس إيجاباً على البنك ومساهميه وعملائه وموظفيه وليصبح بنك صفوة ذراعنا في خدمة قطاع المصارف الإسلامية، وقد ارتفعت موجودات بنك صفوة خلال الفترة بنسبة 38.8% لتصل إلى 1.6 مليار دينار أردني بالإضافة الى زيادة أرباحه الصافية بعد الضريبة بنسبة 19.9% لتصل إلى 10 مليون دينار أردني.



كما يفخر بنك الاتحاد بوحدة الأعمال الأخرى والشركات التي يملكها بما في ذلك وحدة الصرافة المركزية، وشركة الاتحاد للوساطة المالية، وشركة الاتحاد للتأجير التمويلي، بالإضافة إلى آخر استثماراتها - شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية. خارج الأردن يمتلك بنك الاتحاد أيضاً حصة 10% في البنك الوطني في فلسطين.



ركائز قوتنا الداخلية

المخاطر والامتثال والأمن الإلكتروني

نوظف أحدث التقنيات لمواكبة أعلى معايير الأمن والحماية ونعمل دوماً على تطوير وتحديث أنظمتنا الداخلية وخصوصاً فيما يتعلق بالمخاطر والامتثال والأمن السيبراني، وهي ركائز أساسية في عمل البنك حتى يتمكن من النمو والتوسع والانتشار. حيث طورنا استراتيجيتنا الخاصة بتلك الدوائر باستخدام الحلول التكنولوجية المبتكرة التي تساهم في الحد من عمليات الاحتيال الإلكترونية من خلال أتمتة جميع عمليات المخاطر والامتثال لنواكب هذه البيئة المتجددة دوماً. كما قمنا بتمكين موظفينا من خلال تقديم كل ما يلزم من أدوات ومعرفة لرفع مستوى ثقافتهم في هذا المجال. نفتخر اليوم بوجود بيئة ديناميكية مميزة للمخاطر والامتثال وموظفين مؤهلين قادرين على اتخاذ القرارات الصحيحة.

نواكب أعلى معايير الأمن والحماية ونقوم بتطوير الأمن المالي من خلال تقديم أعلى مستويات الأمن المادي وأمن المعلومات والأمن السيبراني بالتوافق مع معايير البنك المركزي والمعايير الدولية PCI DSS و COBIT 5. نعمل على تطوير سياسة الأمن السيبراني باستمرار ودمجها في جميع تعاملاتنا الداخلية والخارجية للتصدي لأي من التهديدات في ضوء التقدم التكنولوجي السريع الذي يشهده البنك.

- نعمل من خلال تطوير إطار عمل لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة (Enterprise Risk Management).
- طورنا قاعدة بيانات خاصة بمخاطر الائتمان (Credit Risk Management) بالإضافة إلى تقارير الإنذار المبكر "Early warning system" حتى نتجنب حالات التعثر والحفاظ على جودة المحفظة.
- أتمتة وتطوير طريقة عمل بطاقات التقييم الائتماني (Scorecards) لكل منتجات التجزئة باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي حتى تتمكن من رفع مستوى خدمة العملاء من خلال قرارات ائتمانية سريعة ودقيقة.
- يركز البنك على الاستثمار المستمر في برامج مكافحة الاحتيال بهدف الحد من الاحتيال واكتشافه بطريقة أسهل ومعالجة نتائج السلبية من خلال تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية، لنتمكّن من المحافظة على سمعة البنك وأصوله.
- الاستثمار في أنظمة مراقبة وحماية شبكات وأنظمة البنك حسب الهيكل الأمني وأفضل الممارسات العالمية لتحقيق متطلبات المعايير الدولية للأمن السيبراني "الإلكتروني" فيما يخص جميع تعاملاتنا الداخلية والخارجية بهدف الحد من التهديدات الإلكترونية التي قد يتعرض لها البنك، ونطبق إدارة المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني Cyber Security حسب تعليمات البنك المركزي للممارسات العالمية المثلى مثل NIST.



بيئة عملنا الداخلية

لدينا رؤية واضحة وطموحة لتقديم أفضل الخدمات لكل أفراد مجتمعنا وأفراد عائلتنا، هدفنا أن نكون أفضل مكان عمل لموظفينا، لذا نعمل معهم على التعلّم المستمر لزيادة ثقافتهم ومعرفتهم.

المكان المفضّل للعمل

نؤمن بأهمية الحفاظ على موظفينا ورضاهم ونعمل على توفير بيئة ومكان عمل تجذب الموظفين الأكفاء وتحافظ عليهم وتستثمر فيهم كجزء من ثقافتنا الداخلية. ومن خلال استثمارنا بموظفينا حصلنا على أعلى نسب ولاء بين موظفي القطاع المصرفي بنتيجة 43.9 لمعيار قياس ولاء الموظفين eNPS مقارنة بـ 37.7 للعام السابق.

التعلّم المستمر ضمن فريق عملنا

نفخر دوماً بأداء ومهارات موظفينا ونسعى لدعمهم للوصول لأعلى مراحل الإبداع، وتمكننا خلال عام 2019 من توفير 5,000 فرصة تدريبية تقريباً وإتاحة 35,000 ساعة تدريبية بمعدل 30 ساعة للموظف الواحد، وتم الحصول على 108 شهادات متخصصة في مختلف المجالات، وتم اعتماد منصة التعليم الإلكتروني Coursera حيث قام أكثر من 100 موظف بالتسجيل عليها، والتدريب المحلي والدولي لكافة المستويات. كما وأطلقنا منصة "سلام" التعليمية وهي منصة تدريب إلكترونية خاصة ببنك الاتحاد للتعليم ومواكبة التغييرات في عدة مواضيع عن طريق دورات تدريبية يشارك بها الموظفين بحسب مهاراتهم مما يجعل الموظفين أكثر تخصصاً ومهارة في عملهم ليساهموا في بناء قدراتهم وبالتالي زيادة إنتاجيتهم. بالإضافة إلى إطلاق برامج تطوير داخلية لعدة أشهر تحت مسمى Aspire للمستوى الأول و Managing@Etihad للمستوى الأعلى وللمدراء، وبرنامج Scalability المخصص لرؤساء الأقسام، بالإضافة للإرشاد المستمر لجميع الموظفين على كافة المستويات.

تعزيز بيئة عمل مرنة ومليئة بالابتكار

يقوم الموظفون من خلال منصة "أفكار" الإلكترونية بمشاركة أفكارهم المبدعة التي تهدف إلى تطوير أساليب العمل للإرتقاء ببيئتنا الداخلية وبما نقدمه لعملائنا. ويتبنى البنك عدة مبادرات لتعزيز الذكاء الإلكتروني وتبني أسلوب العمل المرن agility بين موظفينا وتعزيز العمل المشترك نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

علامتنا التجارية

نفخر بعلامتنا التجارية التي تجسّد في ثناياها رحلة تطوّر وازدهار، ونطورها باستمرار من خلال الشراكة مع أفضل المستشارين على مستوى العالم بهدف الوصول لأعلى مستويات الرضا من عملائنا ومواكبة التطورات. نقوم بتعزيز الوعي بها بين جميع أفراد مجتمعنا، فقد حققنا المرتبة الرابعة للوعي بعلامتنا التجارية Brand Recognition بين أفراد مجتمعنا مقارنة بالمرتبة السابعة عن عام 2016 بناءً على دراسة مقدمة من شركة IPSOS. وتم عكس ذلك على منصات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بنا حيث حققت صفحتنا أعلى مستويات المشاركة والتفاعل.

نفهم احتياجات عملائنا ونبتكر كل ما هو جديد لخدمتهم ونطمح لأن نكون دوماً أقرب إليهم. ولذلك قمنا من خلال طرف خارجي مستقل بقياس مدى استعداد عملائنا لتوصية خدماتنا ومنتجاتنا لأشخاص آخرين للتعامل معنا Net Promoter Score NPS وهو أحد أهم مؤشرات قياس رضى العملاء وحققتنا المرتبة الثالثة على مستوى المؤسسات في جميع القطاعات في الأردن.

التسويق الرقمي

نعمل جاهدين لمواكبة التقدم التكنولوجي والتوجه نحو التسويق الرقمي "Digital Marketing"، والوصول لعملائنا من خلال الاستهداف الموجه والشخصي، وبما يضمن الاستخدام الأفضل والأكثر كفاءة لميزانيتنا التسويقية لتصل للشخص المناسب، حيث حصلنا على أفضل مؤشر للصرف الإعلانّي ضمن البنوك في الأردن بناءً على دراسة مقدمة من شركة IPSOS ويعود ذلك للاستخدام الإعلانّي الذكي مع التركيز على الإعلان الرقمي Digital advertising بما يسمح لنا بقياس نتائج الحملات من خلال مؤشرات قياس الأداء.

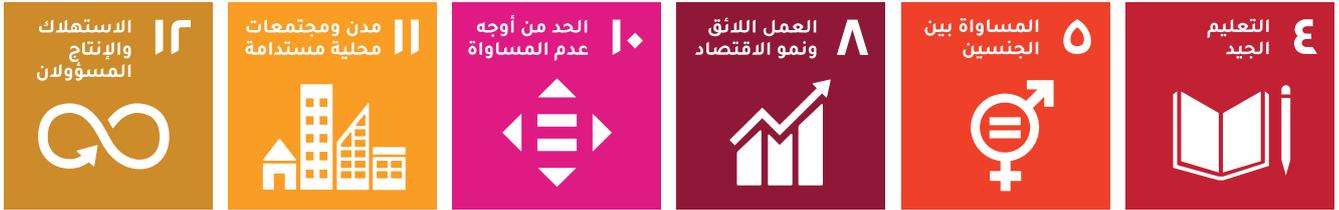


شراكتنا المجتمعية لمستقبل أفضل

التنمية المستدامة هي جزء من ثقافتنا وبيئتنا الداخلية، عملاؤنا وموظفونا ومساهمونا وكافة أفراد مجتمعنا هم عائلتنا.

ولأن قيمنا مبنية على التعلم والتجديد المستمر، أعدنا تحديد أولوياتنا وشراكتنا المجتمعية لكي يكون لنا تأثير إيجابي في مجتمعنا. بحثنا أفضل ممارسات التنمية المستدامة المحلية والدولية، وحددنا فرصنا وتحدياتنا وأهم إنجازاتنا، سمعنا من موظفينا وعملائنا، ثم شغلنا برنامج الاستدامة الجديد الخاص بنا، وتمكنا من تحديد ركائز المسؤولية المجتمعية الجديدة التي تتماشى مع استراتيجية البنك العامة.

نعمل من خلال مبادراتنا المجتمعية والتطوعية في بنك الاتحاد على تبني أهداف التنمية المستدامة العالمية للتعبير عن الشراكة المجتمعية. لتشمل



وقد ركزنا على المحاور التالية:

الوصول إلى المعرفة



شغفنا نحو التعلم المستمر يدفعنا دوماً إلى تقديم كل وسائل المعرفة والتعلم اللازمة لتمكين جيل المستقبل وجعلهم قادرين على تشكيل مستقبل أفضل لهم ولمن حولهم.

ومن أهم الإنجازات التي قمنا بها:

- تقديم 22 منحة دراسية لطلاب متفوقين في الأردن وفلسطين
- دعم 10 مدارس و3 جامعات عن طريق مشاركة أكثر من 10000 من الطلاب والأهالي والمعلمين في نشاطات مدرسية وجامعية مختلفة تهدف إلى تنمية قدرات الطلاب وصقل مواهبهم، حيث تنوعت الأنشطة بين الفنون والرياضة والتكنولوجيا والترفيه والثقافة.
- دعم برنامج "مساحتي" اللا منهجي الذي أطلقته مبادرة "مدرستي" في مدرسة الزيبود للذكور الحكومية، انضم له أكثر من 100 طالب وتعلموا فيه فنون الدبكة، الرياضة وحقوق الإنسان.
- المساهمة في إتاحة الفرصة لـ 15,391 طفل وعائلة المشاركة في برنامج "أعيادنا" بالشراكة مع متحف الأطفال والذي يمكنهم من الاحتفال بالمناسبات الوطنية المختلفة على مدار العام لتشجيعهم على استكشاف هويتهم وتراثهم وقيمهم من خلال طرق خلاقية ومبدعة.
- تنمية مهارات الاستماع لـ 208 طفل في مدرسة الزيبود للذكور الحكومية عن طريق مشروع زرين للقصة المسموعة وسيلة تعليمية.



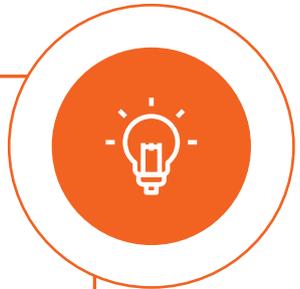
الشمول المالي والتمكين الاقتصادي



يتمثل دورنا وواجبنا كمؤسسة مالية رائدة على نشر الثقافة المالية وتعزيز مبدأ الشمول المالي بين أفراد مجتمعنا وتمكينهم ليقوموا باتخاذ قراراتهم المالية الصائبة.

ومن أهم الإنجازات التي قمنا بها:

- قمنا بتنفيذ مجموعة من مسرحيات الدمى حول مفاهيم الثقافة المالية لـ 300 طفل وطفلة من مناطق مختلفة بالشراكة مع مؤسسة نهر الأردن.
- تقديم الدعم لـ 15 سيدة من المجتمع المحلي ليقوموا ببيع وتسويق منتجاتهم اليدوية في قرية ايوا التسويقية الذي تنظمه مؤسسة الأميرة تغريد.
- دعم 3 سيدات من جبل النظيف للعمل في مشروع ايكيا وبالشراكة مع مؤسسة نهر الأردن لتصنيع منتجات يدوية تباع في متاجر ايكيا في الأردن والعالم.
- قمنا بتقديم فرصة لـ 9 سيدات لتسهيل وصولهم إلى أسواق جديدة عن طريق تقديم مساحة مجانية لهم في سوق جارا، بالإضافة إلى ترويج أعمالهم على قصص صفحاتنا الاجتماعية كجزء من الدعم.



ريادة الأعمال والإبداع



نشجع الريادة والابتكار ونؤمن بضرورة وجود بيئة مناسبة تحتضن الرياديين الشباب وأصحاب الشركات الصغيرة والناشئة لنقدم كل ما يلزم من خبرة ومعرفة ودعم مالي لهم.

ومن أهم الإنجازات التي قمنا بها:

- دعم برامج ريادية تستهدف الرياديين الشباب من أهمها برنامج Startup Battle والذي شارك فيه 800 شاب وشابة من 5 محافظات (عمان، أربد، الزرقاء، الكرك، العقبة)، قدموا فيها 164 فكرة ريادية و وتم وصول 10 شباب للنهائي وفوز 3 أشخاص بالجائزة وبرنامج Ibtakr Hackathon



الرفاه الاجتماعي



قيمنا هي مصدر قوتنا، وكل فرد في مجتمعنا هو ضمن عائلتنا، لذا نتطلع دوماً إلى إشراك أكبر عدد من أفراد المجتمع في المسؤولية المجتمعية لنساعد على تحسين مستوى رفاهية مجتمعاتنا والعمل بجدية مع كافة شركائنا للنهوض بمجتمعنا. ومن أهم الشركاء التي قمنا بها:

- وسع البنك شراكته مع مؤسسة الحسين للسرطان لتمتد لـ 3 أعوام ابتداء من العام المقبل، لنكون من خلالها داعماً رئيسياً لكل من "حملة حصالة الخير" وسباق "أركض من أجل الحياة" للمدارس.
- تقديم الدعم لعلاج 1050 طفل لاجئ في المخيمات الفلسطينية من خلال شراكتنا مع جمعية العون الطبي للفلسطينيين
- المشاركة مع منصة حبايبنانت لتقديم 200 مكاملة مجانية يتم من خلالها وصل أهالي ذوي التحديات الذهنية أو التطورية بأحد المختصين للحصول على إرشاد يحتاجونه لأطفالهم.



البيئة



نؤمن بضرورة الحفاظ على البيئة واستدامتها من خلال إيجاد حلول بديلة تساهم في تقليل بصمتنا الكربونية بالإضافة إلى دعم مجموعة من المبادرات والمشاريع التي تساهم بذلك، ومن أهمها:

- دعم الجمعية العربية لحماية الطبيعة وحملة زراعة المليون شجرة في الأردن وفلسطين.
- دعم مبادرة "شنتة صبايا" لتمكين سيدات أردنيات ولاجئات على إعادة تدوير الأكياس البلاستيكية وتحويلها إلى حقائب مبتكرة.
- المشاركة في مبادرة "همة ولمة" والذي قام موظفي البنك من خلالها بتنظيف عدد من الأماكن السياحية في مختلف محافظات الأردن.



الفن والثقافة



نثمن الإبداع ونحتفي به، ونؤمن باحتضان المواهب العربية التي هي جزء من جوهر رسالتنا، ولأن رسالتنا تكمن في أن تكون الموسيقى متاحة للجميع من كافة أطراف المجتمع، قمنا بدعم وتأسيس عدد من المشاريع أهمها:

- دعم مهرجان مسرح البلد الذي عقد في المدرج الروماني ومسرح الأوديون لإحياء الثقافة الموسيقية وضم المواهب المحلية والعربية
- دعم مهرجان المسرح الحر لدعم الفن المسرحي من كافة أنحاء العالم وإتاحته لكافة أفراد المجتمع
- دعم مهرجان جرش للثقافة والفنون الذي يعد واحد من أهم المهرجانات العربية الفنية والثقافية المهمة على الساحة العربية والذي يقدم الفنون المحلية والعالمية بكافة أشكالها
- الموسيقى هي لغة الروح ولديها القدرة على الترفيه وتنمية المجتمعات وتوسيع الآفاق، حيث نثمن الإبداع في جميع ما نقوم به ومن هنا أتت رغبة رئيس مجلس إدارتنا، عصام السلفيتي، الذي لطالما كان لديه حب وشغف للموسيقى الكلاسيكية بتأسيس:

- **أوركسترا حجرة الاتحاد:** كانت رحلة إنشاء الأوركسترا مميزة لنا جميعاً والحلم أصبح حقيقة فقد تأسست عام 2017 وضمّت 14 موسيقياً إلى أن وصلنا إلى فرقة موسيقية مكونة من 49 موسيقياً وموسيقية خلال أقل من 3 سنوات فقد أقمنا 6 عروض موسيقية عام 2019 ضمن ما أسميناه "مهرجان الاتحاد". كما وتمت من خلالها برامج للمسؤولية المجتمعية، فبال تعاون مع شركائنا بالمجتمع، أقمنا عروض موسيقية مصغرة مجانية لننقل متعة الموسيقى الكلاسيكية إلى كل بقعة في وطننا الحبيب. ونظّمنا أيضاً زيارات مدرسية وورش عمل موسيقية شارك فيها الطلاب من جميع الأماكن شغفنا وحبنا للموسيقى، وبدأنا برنامج المنح الدراسية الموسيقية، كما سيتم تخصيص صندوقاً للمنح الدراسية للموسقيين الموهوبين الأردنيين والعرب من خلال بعثات تمكّنهم من إكتشاف أقصى إمكانياتهم وإطلاق العنان لمواهبهم لمتابعة حبهم وشغفهم للموسيقى.
- **صالون الاتحاد للموسيقى الشرقية:** إحدى أهم المبادرات الفنية التي أسسناها مع عازف العود الأردني عيد الوهاب الكيالي عام 2019، هدفها الرئيسي إثراء المشهد الموسيقي الكلاسيكي للآلات الشرقية. وقد تم تقديم 4 عروض موسيقية عام 2019

أنشطتنا التطوعية

- بيئتنا وثقافتنا الداخلية تحفزنا دوماً على العطاء فشغف متطوعينا غير محدود تجاه مجتمعنا من خلال تخصيص وقتهم للمشاركة في الأنشطة التطوعية التي تساهم في تشكيل مستقبل أكثر استدامة. فقد تم القيام بالتالي لدعمها ضمن بيئتنا الداخلية:
- تطوير استراتيجية تطوعية جديدة بتحديد مؤشر للأداء الأساسي KPI حتى تمكنا من تحقيق 500 عمل تطوعي خلال عام 2019 مقارنة بـ 160 خلال عام 2018.
 - تعيين متطوع من كل محافظة ليكونوا سفراء التطوع في المحافظات لإدارة النشاطات التطوعية في مناطقهم، وقد وصلنا إلى 12 محافظة ومنطقة.



التأثير الاجتماعي والتطوعي:





تحليل المركز المالي ونائج الأعمال لعام 2019



أولاً: المركز المالي لعام 2019

إجمالي الموجودات

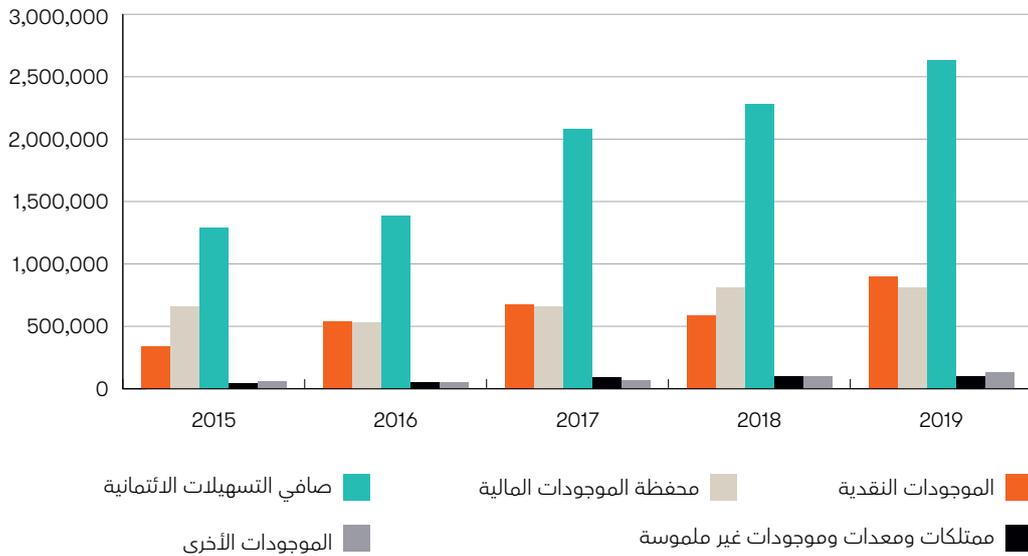
ارتفع إجمالي الموجودات في نهاية عام 2019 ليصل إلى (4,579) مليار دينار وبزيادة (712) مليون دينار أي ما نسبته (18.4%) عن العام 2018. هذا وقد سجل معدل النمو السنوي لإجمالي الموجودات للخمسة أعوام الماضية ما نسبته (13.9%)، كما سجل معدل العائد عليها (0.9%) مقارنة مع (1.1%) في نهاية عام 2018.

ويعود سبب الزيادة في الموجودات بشكل أساسي، إلى نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي بنسبة (15.7%) مقارنة مع نهاية العام السابق. بالإضافة إلى نمو الموجودات النقدية بنسبة (53.3%).

ويوضح الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية للموجودات خلال الأعوام (2015 – 2019):

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	نسبة التغير 2018-2019
الموجودات النقدية	338,506	540,734	672,713	585,729	897,673	%53.3
محفظة الموجودات المالية	657,800	531,438	656,083	807,702	814,423	%0.8
صافي التسهيلات الائتمانية	1,288,549	1,385,666	2,084,328	2,277,918	2,635,851	%15.7
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	45,009	50,162	91,913	96,672	96,549	(%0.1)
الموجودات الأخرى	59,266	51,740	67,238	100,048	135,180	%35.1
مجموع الموجودات	2,389,130	2,559,740	3,572,275	3,868,069	4,579,676	%18.4

(لأقرب ألف دينار)



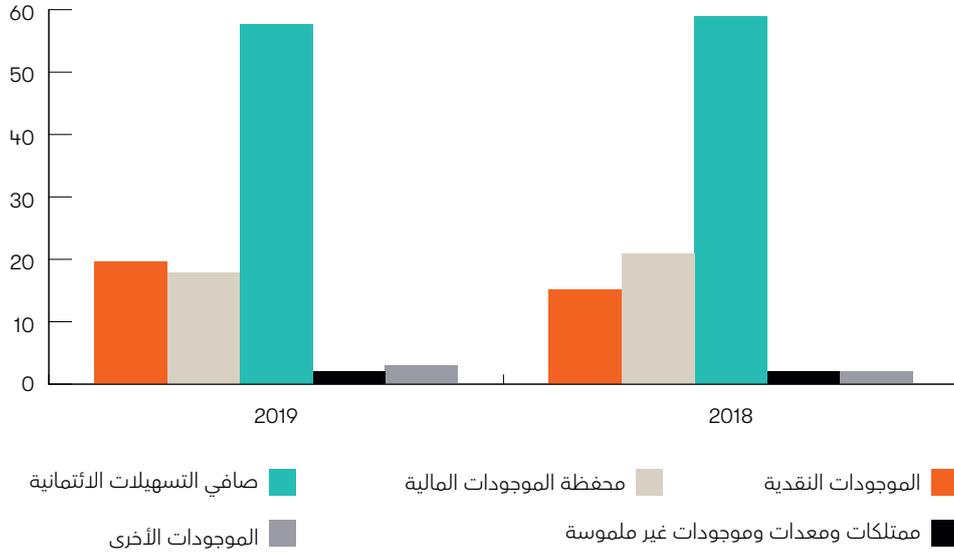
(لأقرب ألف دينار)

وبالنظر إلى بنود الموجودات المنتجة للدخل، فقد شكلت ما نسبته (82.2%) من إجمالي موجودات البنك، مما يشير إلى مقدرة البنك على إدارة أصوله بكفاءة وفعالية واستغلال مصادر أمواله في تعظيم الدخل مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات والإجراءات المتبعة ومخاطر توظيف الأموال في كل بند من بنود الموجودات.

شكلت الأهمية النسبية لبند صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته (57.6%) مقارنة مع (58.9%) في نهاية العام الماضي، كما شكلت الموجودات النقدية (19.6%) مقابل (15.1%) في عام 2018، في حين بلغت الأهمية النسبية للموجودات المالية نسبةً تعادل (17.8%) مقارنة مع ما نسبته (20.9%) في عام 2018.



الأهمية النسبية لإجمالي موجودات البنك

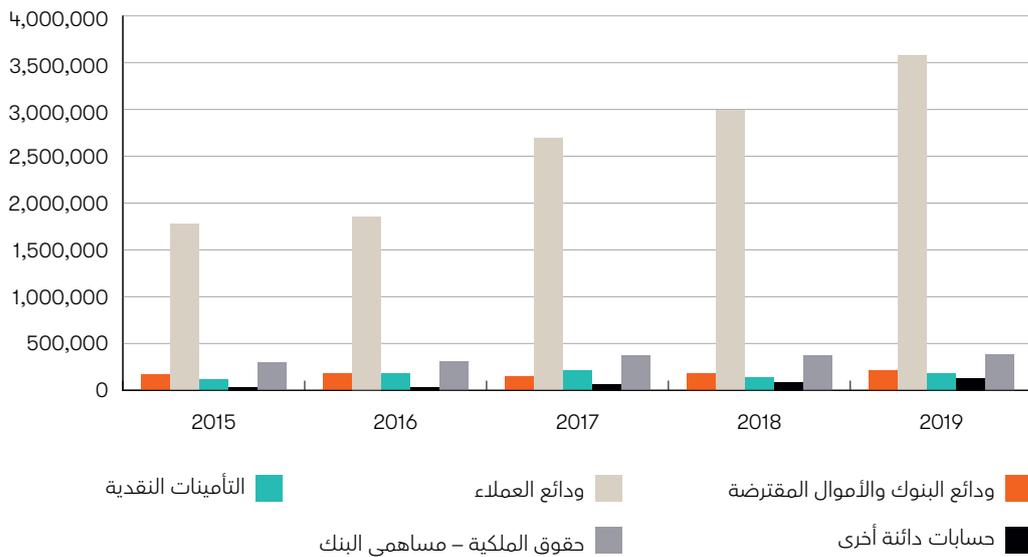


المطلوبات وحقوق الملكية

يبين الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية للمطلوبات وحقوق الملكية خلال الأعوام (2015 – 2019):

نسبة التغير 2018-2019	2019	2018	2017	2016	2015	البيان
%18.3	215,167	181,924	147,086	179,977	166,152	ودائع البنوك والأموال المقترضة
%19.6	3,575,967	2,988,950	2,691,336	1,856,774	1,774,049	ودائع العملاء
%30.9	185,698	141,815	210,089	176,163	119,968	التأمينات النقدية
%40.2	123,599	88,134	65,253	36,622	35,650	حسابات دائنة أخرى
%2.8	387,273	376,742	370,623	310,078	293,311	حقوق الملكية – مساهمي البنك

(لأقرب ألف دينار)

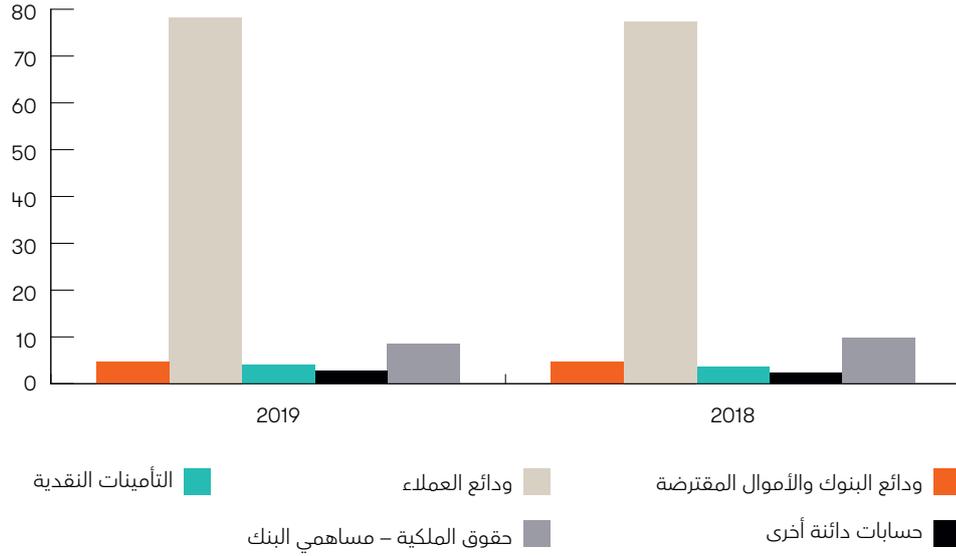


(لأقرب ألف دينار)



وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لمكونات المطلوبات وحقوق الملكية للبنك وبحسب الرسم البياني أدناه، فقد شكلت ودائع العملاء ما نسبته (78.1%) منها مقارنة مع ما نسبته (77.3%) كما في نهاية عام 2018، كما شكل بند حقوق الملكية نسبةً تعادل (8.5%) مقارنة بنسبة بلغت (9.7%)، يليه بند ودائع البنوك والأموال المقرضة والذي شكل نسبة تعادل (4.7%) محافظة على نفس نسبة العام الماضي، بالإضافة إلى بندي التأمينات النقدية والحسابات الدائنة الأخرى واللذان شكلا ما نسبته (4.1%) و(2.7%) من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية مقارنة مع ما نسبته (3.7%) و(2.3%) في نهاية عام 2018 على التوالي.

الأهمية النسبية لمجموع المطلوبات وحقوق الملكية



محفظة الموجودات المالية

- **السندات:** بلغ رصيد محفظة السندات في نهاية عام 2019 (769.2) مليون دينار وازدياد مقدارها (2.7) مليون دينار، لتشكل بذلك ما نسبته (94.4%) من إجمالي محفظة الموجودات المالية التي تمتاز بانخفاض المخاطر والعوائد الثابتة. هذا وقد بلغ رصيد السندات وإسناد القرض بعملة الدينار (537.9) مليون دينار في حين بلغت بالعملة الأجنبية (231.3) مليون دينار في نهاية عام 2019.
- **محفظة الأسهم المحلية والخارجية:** قام البنك خلال عام 2019 بالاستثمار في أسهم شركات محلية وأجنبية تمتاز بمركز مالي متين ومخاطر استثمارية مقبولة. ونتيجةً لذلك، ارتفع إجمالي محفظة الأسهم بمقدار (3.9) مليون دينار وبنسبة نمو تعادل (9.7%)، ليبليغ رصيده في نهاية العام (45.2) مليون دينار مقارنة مع (41.3) مليون دينار في نهاية عام 2018.

إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة

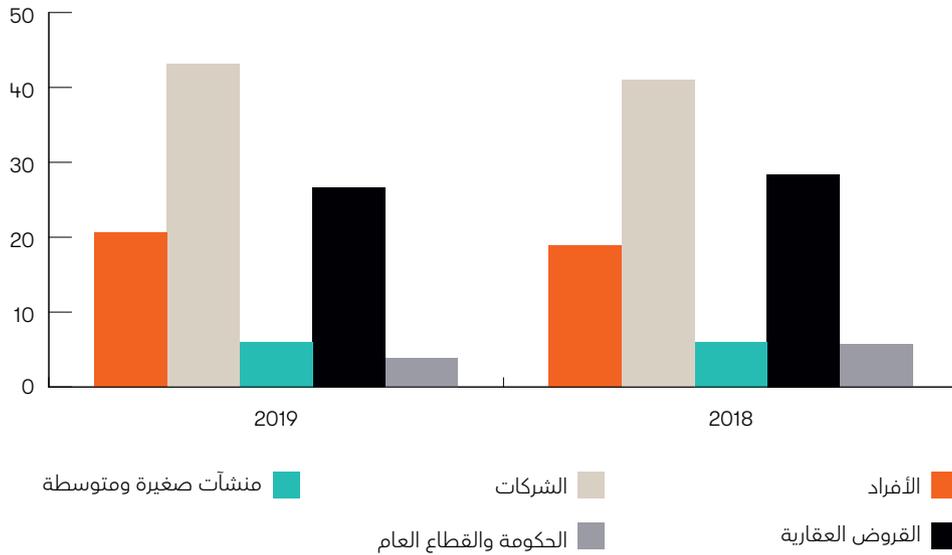
سجل رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية عام 2019 (2.750) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (15.4%) مقارنة مع نهاية عام 2018، الأمر الذي ساهم بشكل إيجابي في معدل العائد على الموجودات. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجةً لارتفاع رصيده بعملة الدينار بمقدار (308) مليون دينار، وارتفاعه بالعملة الأجنبية بمقدار (59) مليون دينار. وقد بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الخمس سنوات الماضية (2015 - 2019) ما نسبته (15.2%).

وفيما يتعلق بهيكل إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً للجهة المقرضة، فإن البنك قد حقق أهدافه الاستراتيجية في استقطاب شرائح الأفراد وشرائح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الأفراد إلى (20.6%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (18.9%) في نهاية العام الماضي، كما سجل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة شكلت (6.0%). بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات إلى (43.1%) من إجمالي التسهيلات مقارنة (41.0%).



وبالنسبة للقطاع العقاري، فقد انخفضت لتبلغ مع نهاية عام 2019 (26.6%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (28.4%) في نهاية العام المنصرم. كما شكلت التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام ما نسبته (3.9%) مقارنة (5.7%) في نهاية عام 2018.

الأهمية النسبية لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً للجهة المقترضة



مخصص تدني التسهيلات

تعزيزاً للمركز المالي للبنك وتماشياً مع متطلبات البنك المركزي ومعايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى تطبيق معيار (IFRS9)، استمر البنك في اتباع سياسة التحوط والاحتفاظ بالضمانات الجيدة لتغطية التسهيلات الممنوحة لعملائه، كما قام البنك بأخذ مخصص تدني لمواجهة أية خسارة متوقعة مقابل أي تسهيلات غير عاملة. وعليه، فقد بلغ رصيد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة (97.0) مليون دينار مقابل (87.6) مليون دينار في نهاية عام 2018. ومن الجدير بالذكر بأن نسبة تغطية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة قد بلغت (97.2%) في نهاية عام 2019. كما بلغت نسبة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة (3.65%) مقارنة مع ما نسبته (4.28%) في عام 2018.

ودائع العملاء

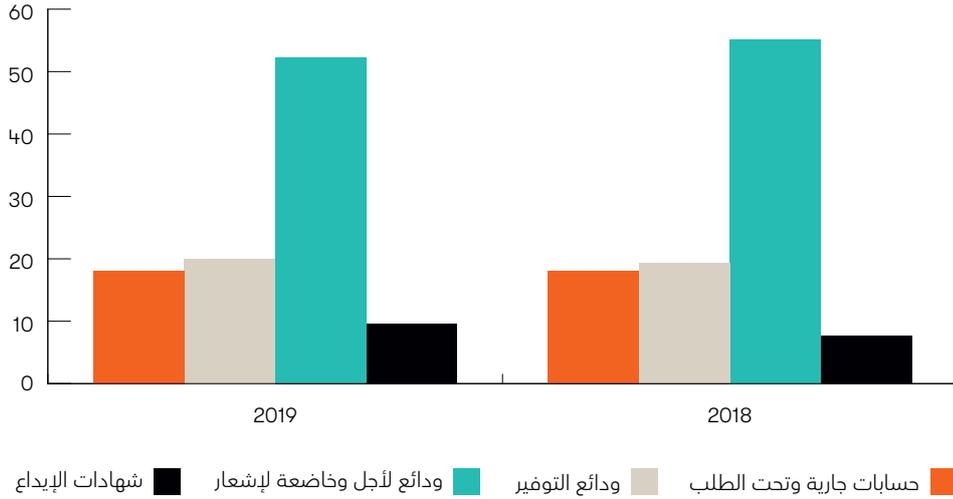
بلغ معدل النمو السنوي للخمسة أعوام الماضية لإجمالي ودائع العملاء (15.0%) بالرغم من الأوضاع الراهنة التي تسود المنطقة على مدار تلك الأعوام، حيث حقق البنك من خلال برامجه المتميزة والمنافسة من استقطاب العملاء وبمختلف الشرائح المستهدفة نمواً إيجابياً بلغت نسبته (19.6%) مقارنة مع نهاية عام 2018 وبمقدار (587.0) مليون دينار في نهاية عام 2018، ليصل رصيد إجمالي ودائع العملاء إلى (3.576) مليار دينار. وعليه، فقد بلغت حصته السوقية من إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي داخل المملكة ما نسبته (10.2%) مقابل (8.8%) في نهاية عام 2018.

وبالنظر إلى إجمالي ودائع العملاء وفقاً للجهة المودعة، فقد ارتفعت ودائع قطاع الأفراد بنسبة (25.6%)، وللشركات الكبرى بنسبة (12.5%)، كما ارتفعت ودائع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة نمو بلغت (28.8%)، في حين سجلت ودائع الحكومة والقطاع العام نسبة انخفاض بلغت (21.4%).



وبتحليل هيكل ودائع العملاء وفقاً لنوع الوديعة، فقد شكلت " الودائع لأجل وخاضعة لإشعار " النسبة الأكبر بطبيعتها من إجمالي الودائع والتي بلغت ما نسبته (52.2%) مقابل (55.2%) في نهاية عام 2018، واحتلت ودائع التوفير المركز الثاني بنسبة بلغت (20.0%) مقارنة مع (19.3%) في نهاية العام الماضي، كما شكلت نسبة " الحسابات الجارية وتحت الطلب " (18.1%) مقارنة ما نسبته (18.0%) في عام 2018. أما بالنسبة لشهادات الإيداع فقد بلغت نسبتها من إجمالي الودائع (9.6%) مقابل (7.6%) في عام 2018 وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه:

الأهمية النسبية لإجمالي ودائع العملاء وفقاً لنوع الوديعة



حقوق الملكية - مساهمي البنك

ارتفع صافي حقوق مساهمي البنك بمقدار (10.5) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (2.8%) ليصل في نهاية عام 2019 إلى (387) مليون دينار. وبلغ معدل النمو السنوي للخمسة أعوام الماضية ما نسبته (5.7%). وتجدر الإشارة أيضاً بأن حقق معدل العائد على حقوق الملكية نسبةً تعادل (8.3%)، مما يعكس الأداء المتميز المحقق لعام 2019.

مستوى الملاءة المالية وكفاية رأس المال

ما زال البنك يؤكد على قدرته في مواجهة المخاطر المحتملة والنمو ضمن محددات كفاية رأس المال، حيث حافظ البنك على تلك النسبة لتبقى أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لمقررات بازل III والبالغ نسبته (8%) وأعلى من الحد الأدنى المطلوب حسب متطلبات البنك المركزي والبالغ (12%). وعليه، فقد سجلت نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام 2019 ما نسبته (13.45%) مقابل (14.12%) في نهاية العام الماضي، كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (12.50%) مقابل (13.14%) في نهاية عام 2018.

المركز التنافسي للبنك

لقد تمكّن البنك في عام 2019 من تحقيق نسب نمو في إجمالي التسهيلات الائتمانية وإجمالي ودائع العملاء فاقت نسب النمو المتحققة لدى القطاع المصرفي، الأمر الذي يدل بوضوح على قدرة البنك على المنافسة في ظل الأوضاع الراهنة التي تسود المنطقة، والحفاظ على حصته السوقية والتي شكلت ما نسبته (10.6%) للتسهيلات الائتمانية فضلاً عن نسبة إجمالي ودائع العملاء والتي بلغت نسبتها (10.2%).

وبحسب النشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني لعام 2019، والتي تبين نسب النمو المتحققة لدى القطاع المصرفي الأردني ومقارنتها مع نسب النمو التي تم تحقيقها لدى بنك الاتحاد، يتبين لنا بأن نسبة نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع المصرفي قد حقق ما نسبته (3.7%) مقارنة مع (5.5%) في عام 2018، في حين بلغت نسبة النمو لإجمالي ودائع العملاء (4.3%) مقابل (1.9%) في نهاية العام الماضي.



وفيما يتعلق ببنك الاتحاد، فقد حقق نسبة نمو بلغت (18.3%) لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل ما نسبته (10.0%) في عام 2018، وحقق إجمالي ودائع العملاء نسبة نمو تعادل (19.8%) مقارنة مع (11.0%) في نهاية العام المنصرم.

ويوضح جدول المقارنة أدناه نسب النمو التي حققها كلٌّ من القطاع المصرفي الأردني وبنك الاتحاد:

نسبة النمو				
بنك الاتحاد		القطاع المصرفي		
2018	2019	2018	2019	
%10.01	%18.28	%5.54	%3.73	التسهيلات الائتمانية المباشرة
%10.97	%19.77	%1.96	%4.31	ودائع العملاء:
(%4.13)	%20.40	(%4.77)	%1.43	الجارية وتحت الطلب
%5.50	%24.4	(%1.18)	%2.89	توفير
%17.56	%13.43	%6.44	%5.58	لأجل
(%29.67)	%25.69	%0.82	(%1.45)	التأمينات النقدية

مؤشرات المتانة المالية

2019	2018	2017	2016	2015	البيان
%0.9	%1.1	%1.1	%1.2	%1.2	العائد على معدل إجمالي الموجودات
%8.3	%9.6	%10.2	%9.7	%10.2	العائد على معدل حقوق الملكية
%13.45	%14.12	%14.70	%14.05	%14.80	كفاية رأس المال
%4.24	%4.93	%4.95	%6.81	%7.17	التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات
%74.0	%69.1	%79.1	%69.5	%64.9	تغطية مخصص تدني التسهيلات لصافي الديون غير العاملة (Coverage Ratio)
%117.97	%118.58	%128.56	%110.36	%112.14	إجمالي السيولة القانونية

ثانياً: نتائج أعمال البنك

الفوائد والعوائد والعمولات المقبوضة

أظهرت إيرادات البنك من الفوائد والعوائد والعمولات ارتفاعاً خلال الخمسة أعوام الماضية، فقد ارتفعت من (137.9) مليون دينار في عام 2015 لتصل إلى (279.7) مليون دينار في نهاية عام 2019 وبمعدل نمو سنوي نسبته (15.2%). ونشير أيضاً إلى ارتفاعها مقارنة بعام 2018 بنسبة بلغت (15.8%).

وبالنظر إلى بنود الفوائد والعوائد المقبوضة، فقد شكلت الفوائد التي نتجت عن التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته (82.7%) من إجمالي الفوائد في نهاية عام 2019، حيث حققت الفوائد والعوائد المقبوضة لتسهيلات الأفراد نسبة نمو بلغت (24.8%) عن نهاية عام 2018، كما بلغت نسبة النمو لتسهيلات الشركات الكبرى ما يعادل (19.0%)، بالإضافة إلى نمو نسبته (4.3%) قد تم تحقيقها لتسهيلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ونسبة نمو بلغت (11.5%) للقروض العقارية.

وفيما يتعلق بالعمولات المقبوضة، فقد ارتفعت بنسبة (8.2%) مقارنة بعام 2018، لتصل إلى (26.8) مليون دينار.

الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة

سجل ذلك البند ارتفاعاً نسبته (30.7%) مقارنة بالعام الماضي، وبلغ معدل النمو السنوي خلال الخمسة أعوام الماضية ما نسبته (17.5%)، حيث ارتفعت الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة من (52.4) مليون دينار في عام 2015 لتصل إلى (117.3) مليون دينار في نهاية عام 2019.

وقد شكلت الفوائد المدفوعة على ودائع العملاء النسبة الأكبر والتي بلغت (89.3%) من إجمالي الفوائد والعمولات المدفوعة، وأما النسبة المتبقية فقد تأتت من ودائع البنوك، التأمينات النقدية، الأموال المقترضة ورسوم ضمان الودائع.



المصاريف التشغيلية

واصل البنك بتوسيع شبكة فروعه في معظم أنحاء المملكة بخطة مدروسة ومنتقاة، ليصل عددها إلى (48) فرعاً في نهاية عام 2019 مقابل (38) فرعاً بنهاية عام 2015. كما قام البنك بتعزيز كادر موظفيه واستقطاب ذوي الكفاءات والخبرات، ليصل عدد موظفيه إلى (1156) موظفاً مقارنة مع (922) موظفاً في عام 2015. بالإضافة إلى استمرار قيام البنك بتطوير وترقية برامج البنك لتواكب أفضل الممارسات المصرفية العالمية، وإطلاق حملات إعلانية متعددة للخدمات والمنتجات الجديدة التي يقوم البنك. ناهيك عن توحيد البيانات المالية مع شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار المسيطرة على بنك صفوة الإسلامي في عام 2017

وعليه، فقد ارتفعت المصاريف التشغيلية (المصاريف الإدارية والعمومية، الاستهلاكات والإطفاءات) بمعدل نمو سنوي (17.5%) بين (2019 – 2015) من (41.4) مليون دينار لتصل إلى (92.9) مليون دينار. وبالنظر إلى تفاصيل هذا البند، نجد بأن نفقات الموظفين ارتفعت خلال الخمس سنوات الأخيرة من (21.6) مليون دينار إلى (46.5) مليون دينار، كما ارتفعت المصاريف الإدارية والعمومية الأخرى لتبلغ في نهاية العام (33.7) مليون دينار مقابل (14.8) مليون دينار في نهاية عام 2015. بالإضافة إلى ارتفاع مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات خلال نفس الفترة من (5.0) مليون دينار إلى (12.6) مليون دينار.

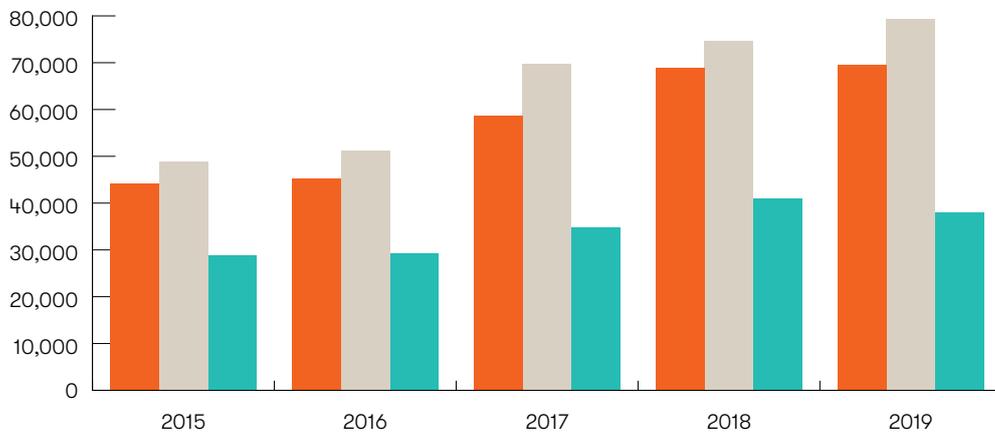
صافي الدخل

حقق صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية نمواً نسبته (1%) ليلبغ مع نهاية عام 2019 (69.6) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي لهذا البند خلال الخمس سنوات الماضية حوالي (9.5%). كما ارتفع صافي الدخل قبل مخصصات الديون وضريبة الدخل ليسجل بنهاية العام (79.3) مليون دينار وبنسبة نمو تعادل (6.2%). وعليه بلغ صافي الدخل المحقق بعد الضريبة (38.0) مليون دينار كما في نهاية عام 2019.

وبين الجدول والرسم البياني التاليين التطور الحاصل على الإيرادات والمصاريف خلال الخمسة أعوام الماضية (2019-2015).

البيان	2019	2018	2017	2016	2015
الفوائد والعمولات المقبوضة	279,716	241,562	208,999	140,679	137,936
الفوائد والعمولات المدفوعة	117,288	89,760	72,910	45,765	52,385
صافي الفوائد والعمولات	162,429	151,802	136,089	94,914	85,551
المصاريف والاستهلاكات والإطفاءات	92,863	82,854	77,348	49,571	41,442
صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية	69,566	68,948	58,741	45,343	44,109
الدخل من التعامل بالعملة الأجنبية والذهب	6,965	5,854	5,525	3,243	3,329
الدخل من الاستثمارات	1,351	(1,433)	4,297	1,632	427
إيرادات أخرى	1,457	1,346	1,219	978	1,013
صافي الدخل قبل مخصصات الديون وضريبة الدخل	79,337	74,715	69,782	51,196	48,878
مخصصات الديون	17,991	12,185	17,638	9,468	4,627
ضريبة الدخل	23,330	21,444	17,345	12,492	15,417
صافي الدخل بعد الضريبة	38,016	41,086	34,799	29,236	28,833

(لأقرب ألف دينار)



صافي الدخل بعد ضريبة الدخل (Red) | صافي الدخل قبل المخصصات والديون المدعومة (Grey) | صافي الدخل (Teal)

(لأقرب ألف دينار)



تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة



انطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحوكمة المؤسسية لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الاستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد دليل الحوكمة المؤسسية ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين، مودعين، مجلس إدارة، إدارة تنفيذية، موظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم إعداد هذا التقرير تماشياً مع متطلبات تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتي تتطلب إعداد تقرير حوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك والإفصاح عن مدى التزام البنك بتطبيق أحكام هذه التعليمات.

أولاً: المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

يلتزم البنك بتطبيق كافة الأحكام الواردة في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

ثانياً: المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة وأعضائه واللجان المنبثقة عنه.

النبذة التعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة

1. عصام حليم جريس سلفيتي

رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة التسهيلات ولجنة التحكم المؤسسي

سنة الميلاد: 1944

الشهادة العلمية: حاصل على درجة بكالوريوس اقتصاد 1967 الجامعة الأمريكية - بيروت

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة بنك الاتحاد من 1997/6 ولتاريخه.
- مدير عام بنك الاتحاد من 2008/07-1989/07.
- رئيس هيئة مديري شركة الاتحاد للوساطة المالية من 2006/02 – ولتاريخه.
- نائب مدير عام المؤسسة المالية العربية (الأردن) من 1989/6-1986/10.
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأردنية سابقاً.
- رئيس مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية - شركة مساهمة عامة.
- رئيس مجلس إدارة شركة فنادق الشرق الأوسط والكومودور - شركة مساهمة عامة سابقاً.
- عضو مجلس إدارة في شركة زارة للاستثمار - شركة مساهمة عامة.
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الملك الحسين.
- عضو مجلس أمناء مدرسة اليوبيل.
- عضو مجلس أمناء مدرسة البكالوريا.



2. "محمد نبيل" عبد الهادي محمد حموده

نائب رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة الإدارة وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة التسهيلات

سنة الميلاد: 1949

الشهادة العلمية: حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من إنجلترا عام 1974

- الخبرات العملية:
- رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمجموعة شركات حموده.
 - من رجال الأعمال في الصناعة والتجارة والاستثمار منذ عام 1975 وحتى تاريخه.
 - موظف في بنك جريندلز حتى نهاية عام 1974.
 - عضو في مجالس إدارة عدة شركات عامة وخاصة.
 - عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين - شركة مساهمة عامة.
 - رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها - شركة مساهمة عامة.

3. ادريس محمد الإحيمر الورفلي

ممثل عن الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضواً في لجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة الامتثال

سنة الميلاد: 1963

الشهادة العلمية: حاصل على شهادة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة " في مجال تقييم المخاطر المصرفية "

- الخبرات العملية:
- مستشار نائب المحافظ لشؤون المخاطر حتى تاريخه.
 - مدير عام جناح الرقابة المصرفية " مصرف ليبيا المركزي " حتى تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار حتى تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة المحفظة الاستثمارية الطويلة المدى حتى تاريخه.
 - استاذ إدارة الائتمان وإدارة المخاطر المصرفية المنتدب بكلية الاقتصاد قسم التمويل والمصارف جامعة بنغازي/ حالياً.
 - عضو مجلس إدارة مصرف الواحدة 2014.
 - رئيس مجلس إدارة مصرف الأمان للتجارة والاستثمار إلى 2012.
 - رئيس لجنة إدارة أزمة السيولة " مصرف ليبيا المركزي " لغاية 2012/5.
 - مدير إدارة المخاطر لمصرف الوحدة من 2007-2011.
 - مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد " في مصرف ليبيا المركزي " لغاية 2011/11.
 - عضو مجلس إدارة مصرف الادخار والاستثمار العقاري.
 - عضو لجنة إدارة مخاطر القطاع المصرفي الليبي بصندوق ضمان الودائع الليبي.



4. جلال أنور موسى العجلوني

ممثل عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (عضو غير تنفيذي - غير مستقل)

عضواً في لجنة التدقيق

سنة الميلاد: 1981

- **الشهادة العلمية:** حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام 2003.
- حصل على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام 2006.
- حصل على شهادة (Certified Project Manager (CPM)) في عام 2011.
- حصل على شهادة (Certified Credit Analyst (CCA)) في عام 2008.
- **الخبرات العملية:** رئيس قسم الخزينة في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي حتى تاريخه.
- نائب رئيس هيئة مديرين/ شركة الضمان للتأجير التمويلي ولتاريخ 2019/8.
- عضو مجلس إدارة/ شركة مصانع الاجواخ الأردنية المساهمة المحدودة ولتاريخ 2019/11.

5. عماد محمد عبد الخالق

ممثل عن شركة إثمار للتزويد (عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة إدارة المخاطر وعضو في لجنة الترشيح والمكافآت ولجنة التدقيق

سنة الميلاد: 1963

- **الشهادة العلمية:** حصل على شهادة بكالوريوس رياضيات عام 1987 من جامعة وسكونسن/ في الولايات المتحدة الأمريكية.
- **الخبرات العملية:** مدير عام شركة التأمين الأردنية منذ عام 2005.
- نائب رئيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين -2009-2010.
- شغل عدة مناصب في شركة ميونخ - ألمانيا آخرها مدير إقليمي أول 1990-2005.
- عضو مجلس إدارة في شركة آسيا للتأمين كردستان - العراق.
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمين - اليمن.
- نائب رئيس اللجنة التنفيذية للصندوق العربي لتغطية أخطار الحرب (AWRIS) / البحرين.
- عضو نادي الرؤساء التنفيذيين للتأمين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- عضو مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين سابقاً.



6. باسم عصام حليم سلفيتي

(عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات وعضو في لجنة الإدارة ولجنة التسهيلات ولجنة المخاطر

سنة الميلاد: 1972

- الشهادة العلمية: حاصل على شهادة بكالوريوس هندسة كهربائية من جامعة براون في الولايات المتحدة الأمريكية 1993.
- حاصل على شهادة ماجستير في المالية والتخطيط الاستراتيجي للشركات من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000.
- الخبرات العملية: رئيس مجلس أمناء HTU (جامعة الحسين التقنية).
- عضو مجلس إدارة شركة دلتا للتأمين - شركة مساهمة عامة.
- عضو مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي - شركة مساهمة عامة.
- الشريك العام والمدير المشارك لـ Hummingbird Ventures London, UK 2013-2017.
- رئيس الوحدة البنكية الاستثمارية/ التكنولوجيا الأوروبية (Perella Weinberg Partners, London UK) (2006 – 2013).
- مدير تنفيذي للوحدة البنكية الاستثمارية التكنولوجية (Morgan Stanley & Co. London UK) (2000 – 2006).
- الرئيس التنفيذي للعمليات (Best Laboratories Inc. Sunnyvale, California) (1994 – 1998).

7. مغيث غياث منير سختيان

(عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضو في لجنة التسهيلات ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

سنة الميلاد: 1973

- الشهادة العلمية: حاصل على بكالوريوس وماجستير هندسة نظم صناعية , Rensselaer Polytechnic Institute –Troy , New York عام 1994.
- ماجستير إدارة أعمال من جامعة Columbia University New York عام 2001.
- الخبرات العملية: عضو منتدب لشركة GMS Specialized services (2013 - وحتى تاريخه).
- مساعد نائب المدير في مجموعة الدمج والاستحواذ للمؤسسات المالية JP Morgan USA 2000-2003.

عضويات مجلس الإدارة

- عضو مجلس إدارة مجموعة غياث منير سختيان القابضة GMS Holdings
- عضو مجلس إدارة شركات مجموعة منير سختيان الدولية MSI
- عضو مجلس إدارة شركات فيتل والشركات التابعة لها VTEL Holdings
- عضو مجلس أمناء مركز كولومبيا للأبحاث – الشرق الأوسط Columbia University Middle East Research Center
- نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة الاتحاد للنقل UCT
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.



8. رنا جميل سعيد عبادي

(عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة الامتثال وعضو في لجنة التدقيق ولجنة التحكم المؤسسي

سنة الميلاد: 1966

الشهادة العلمية:

حاصلة على درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية

الخبرات العملية:

- مستشار مالي ومستشار التحول الرقمي لمجموعة شركات عز العرب.
- شغلت عدة مناصب في مجموعة اوراسكوم وأورنج:
- نائب الرئيس التنفيذي لشؤون العلاقات الحكومية والمبيعات بالجملة.
- نائب الرئيس التنفيذي للجودة والدعم المؤسسي من 2009/4 ولغاية 2011/12.
- نائب الرئيس التنفيذي للتطوير من 2007/1 ولغاية 2009/4.
- المدير المالي التنفيذي من 2002/6 ولغاية 2006/12.
- مدير مالي للشركة الأردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (فاست لينك) للأعوام من 1995 ولغاية 1997.
- مدقق رئيسي لدى سابا وشركاه للأعوام من 1988 ولغاية 1995.
- عضو مجلس إدارة – الشركة الدولية للتأجير التمويلي – جمهورية مصر العربية.
- عضو مجلس إدارة – الشركة الدولية للتمويل – جمهورية مصر العربية.
- عضو مجلس إدارة غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات – وزارة الصناعة والتجارة المصرية.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

9. رياض عبدالمحسن طاهر الدجاني

(عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة التدقيق وعضو لجنة الحاكمية المؤسسية

سنة الميلاد: 1940

الشهادة العلمية:

حاصل على الماجستير في المحاسبة من جامعة دي بول /شيكاجو في الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- حائز على عضوية جمعية المحاسبين الأمريكية CPA.
- مؤسس وعضو جمعية المحاسبين والمدققين الأردنيين JCPA.
- الشريك المسؤول في شركة آرثر آندرسن وشركاهم.
- الشريك المسؤول في شركة دجاني وعلاء الدين – الأردن.
- رئيس مجلس إدارة شركة المشرق للتأمين –رام الله سابقاً.
- رئيس مجلس إدارة شركة قرية أريحا السياحية – أريحا.
- عضو مجلس الأمناء – مستشفى العيون – القدس/ سانت جون سابقاً.
- عضو مجلس أمناء مستشفى القديس يوسف /القدس سابقاً.
- عضو في المركز الفلسطيني لتمويل المشاريع الصغيرة – القدس سابقاً.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.



10. سامي محمد عبدالله المبروك

(عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضو في لجنة الإدارة ولجنة التسهيلات

سنة الميلاد: 1970

- الشهادة العلمية:**
- حاصل على شهادة الماجستير في الأسواق المالية.
 - بكالوريوس في الاقتصاد.
- الخبرات العملية:**
- رئيس للجنة إدارة المحفظة الاستثمارية طويلة المدى.
 - مدير المكتب الإقليمي - عمان.
- العضويات:**
- عضو في عدة مجالس إدارات ولجان لشركات، وعضو في مجلس إدارة الشركة الليبية للاستثمار سابقاً، ومركز التجارة العالمي في القاهرة حالياً، عضو مجلس إدارة في شركة لافيكو الجزائر ورئيس هيئة المديرين لشركة الإسكان للاستثمارات السياحية الفندقية.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

11. جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور

(عضو غير تنفيذي - مستقل)

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت وعضو لجنة الامتثال ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

سنة الميلاد: 1962

- الشهادة العلمية:**
- حاصل على شهادة الماجستير بالهندسة المعمارية من جامعة تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية وبكالوريوس بالهندسة المدنية من جامعة ارلنغتون في الولايات المتحدة الأمريكية
- الخبرات العملية:**
- الرئيس التنفيذي لشركة بوبيان كابيتال للاستثمار (الكويت) منذ يوليو 2018 وحتى اليوم.
 - عضو مجلس الإدارة في بنك لندن والشرق الأوسط منذ 2015 ولتاريخه.
 - المدير التنفيذي لبنك لندن والشرق الأوسط خلال الفترة من 2015-2016.
 - المدير التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في بنك قطر الدولي خلال الفترة 2012-2015.
 - المدير العام لبنك الكويت الوطني (الأردن) وحتى عام 2012.
- لا يوجد للعضو المذكور أي عضويات لدى أي شركات مساهمة عامة داخل الأردن.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة المستقلين خلال عام 2019

لا يوجد أي أعضاء قاموا بتقديم استقالاتهم خلال العام المذكور، تم استبدال ممثل الضمان الاجتماعي السيد مؤنس عمر سليم عيد العال بتاريخ 2019/11/28.

**النبذة التعريفية للسيد مؤنس عمر سليم عبد العال****(عضو غير تنفيذي - مستقل)****ممثل عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي السابق****عضواً في لجنة التدقيق**

سنة الميلاد: 1982

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة البكالوريوس بالمحاسبة من جامعة اليرموك في عام 2004.
- حاصل على شهادة (Certified Management Accountant (CMA في 2013.
- حاصل على شهادة Certified Public Accountant (CPA) في 2017.
- رئيس قسم المخاطر الاستثمارية في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
- عضو في مجلس إدارة الشركة الأردنية للصحافة والنشر / الدستور ولتاريخ 2017/11

الخبرات العملية:**اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:**

- لجنة التدقيق
- لجنة التحكم المؤسسي
- لجنة المخاطر
- لجنة الامتثال
- لجنة الترشيحات والمكافآت
- لجنة حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها
- لجنة الإدارة.
- لجنة التسهيلات

عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجان المجلس:**1. لجنة التدقيق: 8 اجتماعات**

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات								اسم العضو
11/24	10/28	7/28	6/26	4/24	3/21	2/7	1/30	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	رياض عبد المحسن طاهر الدجاني
-	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ مؤنس عمر سليم عبد العال لغاية 2019/11/10
-	-	-	-	-	-	-	-	جلال العجلوني اعتباراً 2019/11/28
غياب بعذر	غياب بعذر	غياب بعذر	حضور	غياب بعذر	غياب بعذر	حضور	حضور	رنا جميل سعيد عبادي
غياب بعذر	غياب بعذر	غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	غياب بعذر	حضور	ادريس محمد الاحيمر الورفلي/ الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	عماد محمد عبد الخالق/ شركة اثمار للتزويد

2. لجنة التحكم المؤسسي: اجتماع واحد

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات		اسم العضو
12/15		
حضور		عصام حليم جريس سلفيتي
حضور		رياض عبد المحسن طاهر الدجاني
حضور		رنا جميل سعيد عبادي



3. لجنة إدارة المخاطر: 4 اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات				اسم العضو
12/15	10/8	7/22	3/25	
حضور	حضور	حضور	حضور	عماد محمد عبد الخالق / شركة اثمار للتزويد
حضور	حضور	حضور	حضور	باسم عصام حلیم سلفيتي
حضور	حضور	غياب بعذر	غياب بعذر	ادريس محمد الاحيمر الورفلي / الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية

4. لجنة الامتثال: 5 اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات					اسم العضو
12/15	11/14	8/29	4/25	1/31	
حضور	غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	رنا جميل سعيد عبادي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	جبرا رجا يعقوب جبرا غندور
غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	ادريس محمد الاحيمر الورفلي / الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية

5. لجنة الترشيحات والمكافآت: 3 اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات			اسم العضو
10/14	6/27	3/23	
حضور	حضور	حضور	عماد محمد عبد الخالق / شركة اثمار للتزويد
حضور	حضور	حضور	محمد نبيل عبد الهادي محمد حموده
حضور	حضور	حضور	جبرا رجا يعقوب جبرا غندور

6. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات: 3 اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات			اسم العضو
9/26	3/24	2/7	
حضور	حضور	حضور	باسم عصام حلیم سلفيتي
حضور	حضور	حضور	مغيث غياث منير سحتيان
حضور	غياب بعذر	غياب بعذر	جبرا رجا يعقوب جبرا غندور

7. لجنة الإدارة: 11 اجتماع

اسم العضو			اسم العضو	التاريخ	المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات
سامي محمد عبد الله المبروك	باسم عصام حلیم سلفيتي	محمد نبيل عبد الهادي محمد حموده			
حضور	حضور	حضور	3/14		
حضور	حضور	حضور	5/9		
حضور	حضور	حضور	7/4		
حضور	حضور	حضور	7/25		
حضور	غياب بعذر	حضور	8/1		
حضور	حضور	غياب بعذر	8/29		
حضور	حضور	حضور	9/16		
حضور	حضور	حضور	10/2		
حضور	حضور	حضور	10/10		
غياب بعذر	حضور	حضور	11/28		
حضور	غياب بعذر	حضور	12/12		



8. لجنة التسهيلات: 35 اجتماع

اسم العضو						
سامي محمد عبد الله المبروك	باسم عصام حليم سلفيتي	مغيث غياث منير سحتيان	محمد نبيل عبد الهادي محمد حموده	عصام حليم جريس سلفيتي		
حضور	غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	1/4
غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	1/19
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	1/31
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب بعذر	2/7
حضور	غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	2/14
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	2/24
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	2/28
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب بعذر	3/7
حضور	غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	3/14
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	3/28
غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	4/4
حضور	غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	4/11
غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	4/18
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	4/25
حضور	حضور	غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	5/9
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب بعذر	5/16
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	5/23
حضور	حضور	حضور	حضور	غياب بعذر	حضور	5/30
غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	6/16
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	6/27
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	7/4
حضور	حضور	غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	7/11
حضور	حضور	غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	7/18
غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	7/25
حضور	غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	8/1
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	8/29
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9/16
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9/26
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	10/2
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	10/10
غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	10/24
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	10/31
حضور	حضور	غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	11/21
غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	11/28
حضور	غياب بعذر	حضور	حضور	حضور	حضور	12/12

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات

- بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام 2019 خمسة اجتماعات.
- يكون مدير تنفيذي دائرة الامتثال هو ضابط ارتباط الحوكمة في البنك.



ثالثاً: المعلومات المتعلقة بالمناصب التنفيذية في البنك وأسماء من يشغلونها.

الاسم	المنصب التنفيذي
نادية حلمي حافظ السعيد	الرئيس التنفيذي
ديما مفلح محمد عقل	نائب الرئيس التنفيذي
”محمد غاصب“ عبدالله عبدالمجيد فتامله	رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات
طارق ”محمد سعيد“ حسن بدوي	رئيس الائتمان وإدارة الائتمان
محمد محمود أحمد براق	رئيس إدارة العمليات المركزية
زيد اياد اكرم كمال	رئيس إدارة العمليات المالية
دانيال فواز عوده الشرايحه	رئيس إدارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء
بشار ”محمد خير“ عوض عباينه	رئيس إدارة التدقيق
محمد راعب حسين عثمان	رئيس إدارة الخدمات المصرفية لأفراد
محمود تيسير أحمد بدوان	رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة
فادي ”أحمد كمال“ مرعي مرعي	رئيس إدارة الخزينة
عامر ”محمد خير“ زكي ابو ليلى	رئيس إدارة التكنولوجيا
خالد عبدالملك محمد عبدالملك	مدير تنفيذي أول، إدارة المخاطر
نتالي مازن يوسف النبر	مدير تنفيذي أول، إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق
تامر واصف ”محمد موسى“ بركات	مدير تنفيذي، إدارة الامتثال

عصام طيم سلفيتي
رئيس مجلس الإدارة



الإفصاحات المطلوبة بموجب
تعليمات هيئة الأوراق المالية
وتعليمات الحاكمية المؤسسية



أنشطة الشركة الرئيسة

تقديم كافة الخدمات والمنتجات المصرفية والائتمانية والمالية، وعمليات التمويل لقطاعات الأفراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، بالإضافة إلى فتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء. كما يقوم البنك بقبول الودائع بكافة أنواعها (الطلب، التوفير، لأجل وشهادات الإيداع).

مواقع البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها

بلغ عدد فروع البنك المنتشرة في المملكة لعام 2019 (48) فرعاً بالإضافة إلى وحدة الصرافة المركزية، مستودعات البوندد، شركة الاتحاد للتأجير التمويلي، شركة الاتحاد للوساطة المالية، شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار وشركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية.

وقد وردت عناوين كل منها بشكل مفصل في نهاية التقرير ضمن (شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية):

اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين	اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	717	فرع الشميساني	15
فرع جبل عمان	6	فرع دابوق	6
فرع الجاردنز	9	فرع الصوفية	8
فرع شارع مكة	11	فرع الجبيهة	6
فرع سيتي مول	20	فرع ضاحية الياسمين	7
فرع مرج الحمام	8	فرع وسط البلد	7
فرع الوحدات	8	فرع ماركا الشمالية	8
فرع تاج مول	13	فرع عبدون	8
فرع عبدون الشمالي	7	فرع ام اذينة	6
فرع جو بارك	7	فرع جبل الحسين	6
فرع شارع الريينو	5	فرع جامعة اربد	6
فرع البيادر	7	فرع الرايبة	6
فرع الكرك	8	فرع خلدا	8
فرع سحاب	7	فرع طبربور	7
فرع الهاشمي الشمالي	6	فرع مادبا	8
فرع الزرقاء	7	فرع الزرقاء الجديدة	7
فرع الرمثا	7	فرع اربد	9
فرع الحصن	6	فرع العقبة	9
فرع ماحص	6	فرع العبدلي مول	12
فرع المغرق	7	فرع مجمع عمان الجديد/اربد	9
فرع المقابلين	7	فرع هاي مول	4
فرع ضاحية الرشيد	7	فرع صويلح	6
فرع ابو علنده	6	فرع المدينة الرياضية	7
فرع مركز الأعمال	6	فرع السلط	7
فرع شفا بدران	5	مستودعات البوندد	8
وحدة الصرافة المركزية/ الشميساني	19	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	9
شركة الاتحاد للوساطة المالية	5	شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	-
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	30	المجموع	1,156

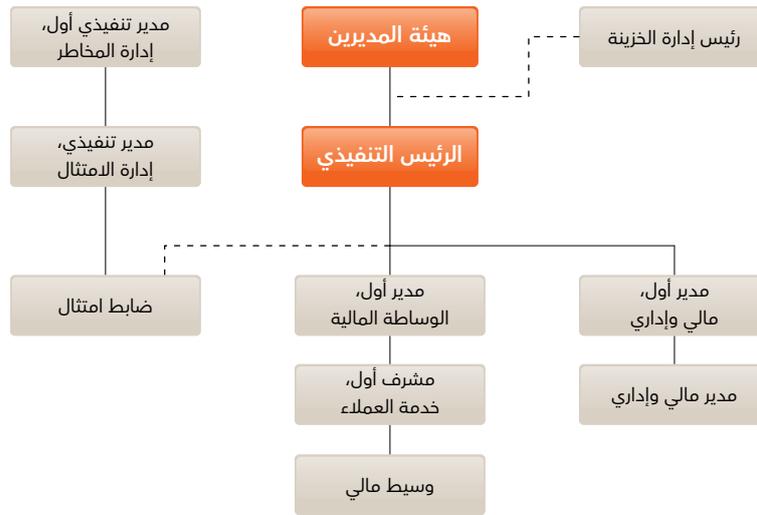


حجم الاستثمار الراسمالي

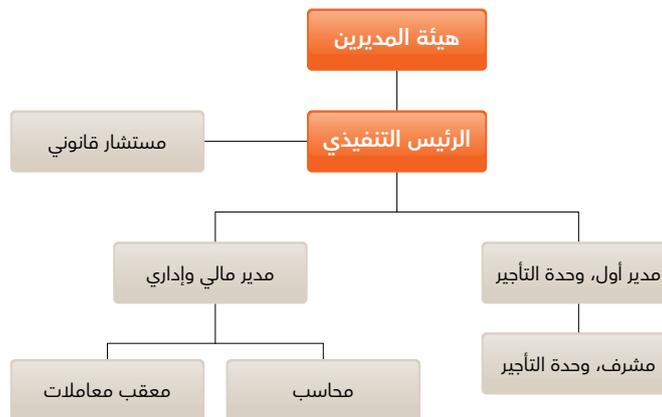
بلغ حجم الاستثمار الراسمالي كما في 2019/12/31 (14.2) مليون دينار.

الشركات التابعة للبنك

1. **شركة الاتحاد للوساطة المالية:** وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك تأسست عام 2006، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في؛ ممارسة وتقديم خدمات أعمال الوساطة المالية والوسيط لحسابه وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وإدارة الاستثمار والتمويل على الهامش.



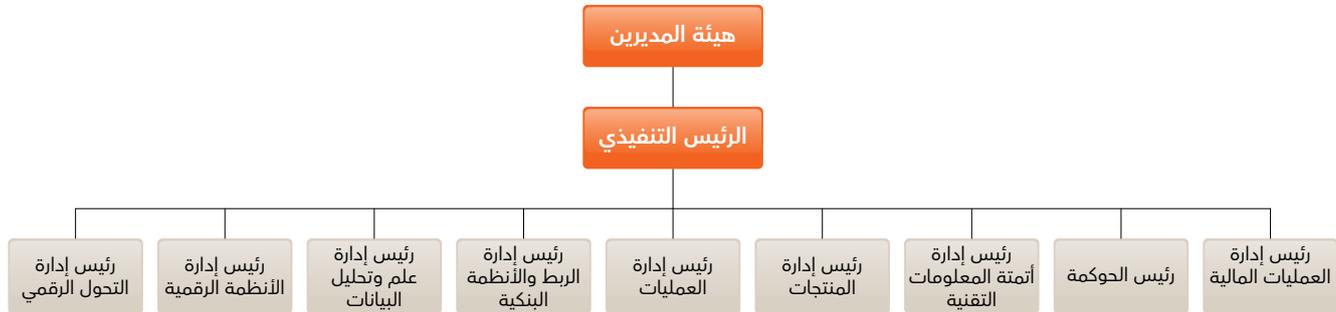
2. **شركة الاتحاد للتأجير التمويلي:** وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك تأسست عام 2015، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في؛ التأجير التمويلي للآليات والسيارات بقصد التملك، استئجار وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتنفيذ غايات التأجير التمويلي، اقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك وrehن العقارات لتنفيذ غايات التأجير التمويلي، شراء وبيع وتجارة وإستيراد وتصدير المواد والسلع الثابتة من آلات ومعدات وأجهزة وبيعها نقداً أو بالتقسيط أو بطريقة التأجير التمويلي، فتح حسابات للشركة في المصارف والشركات المالية داخل وخارج الأردن لتنفيذ غايات التأجير التمويلي والدخول كشركاء مع الأفراد والشركات التجارية والصناعية والمالية ومع الشركات والمؤسسات التمويلية والبنوك داخل المملكة وخارجها.



3. **شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار:** قام البنك بتأسيس الشركة بتاريخ 30 تشرين ثاني من عام 2016، حيث يمتلك البنك ما نسبته 58% من رأسمالها. هدف تأسيس الشركة بشكل أساس هو؛ شراء حصة مسيطرة في أسهم بنك الأردن دبي الإسلامي (بنك صفوة الإسلامي) وبنسبة بلغت 62.4%.



4. شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية: هي شركة مملوكة بالكامل لبنك الاتحاد، تأسست عام 2019، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في: الاستثمار في مجالات التكنولوجيا المالية والتعليم المالي والاشتمال المالي وإعداد وتطوير وتوريد برامج أو أنظمة أو تطبيقات التكنولوجيا المالية ومستلزماتها.



بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة السابقين والحاليين ونبذة تعريفية عن كل منهم:

ورد ذلك البند ضمن تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة وبشكل مفصل.

بيان بأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية:

نادية حلمي حافظ السعيد

الرئيس التنفيذي

سنة الميلاد: 1965

- الشهادة العلمية:** حاصلة على درجة ماجستير إدارة الأعمال في مجال التمويل ونظم المعلومات الإدارية من الجامعة الأمريكية في القاهرة عام 1992.
- حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية.
- الخبرات العملية:** الرئيس التنفيذي لبنك الاتحاد.
- مستشار التطوير الاستراتيجي - بنك الاتحاد.
- الرئيس التنفيذي لمؤسسة البحر الميت للتنمية.
- وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- أمين عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- مستشار اقتصادي لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- خبرة 10 سنوات في بنك الاتحاد في عدة مناصب آخرها: مدير دائرة الخدمات المصرفية للشركات.
- المجموعة الأردنية للتكنولوجيا.
- مجموعة نجار - القاهرة.
- العضويات:** نائب رئيس هيئة المديرين لشركة الاتحاد للوساطة المالية.
- نائب رئيس هيئة المديرين لشركة الاتحاد للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة أنظمة المدفوعات الأردنية.
- عضو مجلس إدارة شركة الحلول المالية للدفع بالهاتف النقال.
- عضو مجلس إدارة شركة جوردان سولار ون للطاقة المتجددة.
- عضو مجلس إدارة المنتدى الأردني للإستراتيجيات (Jordan Strategy Forum).
- عضو مجلس إدارة شركة المبادرة لدعم الرواد (Endeavor Jordan).
- عضو مجلس إدارة شركة إنجاز لتهيئة الفرص الاقتصادية للشباب الأردني.
- عضو مجلس إدارة مركز هيا الثقافي.



ديمة مفلح محمد عقل

نائب الرئيس التنفيذي

سنة الميلاد: 1968

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2001 من جامعة لندن - (Imperial College) في بريطانيا.

الخبرات العملية:

- حاصلة على درجة الماجستير في الأسواق المالية عام 1998.
- حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 1990.
- نائب مدير عام بنك الاتحاد منذ 2012/01.
- مساعد مدير عام بنك الاتحاد لإدارة المخاطر والامتثال لغاية 2012/01.
- مساعد المدير العام/ مدير إدارة المخاطر والامتثال في البنك الأهلي (2005 – 2007).
- رئيس إدارة المخاطر والسياسة الائتمانية في بنك الإسكان (2004 – 2005).
- مدير مخاطر الائتمان في البنك العربي (1990 – 2004).
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للوساطة المالية.
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي.

"محمد غاصب" عبد الله عبد المجيد حتاملة

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات

سنة الميلاد: 1971

الشهادة العلمية:

- حاصل على ماجستير إدارة أعمال (تمويل) من جامعة NYIT (الأردن) عام 2007.
- حاصل على بكالوريوس اقتصاد عام 1993 من جامعة دمشق.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 1999/06.
- عمل لدى بنك القاهرة عمان (1994-1999).
- عضو مجلس إدارة شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات.
- عضو مجلس إدارة شركة البنوك التجارية للاستثمار.



بشار "محمد خير" عوض عباينه رئيس إدارة التدقيق الداخلي

سنة الميلاد: 1970

- **الشهادة العلمية:** حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال / التمويل عام 1999 من جامعة برمينغهام سيتي في المملكة المتحدة.
- حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1994 من الجامعة الأردنية.
- حصل على عدة شهادات مهنية معتمدة (CFA, ACPA, Passed Level I CBA).
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/08.
- مدير تنفيذي للتدقيق الداخلي في بنك المؤسسة العربية المصرفية (2005 – 2008).
- مساعد مدير تنفيذي - محلل مالي رئيسي في مؤسسة ضمان الودائع (2002 – 2005).
- مفتش بنوك ومحلل مالي في البنك المركزي الأردني (1994 – 2002).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار- ممثل لبنك الاتحاد.
- رئيس اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الحوكمة في شركة الضمان للاستثمار- ممثل لبنك الاتحاد.
- رئيس لجنة التدقيق عضو لجنة مكافآت وترشيحات - سابقاً- في شركة الضمان للاستثمار- ممثل لبنك الاتحاد
- رئيس لجنة التدقيق في مؤسسة الملك الحسين.

طارق "محمد سعيد" حسن بدوي رئيس الائتمان وإدارة الائتمان

سنة الميلاد: 1966

- **الشهادة العلمية:** حصل على ماجستير في إدارة الأعمال / محاسبة عام 1995 من الجامعة الأردنية.
- حصل على بكالوريوس في المحاسبة فرعي اقتصاد وإحصاء عام 1987 من الجامعة الأردنية.
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/10.
- بنك الجزيرة، مدير ائتمان المنطقة الشرقية، السعودية (2007-2008).
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الأردن وفلسطين (2005-2007).
- بنك عودة، مشرف ائتمان، عمان- الأردن (2004-2005).
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الأردن وفلسطين (1991-2004).



محمد محمود أحمد برباق رئيس إدارة العمليات المركزية

سنة الميلاد: 1972

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1994 من جامعة عمان الأهلية - الأردن.
- حاصل على شهادة مهنية (Certified Business Process Re-Engineering Practitioner) عام 2004.
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/08.

الخبرات العملية:

- خبير متخصص في عمليات التجارة الدولية بخبرة تزيد عن اربعة وعشرون عاماً في مجال تمويل التجارة والعمليات المصرفية.
- مدير العمليات التجارية (البنك التجاري الأردني) في المملكة الأردنية الهاشمية (2005 – 2008).
- عمل أيضاً لدى كل من البنك العربي في المملكة الأردنية الهاشمية وبنك الرياض في المملكة العربية السعودية وبنك المال الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (1994 - 2005).
- رئيس اللجنة المصرفية الوطنية التابعة لغرفة التجارة الدولية – الأردن.
- عضو اللجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية – باريس وعضو فريق عمل خطابات الضمان المنبثق عن غرفة التجارة الدولية – باريس.
- عضو اللجنة الاستشارية للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية نشرة رقم 600 المنبثقة عن غرفة التجارة الدولية – باريس.
- عمل محكماً في العديد من النزاعات الوثائقية الدولية في مجال عمليات التجارة الدولية.

دانيال فواز عوده الشرايحة

رئيس إدارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء

سنة الميلاد: 1977

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 2000 من جامعة البلقاء التطبيقية.
- حاصل على شهادة مقيم رئيسي في أنظمة إدارة الجودة 2005.
- حاصل على شهادة برنامج إدارة المشاريع 2007.

الخبرات العملية:

- حاصل على شهادة إدارة حل النزاعات، Eastern Mennonite University، أمريكا 2009.
- حاصل على شهادة مدير تنفيذي في إدارة الموارد البشرية من أكاديمية إدارة الموارد البشرية، البحرين/ كينيا 2010.
- حاصل على شهادة مدرب ومتخصص في الحوار التعليمي من Global Learning Partners كندا عام 2012.
- حاصل على شهادة متخصصة في الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية من London Business school لندن عام 2014.
- حاصل على شهادة متخصصة في تطوير الاستراتيجيات في الأعمال من جامعة انسياد INSEAD سنغافورة عام 2017.
- شهادة متقدمة في إدارة الأعمال من جامعة IE وAUB عام 2019/6-2019/2.
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2010/09.
- مستشار ومدرب معتمد في مجال إدارة الموارد البشرية وإدارة خبرة العملاء لدى عدة شركات ومؤسسات خاصة وحكومية عالمياً ومنظمات غير حكومية (2010 – 2005) (NGO).
- مدير تنفيذي لإدارة خبرة العملاء وإدارة الموارد البشرية/التطوير والتدريب وإدارة المواهب والطاقات لدى شركة زين (2002 – 2010).
- مهندس كهربائي لدى شركة Setelcom (مجموعة فرانس تيليكوم) (2000 – 2002).



محمد راغب حسين عثمان

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

سنة الميلاد: 1980

- **الشهادة العلمية:** حصل على درجة الماجستير في نظم المعلومات الإدارية عام 2007 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن.
- حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 2002 من الجامعة الهاشمية.
- حصل على شهادة مصرفي إسلامي معتمد (CIB) من (AAOIFI) من البحرين عام 2012.
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2014/04.
- مدير إدارة الأصول – مصرف الراجحي الأردن (2010 – 2013).
- مدير تطوير المنتجات – البنك الأهلي الأردني (2006 – 2010).
- مسؤول تطوير وربحية البطاقات - البنك العربي (2003 – 2006).

فادي "أحمد كمال" مرعي

رئيس إدارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

سنة الميلاد: 1978

- **الشهادة العلمية:** حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2016 من جامعة ليفربول في المملكة المتحدة.
- حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية عام 2001 من جامعة اليرموك.
- حصل على ACI Dealing Certificate عام 2007.
- حصل على رخصة مدير إصدار من هيئة الأوراق المالية عام 2013.
- حصل على رخصة مدير استثمار من هيئة الأوراق المالية عام 2015.
- حصل على رخصة مستشار مالي من هيئة الأوراق المالية عام 2015.
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2002/08.
- عضو هيئة المديرين في شركة الاتحاد للوساطة المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة التجمعات للمشاريع السياحية
- عضو مجلس إدارة شركة الاتحاد للصناعات المعدنية والهندسية

زيد اياد اكرم كمال

رئيس إدارة العمليات المالية

سنة الميلاد: 1980

- **الشهادة العلمية:** حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال فرعي مالية ومصرفية عام 2001 من جامعة اليرموك.
- حصل على شهادة (CPA) من جمعية المحاسبين الأمريكية.
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2014/04.
- مدير مالي صندوق الائتمان العسكري (2011-2014).
- مراقب مالي بنك ستاندرد تشارترد – الأردن (2007-2011).
- محاسب رئيسي – بنك المال الأردني (2004-2007).
- مساعد رئيس قسم – بنك القاهرة عمان (2001-2004).



عامر "محمد خير" زكي أبو ليلى

رئيس إدارة التكنولوجيا

سنة الميلاد: 1982

- **الشهادة العلمية:** حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة نظم وشبكات الأعمال، جامعة فيلادلفيا عام 2005.
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2016/11.
- مؤسس ومدير تنفيذي للتكنولوجيا في (MarkaVIP) (2010 – 2016).
- مدير تنفيذي للتكنولوجيا في إزم للإنتاج الإبداعي (2010-2007).
- مدير التطوير التكنولوجي في Quality Management Systems, Resourcing Services LTD (2006 – 2007).

محمود تيسير أحمد بدوان

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة

سنة الميلاد: 1982

- **الشهادة العلمية:** حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل عام 2008 من الجامعة الهاشمية.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 2004 من جامعة اليرموك.
- **الخبرات العملية:** عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2013/07.
- مدير مالي / مستشار الرشد (2012-2013).
- رئيس قسم دائره الشركات الصغيرة والمتوسطة/ البنك الأهلي الأردني (2012-2007).
- مدير علاقات عملاء – بنك الإسكان للتجارة والتمويل (2007-2004).

نتالي مازن يوسف النبر

مدير تنفيذي أول، إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق

سنة الميلاد: 1985

- **الشهادة العلمية:** حاصلة على درجة البكالوريوس في التسويق عام 2007 من جامعة فرانكلن Franklin University في سويسرا.
- **الخبرات العملية:** عملت لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2013/03.
- مديرة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا العقبة (2011 – 2013).
- محللة أبحاث السوق لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (2010-2011).
- مسؤولة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (2010-2007).



خالد عبد المالك محمد عبدالمالك مدير تنفيذي أول، دائرة المخاطر

سنة الميلاد: 1982

- الشهادة العلمية: • حاصل على درجة الماجستير في إدارة مخاطر الشركات من جامعة سالفورد- بريطانيا- 2007.
- حاصل على درجة البكالوريوس في التمويل عام 2003 من الجامعة الأردنية.
- الخبرات العملية: • عمل لدى بنك الاتحاد منذ 2010.
- مدير نماذج المخاطر ونظم المعلومات الإدارية بنك الاتحاد 2010-2011.
- مسؤول في مخاطر السوق - بنك القاهرة عمان 2007-2010.
- ضابط ائتمان - بنك القاهرة عمان 2003-2006.

تامر واصف "محمد موسى" بركات مدير تنفيذي، دائرة الامتثال

سنة الميلاد: 1986

- الشهادة العلمية: • حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال MBA من الجامعة الألمانية الأردنية عام 2012.
- حاصل على درجة البكالوريوس تمويل الجامعة الأردنية عام 2008.
- حاصل على شهادة أخصائي مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب (CAMS).
- حاصل على شهادة أخصائي مكافحة جرائم مالية معتمد (CFCS).
- حاصل على شهادة مدقق إحتيال معتمد (CFE).
- حاصل على شهادة متقدمة في إدارة مخاطر العقوبات الدولية (ICA-Advanced Certificate in Managing sanctions Risks).
- حاصل على شهادة أساسية في حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBITS Foundation).
- حاصل على شهادة تطبيقية في حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT Implementation).
- الخبرات العملية: • عمل لدى بنك الاتحاد منذ 2018.
- بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن مدير دائرة الامتثال - آذار 2016.
- البنك العربي - الأردن: مساعد مدير دائرة الامتثال - آب 2012.
- البنك الأهلي الأردني: موظف خدمات تجارية (اعتمادات) - نيسان 2008.



بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 5%

اسم المساهم	عدد الأسهم كما في 2019/12/31	النسبة %	الأسهام المرهونة	الجهة المستفيدة	عدد الأسهم كما في 2018/12/31	النسبة %	الأسهام المرهونة	الجهة المستفيدة
بنك لبنان والمهجر	-	-	-	-	35,550,094	22.2	-	-
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	32,413,763	20.3	-	-	32,413,763	20.3	-	-
BLOM BANK FRANCE	27,435,967	17.14	-	-	-	-	-	-
RS FINANCE	24,149,840	15.1	16,429,000	بنك سوستيه جنرال (الأردن)	24,149,840	15.1	10,000,000	بنك الاسكان للتجارة والتمويل
عصام حلیم جريس سلفيتي	15,207,886	9.5	6,276,508	بنك سوستيه جنرال (الأردن)	12,707,886	7.9	1,392,564	بنك الكويت الوطني / الإدارة الإقليمية بنك سوستيه جنرال (الأردن)
			2,000,000	بنك الكويت الوطني فرع البحرين	3,713,016		5,105,580	
المجموع	13,473,212	8.42	8,276,508	-	8,473,212	5.3	-	-
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	-	-	-	-	-	-	-	-

الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية

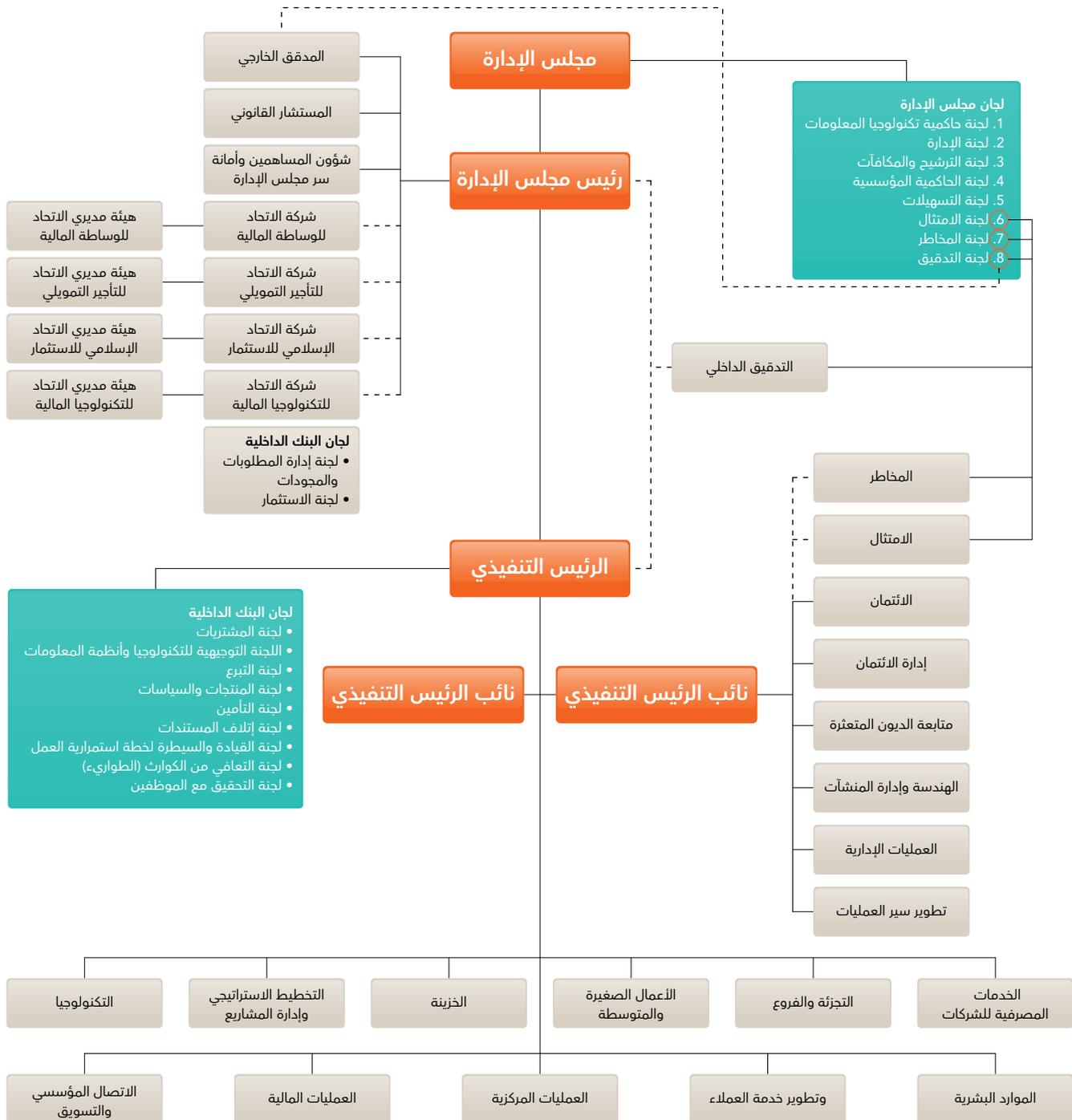
ورد ذلك البند ضمن تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2019.

إقرارات إضافية

- لا يعتمد البنك على موردين أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) يشكلون (10%) فأكثر من إجمالي مشترياته أو إيراداته.
- لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين أو الأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.
- ليس هنالك أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية ذات أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية.
- لا يوجد لدى البنك أي شهادات معتمدة لتطبيق معايير الجودة الدولية.



الهيكل التنظيمي للبنك





عدد الموظفين

بلغ عدد موظفي البنك في نهاية عام 2019 (1,156) موظفاً:

- (1112) موظفاً في الإدارة العامة والفروع في الأردن
- (5) موظفين في شركة الاتحاد للوساطة المالية
- (9) موظف في شركة الاتحاد للتأجير التمويلي
- (30) موظف في شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية

الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم

المؤهل	الإدارة والفروع المحلية	شركة الاتحاد للوساطة المالية	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية
دكتوراة	-	-	-	-
ماجستير	69	-	1	5
دبلوم عالي	1	-	-	-
بكالوريوس	898	4	7	25
دبلوم	39	-	-	-
توجيهي	53	-	-	-
دون التوجيهي (مراسلون، سائقون ودراس)	52	1	1	-
المجموع	1,142	5	9	30

التأهيل والتدريب

إيماناً من البنك بأهمية التطوير وصقل مهارات موظفيه، فقد واصل بنك الاتحاد بتحقيق الإنجازات المخطط لها في مجال التدريب لعام 2019 من خلال رفع كفاءة الموظفين في القطاع المصرفي والمالي أكاديمياً ومهنياً من حيث الارتقاء والتنوع في البرامج الأكاديمية والعلمية والتدريبية داخل وخارج المملكة.

والجدول التالي يبين تفصيلاً لعدد ونوع البرامج التدريبية التي وفرها البنك لعام 2019:

البيان	عدد المشتركين		الفروع		الإدارة العامة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
دورات محلية	2464	%49.2	905	%46.4	1559	%51
دورات خارجية	46	%0.9	7	%0.4	39	%1.3
مركز تدريب داخل البنك	409	%8.2	173	%8.8	236	%7.7
التدريب الإلكتروني	2088	%41.7	867	%44.4	1221	%40.0
المجموع	5007	%100	1952	%100	3055	%100



حرصاً من البنك على مواكبة المستجدات العلمية الحديثة في مجال البرامج والشهادات المهنية المختصة حصل (63) موظف من مختلف الدوائر على الشهادات حسب الجدول التالي:

عدد الملتحقين	شهادات مهنية متخصصة
3	Certified KPI Professional
3	CFE
3	ضابط ائتمان
4	Certified Compliance Officer
1	Life and Business Coaching
1	CMA Part 1
21	Certificate in Commercial Credit
3	CAMS
1	برنامج الدبلوم المهني المتخصص في التحليل المالي
1	Certified Sustainability Practitioner
2	CORM
2	Emotional Intelligence Practitioner
2	SHRBP
1	CFC
1	CFCS
3	Certified Risk Analyst
1	Small Business Banking
4	PECB Certified ISO 27001 Lead Implementer
1	CHRM
2	برنامج الشامل المصرفي
3	Certified Operational Risk Executive
63	المجموع

تم توفير (105) فرصة تدريبية لطلاب المدارس والجامعات والخريجين الجدد، بالإضافة إلى طلاب الجامعات من خارج الأردن وذلك انطلاقاً من سياسة البنك الرامية إلى خدمة المجتمع المحلي والاستفادة من هذه الكوادر لتغطية شواغل عدة في البنك إذا ارتأى الأمر إلى ذلك.

عدد الطلاب المتدربين	الجامعات والمؤسسات
62	جامعات
4	مؤسسة ايليا نقل
4	بنك امدرمان الوطني
3	صندوق الأمان لمستقبل الأيتام
29	مدارس
1	جامعة كولومبيا
2	لويك
105	المجموع



المخاطر التي يتعرض لها البنك

مخاطر الائتمان

هي المخاطر الناتجة عن عدم (قدرة/ رغبة) المقترض بسداد المبالغ المستحقة عليه (أصل الدين أو/والفوائد والعمولات المترتبة عليه).

للحد من آثار مخاطر الائتمان والسيطرة عليها يستخدم بنك الاتحاد مجموعة متنوعة من التقنيات بما يضمن استقرار وسلامة البنك، مثل استراتيجية تنوع مكونات المحفظة الائتمانية كأداة للتخفيف من مخاطر الائتمان ولضمان ذلك تعمل إدارة المخاطر التركزات من خلال تحديد السقوف الائتمانية عبر القطاعات الاقتصادية، والمناطق الجغرافية والتصنيفات الائتمانية والمنتجات.

كما يستخدم البنك أدوات لقياس مخاطر الائتمان للتأكد من عدم تعرضه لمخاطر غير محسوبة ولاستخدامها للتعرف المبكر على أي تراجع في مخاطر المحفظة.

وبهدف التعرف على حجم المخاطر المستقبلية يقوم البنك بعمل اختبارات الأوضاع الضاغطة في ضوء افتراض سيناريوهات أوضاع ضاغطة وتوقعات اقتصادية وتجارية سلبية بشكل دوري بهدف إيجاد آليات لتلافي هذه الأخطار أو لتخفيف من آثارها.

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأي أداة أخرى يحتفظ بها البنك مثل المعادن، والتي يؤدي تذبذب أسعارها إلى تحمل البنك لخسائر نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج الميزانية.

يعتمد البنك على سياسة متحفظة في إدارة هذه المخاطر حيث يتم باستمرار مراقبة مراكز السوق ومحفظة البنك الاستثمارية من قبل مكتب وسطي مستقل لضمان التقيد بالسقوف المنصوص عليها في سياسات مخاطر السوق المعتمدة من البنك المركزي ومجلس إدارة بنك الاتحاد.

هذا وقد تم تطوير سياسة استثمارية متحفظة تعتمد على تعريض البنك لمستويات متدنية من مخاطر السوق لا تؤدي إلى التأثير الملموس على ربحيته.

مخاطر أسعار الفائدة

وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات أسعار الفائدة في الأسواق أو الناتجة عن التغير في أسعار المنتجات الناشئة عن التغير في أسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك وحقوق ملكيته.

كما قد تنشأ هذه المخاطر عن عدم المواءمة في تواريخ إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات بشكل قد ينشأ عنه انخفاض في إيرادات البنك نتيجة لفرق التوقيت في إعادة التسعير.

تكمّن مخاطر أسعار الفائدة في أدوات الدين والمشتقات التي تتضمن أدوات دين، بالإضافة إلى المشتقات الأخرى التي تكون قيمتها مرتبطة بأسعار السوق.

وبشكل عام تكون قيمة الأدوات ذات الأجل طويلة الأمد أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة من قيمة الأدوات قصيرة الأمد.

ويتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد اللجنة بتقارير فجوة إعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة إلى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة، والتي تبين أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.



مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين بالسرعة والتكلفة المقبولتين، أي بمعنى آخر عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية.

يقوم البنك بتخطيط السيولة على مستويين:

1. المستوى الأول: يتعلق بإدارة الاحتياطيات القانونية والنقدية الذاتية للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية.
2. المستوى الثاني: يتعلق بالتنبؤ باحتياجات البنك من الأموال خلال الفترات القادمة.

ويتم إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال وضع استراتيجية للسيولة تعد من قبل الإدارة العليا للبنك تراعي تنوع مصادر الأموال، والاحتفاظ برصيد معقول من الأدوات المالية القابلة للتسييل في السوق المالي، وتنوع فترات استحقاق التسهيلات الائتمانية، والابتعاد عن التركيز في كل من ودائع العملاء وتوظيفات الأموال والاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهولة وصولنا إلى السيولة المطلوبة بالسرعة والكلفة المقبولتين.

ويعتمد البنك على خطة طوارئ للسيولة يتم تحديثها ومراجعتها بشكل دوري لضمان إمكانية توفير السيولة اللازمة في الحالات الطارئة.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.

تغطي سياسة مخاطر التشغيل دور إدارة المخاطر التشغيلية في كيفية تحديد وتقييم (بشكل دوري) ومتابعة والسيطرة على مخاطر التشغيل، والامتنال لجميع المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة، للحد من بعض أو كل الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر. حيث اعتمدت على أكثر من منهجية لإدارة هذه المخاطر أولها هو تطبيق نظام لتقييم الإجراءات الرقابية ذاتياً CRSA وذلك من خلال التعرف على المخاطر الخاصة بكل دائرة و/أو وحدة وتقييم الإجراءات الرقابية لتحديد نقاط الضعف وقياس مدى مستوى فعالية الإجراءات الرقابية الحالية، حيث يتم فحص هذه الإجراءات ذاتياً بشكل دوري ورفع تقارير بواقع النتائج إلى إدارة القطاع والإدارة العليا في البنك. ويهدف تقييم الإجراءات الرقابية إلى التحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الإجراءات بحيث يتم تحسين الإجراءات الرقابية الضعيفة أو وضع إجراءات رقابية جديدة تهدف إلى درء المخاطر أو تخفيف حدتها. كما وتقوم إدارة المخاطر التشغيلية ببناء مؤشرات المخاطر الرئيسية التي من شأنها أن تعزز آلية مراقبة المخاطر كونها أداة من أدوات الإنذار المبكر التي تمكن متخذي القرار من تحديد الأحداث غير المرغوب بها والخسائر المحتملة قبل وقوعها.

بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات حول الخسائر النقدية الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجهه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة. علماً بأنه عملية إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك لا تهدف إلى تصميم أنظمة تقوم بالتخلص من جميع مخاطر التشغيل المحتملة، وإنما إلى فهم الآثار المالية- وأي آثار أخرى محتملة - لهذه المخاطر واستحداث الأنظمة والإجراءات الرقابية التي من شأنها (إذا استمرت بالعمل) أن تبقى الخسائر (الآثار) المحتملة لهذه المخاطر ضمن المستويات المقبولة.

مخاطر الامتثال

يطلق عليها أيضاً مخاطر النزاهة والسمعة وهي عبارة عن مخاطر العقوبات القانونية (غرامات) (أو الرقابية، أو الخسائر المادية، أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتنال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والممارسات المصرفية السليمة.

يقع على عاتق الإدارة التنفيذية المسؤولية المطلقة في وضع وتطبيق سياسة الامتنال واعتمادها في مجلس الإدارة وتعميمها على كافة الإدارات والعاملين في البنك، كما أن على الإدارة بكافة مستوياتها مسؤولية التأكد من تطبيق الإجراءات والتدابير الصحيحة في حال اكتشاف مخالفات ناجمة عن عدم الامتنال بالإضافة إلى توفير الكادر الكافي والمؤهل وتوفير المصادر اللازمة لإنشاء وحدة مراقبة امتثال مستقلة لتطبيق سياسات الامتنال.

وبالإضافة إلى ذلك ولضمان أعلى مستوى من النزاهة والشفافية يعتمد البنك على سياسات وإجراءات داخلية ضمن إطار سليم وقوي من الضوابط الداخلية والتي تتم مراجعتها بشكل دوري.



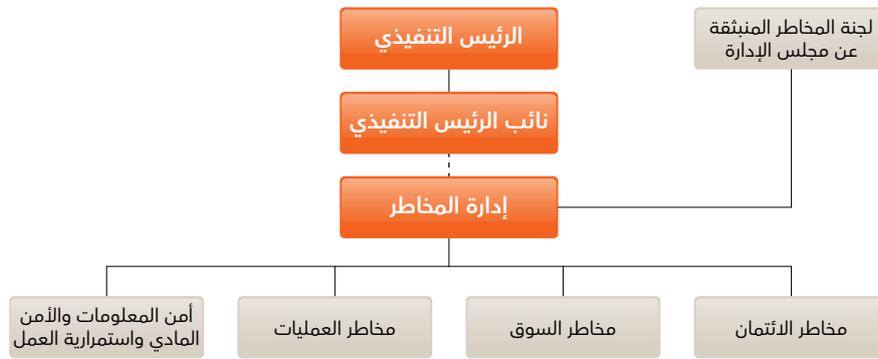
مخاطر أمن المعلومات

تستند إدارة مخاطر أمن المعلومات على استخدام الوسائل والأدوات والإجراءات واتباع المعايير الدولية لضمان حماية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية، ومنع وصول المعلومات إلى أشخاص غير معينين لها، وللحفاظ على سرية وسلامة المعلومات، ولضمان توفرها واستمرارية الأنظمة الداعمة لها.

ولأجل هذا وفر بنك الاتحاد الموظفين المؤهلين والموارد اللازمة لذلك إضافة إلى التعاقد مع أطراف خارجية لحماية أمن المعلومات والأمن السيبراني من الاختراقات الأمنية.

وعليه قامت الدائرة بعمل سياسة لأمن المعلومات والأمن السيبراني حسب أفضل الممارسات والمعايير الدولية لحماية معلومات البنك والعملاء، وقامت أيضاً بعمل خطة لاستمرارية العمل أثناء الكوارث والأزمات لضمان استمرار أعمال البنك وتوفير جميع الخدمات المقدمة من قبله لجميع عملائه.

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر



أنشطة وإنجازات البنك

وردت إنجازات البنك ضمن (تليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2019) وفصل (إنجازات عام 2019 والخطط الاستراتيجية المستقبلية) وبشكل مفصل.

أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة وممارسة نشاطات لا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي

لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي، كما لم يمارس البنك أية عمليات لا تدخل ضمن نشاطه الرئيسي.

السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر والمحقة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين خلال (2015 - 2019)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الأرباح المحقة	28,833,141	29,235,822	34,799,083	41,085,911	38,016,223
الأرباح النقدية الموزعة	12,500,000	12,500,000	16,000,000	22,400,000	-
الأرباح المقترح توزيعها	-	-	-	-	16,000,000
حقوق الملكية - مساهمي البنك	293,310,660	310,077,653	370,623,048	376,741,532	387,273,066

أسعار أسهم البنك خلال (2015 - 2019)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
السعر	1.530 دينار	2.010 دينار	1.620 دينار	1.600 دينار	1.608 دينار



تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال عام 2019

ورد ذلك البند ضمن (تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2019) وبشكل مفصل.

التطورات المستقبلية الهامة للبنك

التطورات المستقبلية ذكرت ضمن إنجازات عام 2019 والخطط المستقبلية في فصل مستقل.

مقدار أتعاب مدقي الحسابات للبنك والشركات التابعة

بلغت أتعاب تدقيق الحسابات لعام 2019 مبلغ (130,210) دينار بما فيها ضريبة المبيعات وعلى النحو التالي:

المبلغ	البيان
116,000	بنك الاتحاد
6,090	شركة الاتحاد للوساطة المالية
4,640	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي
3,480	شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
130,210	المجموع

بيان بعدد أسهم البنك المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم

الاسم	تاريخ التعيين	جنسية العضو	كما في عام 2019			كما في عام 2018		
			عضو مجلس الإدارة	ممثل العضو	أقاربه	المجموع	عضو مجلس الإدارة	ممثل العضو
عصام حلیم سلفيتي	2015/12/20	أردني	15,207,886			12,707,886		
سامية سليمان سكر (زوجته)	-	أردنية			3,004,125			15,712,011
"محمد نبيل" عبد الهادي حموده	2015/12/20	أردني	104,410			104,410		104,410
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (لافيكو)	2017/02/12	ليبية	32,413,763			32,413,763		
ويمثلها: د. ادريس محمد الورقلي	-	ليبي				32,413,763		32,413,763
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	2015/12/20	أردنية	13,473,212			8,473,212		
ويمثلها:								
مؤنس عمر عبد العال لغاية 2019/11/10								
جلال العجلوني اعتباراً من 2019/11/28								
شركة إثمار للتزويد ويمثلها:	2015/12/20	أردنية	8,327			8,327		
عماد محمد عبد الخالق	-	المانية						8,471
باسم عصام سلفيتي	2015/12/20	أردني	805,245			801,745		801,745
مغيث غياث سخيان	2015/12/20	أردني	16,657			16,657		16,657
رنا جميل عبادي	2015/12/20	أردنية	5,120			5,120		5,120
رياض عبد المحسن الدجاني	2015/12/20	أردني	28,040			28,040		28,040
سامي محمد المبروك	2015/12/20	ليبي	6,400			6,400		6,400
جبرا "رجا يعقوب" غندور	2016/12/13	أردني	51,120			51,120		51,120

- لا يوجد أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم يملكون أية أسهم في البنك غير ما ورد في الجدول أعلاه.
- كما لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأعضاء مجلس الإدارة، كما لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب أعضاء مجلس الإدارة.



بيان بعدد أسهم موظفي الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم

عدد الأسهم كما في عام 2018			عدد الأسهم كما في عام 2019			الجنسية	الاسم
المجموع	أقاربه	الموظف	المجموع	أقاربه	الموظف		
616,200	-	616,200	662,965	-	662,965	أردنية	نادية حلمي السعيد
35,000	-	35,000	57,818	-	57,818	أردني	دانيال فواز الشرايحة
31,560	-	31,560	50,000	-	50,000	أردني	عامر "محمد خير" ابو ليلي
-	-	-	14,030	-	14,030	أردنية	ديمة مفلح عقل
-	-	-	15,000	-	15,000	أردني	محمد غاصب حتاملة
-	-	-	5,118	-	5,118	أردني	بشار "محمد خير" عيابه
-	-	-	5,048	-	5,048	أردني	طارق "محمد سعيد" بدوي
-	-	-	5,295	-	5,295	أردني	محمد محمود برجاق
21,065	-	21,065	40,000	-	40,000	أردني	فادي "أحمد كمال" مرعي
-	-	-	3,883	-	3,883	أردني	زيد إياد كمال
-	-	-	5,295	-	5,295	أردني	محمد راعب عثمان
-	-	-	2,648	-	2,648	أردنية	نتالي مازن النبر
-	-	-	3,530	-	3,530	أردني	محمود تيسير بدوان
-	-	-	-	-	-	أردني	خالد عبد المالك محمد عبد المالك
-	-	-	-	-	-	أردني	تامر واصف بركات
5,000	-	5,000	-	-	-	أردني	مؤنس ممدوح حدادين *

* تم تقديم الاستقالة بتاريخ 2018/12/31

- لا يوجد أي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا أو أقاربهم يملكون أبة أسهم في البنك غير ما ورد في الجدول أعلاه.
- كما لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لموظفي الإدارة التنفيذية العليا، ولا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب موظفي الإدارة التنفيذية العليا.

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2019

البيان	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	اتعاب وبدل تنقلات	سفر وإقامة
السيد عصام حلیم سلفيتي	5,000	504,000	
السيد محمد نبيل حموده	5,000	44,000	
مؤسسة العامة الضمان الاجتماعي	5,000	29,250	
السيد باسم عصام سلفيتي	5,000	103,500	
السيد مغيث غياث سختيان	5,000	40,500	
السيد سامي محمد المبروك	5,000	38,500	
السيد عماد محمد عبد الخالق	5,000	33,500	
السيد رياض عبد المحسن الدجاني	5,000	30,000	
السيد ادريس محمد الورفلي	5,000	28,500	8,463
السيدة رنا جميل عبادي	5,000	28,250	6,020
السيد جبرا "رجا يعقوب" غندور	5,000	29,000	4,885
المجموع	55,000	909,000	19,368

* لا يوجد أي مكافآت مالية أو غير مالية تم منحها لأعضاء مجلس الإدارة غير ما ورد أعلاه.



المزايا والمكافآت التي تتمتع بها الإدارة التنفيذية العليا عن عام 2019

البيان	سفر وإقامة	رواتب وعلوات ومكافآت	مكافآت 2018 المالية المدفوعة خلال عام 2019	مكافآت 2018 غير المالية (أسهم) المدفوعة خلال عام 2019
نادية طمي السعيد	10,770	301,000	185,500	81,044
ديمة مفلح عقل	993	200,650	43,750	19,115
"محمد غاصب" عبدالله حتاملة	8,576	152,965	21,700	9,481
بشار "محمد خير" عبابنه		127,900	20,300	8,870
طارق "محمد سعيد" بدوي		137,950	20,020	8,748
محمد محمود برجاق	1,458	132,700	21,000	9,176
فادي "أحمد كمال" مرعي	17,762	123,200	23,100	10,093
دانيال فواز شرايعة	4,684	156,725	20,300	8,870
محمد راعب عثمان	1,980	120,725	21,000	9,176
زيد اياد كمال		105,850	15,400	6,729
محمود تيسير بدوان	1,124	104,250	14,000	6,118
نتالي مازن النبر	100	90,500	10,500	4,589
عامر "محمد خير" ابو ليلي	4,420	190,000	52,500	22,938
خالد عبد المالك محمد	607	67,600	11,100	-
تامر واصف بركات		56,400	2,000	-
المجموع	52,473	2,068,415	482,170	204,947

- قام البنك ببناء مخصص (2,964,000) دينار بدل مكافآت لجميع موظفي البنك بما في ذلك الإدارة التنفيذية عن عام 2019 ليتم دفعها في عام 2020 حسب موافقة مجلس الإدارة وحال الانتهاء من تقييم أداء الموظفين خلال شهر 2020/04.
- كما يقوم البنك بتوفير المزايا التالية لأعضاء الإدارة التنفيذية (رئيس مجلس الإدارة، المتفرغ، والمدير العام ومساعد المدير العام):
 - سيارة للاستخدام متضمنة كامل مصاريفها.
 - خط هاتف خلوي بما في ذلك الجهاز.
- لا يوجد أي مكافآت مالية أو غير مالية تم منحها للإدارة التنفيذية العليا غير ما ورد أعلاه.

التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع

معايير المسؤولية المجتمعية	المبلغ المدفوع / دينار
الوصول الى المعرفة	187,267
الشمول المالي والتمكين الاقتصادي	62,404
ريادة الأعمال والإبداع	9,760
الرفاه الاجتماعي	105,649
البيئة	30,040
الفن والثقافة	289,056
أخرى	100,789
المجموع	784,965

انسجام العقود المبرمة مع أنظمة البنك الداخلية وتعليمات البنك المركزي الأردني وقانون البنوك

جميع العقود والارتباطات التي عقدها البنك مع رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والمدير العام وموظفي البنك وأقاربهم منسجمة مع أنظمة البنك الداخلية وتعليمات البنك المركزي الأردني وقانون البنوك. وتظهر تفاصيل تلك العقود والارتباطات في الإيضاح رقم (42) ضمن البيانات المالية للبنك.



مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي

تم ذكره ضمن إنجازات عام 2019 والخطط المستقبلية - شراكتنا المجتمعية لمستقبل أفضل.

بيانات إضافية بموجب تعليمات الإفصاح

بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 1%

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم كما في 2019/12/31	نسبة المساهمة في رأسمال %	المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	الليبية	32,413,763	20.26	مملوكة بالكامل من قبل الحكومة الليبية	-	-	-
BLOM BANK FRANCE	الفرنسية	27,435,967	17.14	- Bank of New York 17.15% - Banorabe S.A.SPF 34.37% (actionnaires Unis Holding Libanais) S.A.L 42.31%, - Shaker Family 8.61% - Azhari Family 7.53%.	-	-	-
RS FINANCE	جزر كايمان	24,149,840	15.09	Raja' I Salfiti Holding 100% - TRHS Holding 25% ownership (Tareq Rajai Salfiti) 100% - ZRS Holding 25% ownership (Zaid Rajai Salfiti) 100% - FRS Holding 25% ownership (Faisal Rajai Salfiti) 100% - DRS Holding 12.5% ownership (Dina Rajai Salfiti) 100% - SRHS Holding 12.5% ownership (Samia Farah issa Fraih) 100%	68	16,429,000	بنك سوسيته جنرال (الأردن)
عصام حليم جريس سلفيتي	الأردنية	15,207,886	9.5	نفسه	6,276,508	54.4	بنك سوسيته جنرال (الأردن) بنك الكويت الوطني فرع البحرين
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	13,473,212	8.42	نفسه	2,000,000	-	-
شركة وادي الأردن لتنمية الثروة الحيوانية	الأردنية	4,526,848	2.83	شركة أردنية وأهم الشركاء فيها والذين يمثلون 5% كما هو مبين أدناه: 1. شركة حموده اخوان للتجارة والاستثمار 10% (سامي 25% وماهر 25% وسمير 25% ومحمد نبيل عبدالهادي حموده 25%) 2. شركة كيماويات الأردن 10% (سامي 25% وماهر 25% وسمير 25% ومحمد نبيل عبدالهادي حموده 25%) 3. سامي عبد الهادي حموده (20%) 4. ماهر عبد الهادي حموده (20%) 5. سمير عبد الهادي حموده (20%) 6. محمد عبد الهادي حموده (20%)	-	-	-



اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم كما في 2019/12/31	نسبة المساهمة في رأسمال %	المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
الشركة المركزية للتجارة والمركبات	الأردنية	3,521,967	2.20	شركة أردنية وأهم الشركاء فيها والذين يمثلون 5% كما هو مبين أدناه: 1. إبراهيم اميل حداد (20%) 2. عمر معتصم إسماعيل البليسي (7.5%) 3. طارق معتصم إسماعيل البليسي (7.5%) 4. نبيل اميل حداد (20%) 5. نهاد اميل حداد (20%) 6. جورج اميل حداد (25%)	-	-	-
سامية سليمان يوسف سكر	الأردنية	3,004,125	1.88	نفسه	-	-	-
صندوق ادخار موظفي ومستخدمي بنك الاتحاد	الأردنية	3,517,656	2.19	موظفي بنك الاتحاد	-	-	-
سامية حلیم جريس سلفيتي	الأردنية	1,886,763	1.18	نفسه	-	-	-
رمزي رؤوف جريس سلفيتي	الأردنية	1,767,607	1.10	نفسه	-	-	-
وداد أيوب عوده الله الخوري	الأردنية	4,427,300	2.79	نفسه	-	-	-
شركة حورية المحيط للاستثمار	الأردنية	2,500,000	1.56	شركة أردنية وأهم الشركاء فيها والذين يمثلون 5% كما هو مبين أدناه: 1. طارق رجائي حلیم سلفيتي (25%) 2. فيصل رجائي حلیم سافيتي (25%) 3. زيد رجائي حلیم سافيتي (25%) 4. دينا رجائي حلیم سلفيتي (12.50%) 5. ساميه فرح عيسى فريح (12.50%)	-	-	-



التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة

المجموع	التسهيلات الائتمانية		اسم العضو/ المجموعة
	غير المباشرة	المباشرة	
			مجموعة عصام حليم سلفيتي وباسم عصام حليم سلفيتي:
740,210		740,210	ساميه حليم جريس السلفيتي
447,530		447,530	باسم عصام حليم سلفيتي
490,969		490,969	شركة جوار عمان للتطوير العقاري
10,000	10,000		شركة التفاؤل لتسويق مشروبات الطاقة
54,000		54,000	شركة ابو علندا لإدارة المشاريع العقارية
353,416		353,416	فيصل رجائي حليم سلفيتي
76,635		76,635	شركة متاجر عمان لإدارة المشاريع العقارية
646,787		646,787	زيد رجائي حليم سلفيتي
28,518		28,518	طارق رجائي حليم سلفيتي
12,800,000	50,000	12,750,000	شركة عنقاء المغرب لإدارة العقارات
1,914,300	1,914,300		عمر بولص يوسف الزعمت و فيصل رجائي حليم سلفيتي واسامه عصام جابر
			مجموعة "محمد نبيل" حموده:
915,002	133,149	781,853	الشركة الأردنية للإعلاف
6,794		6,794	شركة الشفق للتحميل
2,201,592	177,250	2,024,342	شركة الصناعات الحديثة للأصباغ والكيماويات
5,119,765		5,119,765	الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها
10,052		10,052	طارق زهدى عبد الهادي حموده
402,014		402,014	شركة بوكس لتجارة الأجهزة الرياضية
43,474	38,466	5,008	شركة تقنية الجيل للأنظمة الكهربائية والوكالات التجارية
3,904,052		3,904,052	شركة كيماويات الأردن
20,500	20,500		شركة مغازن الاتحاد لتجارة المواد الغذائية
5,361,558		5,361,558	شركة حموده اخوان للتجارة والاستثمار
79,190		79,190	شريف محمدينيل عبد الهادي حموده
9,185		9,185	"محمد نبيل" عبد الهادي حموده
724,543		724,543	مصنع مياه النبله لصاحبه هاني شكري يوسف عبدالرحمن
26,250		26,250	نبيلة عبد الهادي حموده
28,907		28,907	هاني شكري يوسف عبد الرحمن
			مجموعة مغيث غياث سحتيان:
2,836,205	2,836,000	205	الشركة العربية للأنظمة المكتبية
7,069,209	244,794	6,824,415	الشركة المتحدة لصناعة الادوية
231,451		231,451	الشركة المتقدمة للغاز المركزي
4,000	4,000		سرمد نعمة الله الدليمي
4,905,440	723,253	4,182,187	شركة ام اس فارما الأردن
250,383		250,383	مغيث غياث سحتيان
			مجموعة سامي محمد المبروك:
5,000,000		5,000,000	شركة الاسكان للاستثمارات السياحية والفندقية
132,385	2,000	130,385	اسامة محمد عبداللّه المبروك
134,148	2,000	132,148	سامي محمد المبروك
137,078		137,078	سراج الدين سامي محمد المبروك
91,782		91,782	علاء محمد عبداللّه المبروك
92,425	2,000	90,425	معتز محمد عبداللّه المبروك



المجموع	التسهيلات الائتمانية		اسم العضو/ المجموعة
	غير المباشرة	المباشرة	
			مجموعة عماد عبد الخالق:
2,609		2,609	عماد عبد الخالق
38,508		38,508	علي محمد علي عبد الخالق
			مجموعة جبرا رجا جندور:
50		50	رجا جبرا رجا يعقوب جندور

سياسة منح المكافآت

توضح سياسة الزيادات السنوية والمكافآت ممارسة البنك فيما يتعلق بهذا الخصوص بما يضمن العدالة الداخلية والمحافظة على الموظفين وأعضاء الإدارة التنفيذية ذوي الأداء المتميز ومكافأتهم، وجذب أفضل الخبرات والمهارات المتواجدة في السوق البنكي. يقرر مجلس الإدارة بناءً على تنسيب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة وموافقة لجنة الترشيح والمكافآت المبلغ الإجمالي للزيادات السنوية والمكافآت.

تنطبق المكافآت والزيادات السنوية على الموظفين الذين تم تعيينهم في أو قبل الثلاثين من حزيران من العام الذي تم التقييم بناءً عليه، ويتم احتساب المكافأة والزيادة نسبةً وتناسب من تاريخ التعيين لمن لم يكمل سنة كاملة في البنك، أما في حالة التعيين بعد الثلاثين من حزيران فيتم استثنائهم من الزيادة والمكافأة.

ترتبط نسبة الزيادة السنوية للموظفين (إن وجدت) بمقدار الأرباح السنوية للبنك وأداء البنك مقارنة بالموازنة التقديرية ومعدل التضخم وتقييم أداء الموظفين بالإضافة إلى الدراسات المسحية للرواتب ونتائج المسح السنوي الذي يقارن نسب الزيادات الممنوحة للموظفين في القطاع المصرفي ويتم اعتمادها من لجنة الترشيح والمكافآت.

ترتبط المكافأة السنوية لكل موظف بإنتاجيته وحسن الأداء وتحقيق الأهداف والتعامل مع زملائه ومع عملاء البنك في ضوء الأسس العامة التي تقرها لجنة الترشيح والمكافآت لجميع الموظفين في ضوء أداء البنك والسوق والموظفين، بحيث تكون المكافآت السنوية على شكل نسبة أو مضاعفات من الرواتب الشهرية الإجمالية أو مبالغ مقطوعة.

يتم منح الزيادات والمكافآت السنوية بعد الانتهاء من عملية تقييم الأداء السنوي، وتتم مراجعة وتقييم أداء الموظفين مع نهاية كل عام وتكون الزيادات أو التعديلات سارية المفعول اعتباراً من شهر نيسان أو حسب ما يُقر من الإدارة العليا.

هذا، أيضاً يتم دفع مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية (ومن ضمنهم الرئيس التنفيذي) المرتبطة بالأداء على شكل مكافآت مؤجلة تماشياً مع تعليمات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمكافآت المالية للإداريين والتي تنص "على أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني" وقد تم استبدال شكل نسبة المكافآت المؤجلة إلى خيارات أسهم عوضاً عن صرفها كمبالغ نقدية.

سياسة التعيين

- لا يتم تعيين أي موظف خارج نطاق الهيكل التنظيمي المعتمد لدى البنك والخطط الموضوعية والميزانية التقديرية بعد إقرارها من قبل مجلس الإدارة والتي يتم بموجبها تحديد أعداد الموظفين في كل دائرة بما فيها الشواغر والمؤهلات المطلوبة لإشغالها وفي حال وجود أي استثناءات، يتم الحصول على الموافقات اللازمة.
- يجب الالتزام بقانون العمل الأردني وقانون البنوك والأحكام الواردة في نظام موظفي بنك الاتحاد (وأي تعديل يطراً على أي منها) بالنسبة لإجراءات التعيين وأي قوانين ذات علاقة.
- يجب الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك (وأي تعديل يطراً عليها) وذلك في مجال التعيينات والاستقالة والإطلاق.



- يجب على إدارة الموارد البشرية – قسم التعيين والاستقطاب وعند تعيين أي موظف في البنك الالتزام بما يلي:
 - أن يكون أردني الجنسية.
 - في حال كان غير أردني الجنسية ويحتاجه البنك بما يتماشى مع قانون العمل الساري ومتطلبات البنك المركزي وحاصل على موافقة وزارة العمل.
 - قد أتم السنة الثامنة عشر من العمر.
 - التأكد من أن الموظف حسن السيرة والسلوك وليس محكوماً عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.
 - التأكد من أن الموظف لائقاً صحياً بناءً على فحص طبي معتمد من قبل البنك.
 - حائزاً على شهادة جامعية من جامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيما عدا بعض الوظائف غير المصنفة حيث يمكن تعيين حملة التوجيهي والدبلوم.
 - اجتياز المرشح للمراحل المختلفة للتعيين بما في ذلك امتحانات القبول المقررة والمقابلات الشخصية وحسب الوظيفة ومستواها.
 - يتم إخضاع الموظف الجديد لفترة التجربة المقررة بموجب أحكام قانون العمل الأردني، يتم خلال تلك الفترة متابعة وتقييم أداء الموظف من خلال رؤسائه بحسب المعايير الموضوعية والمعتمدة لذلك لاتخاذ الرأي المناسب في التثبيت في الخدمة الدائمة لدى البنك.
 - الحرص على تفعيل سياسة تعيين الأقارب في البنك.
 - اعتماد أفضل الطرق الحديثة في استقطاب وتعيين ذوي الكفاءات والخبرات.

وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء

شكاوى العملاء تتيح الفرصة لنا لتحسين مستوى أداء الخدمة، حيث أننا سنكون مسرورين لحل مشكلة العميل بشكل فعال، ولكن المهمة لا تقف عند هذا الحد وإنما يجب علينا أن نتعلم من هذه الشكاوى لنتمكن من الارتقاء بمستوى خدماتنا. وإن المستوى المتميز في إدارة التعامل مع شكاوى العملاء هو من الأهداف الرئيسية التي يسعى بنك الاتحاد إلى تحقيقها، حيث يسعى البنك إلى ترسيخ وتطوير المفاهيم العامة لخدمة المشتكي من خلال التثقيف بالسياسات والقوانين المصرفية ليكون المشتكي مدركاً لحقوقه في حال رغبته للتقدم بشكوى ومساعدته بمعرفة الإجراءات المطلوبة للتقدم بشكواه والتي تتسم بالسهولة وبسرعة الاستجابة.

واستناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الامتثال.

وتقع مسؤولية متابعة شكاوى العملاء على موظفي الوحدة حيث يقوم الموظف المسؤول عن استلام الشكوى بتوفير الوقت والاستماع جيداً للعميل والمساهمة بشكل فعال ودقيق على مساعدته لحل شكواه وشرح وجهه نظر البنك للوصول إلى قناعة مرضية وموضوعية بين الطرفين وتكون المهام الرئيسية لوحدة شكاوى العملاء:

1. استقبال وتحليل شكاوى العملاء وتسجيلها على النظام الخاص بالشكاوى/ السجل الإلكتروني ومتابعتها.
2. الرد على شكاوى العملاء ضمن الإطار الزمني المحدد.
3. إعداد التقارير الخاصة بشكاوى العملاء والتي تتضمن إحصائية مجمعة بعدد الشكاوى المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوى وخطة عمل لمنع/ للحد من تكرار الشكاوى المقدمة وإرسالها إلى الجهات المختصة.
4. رفع تقارير شهرية إلى الإدارة العليا للبنك ومدراء الدوائر المعنية بتفاصيل الشكاوى المقدمة.
5. رفع تقارير "ربع سنوية" إلى البنك المركزي الأردني تتضمن كحد أدنى إحصائية مجمعة بعدد الشكاوى المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوى المقدمة.
6. إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء واعتمادها وتعميمها على كافة موظفي البنك.
7. توفير قنوات متعددة للعميل لإيصال شكواه مثل:

- الهاتف المجاني 080022240
- البريد الإلكتروني customerscomplaint@bankaletihad.com
- الفاكس +962 6 562 4231
- البريد العادي



- الحضور الشخصي
- صناديق الشكاوي بالفروع

مرفق أدناه إحصائية بالشكاوي التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2019 عبر مختلف القنوات حسب التالي:

التصنيف	عدد الشكاوي الإجمالي
الخدمات الإلكترونية	24
أسعار الفوائد/العوائد	9
سلوك التعامل المهني	160
البطاقات البنكية	13
العقود وشروط التعامل	292
بيئة العمل	264
تسويق الخدمات والمنتجات	9
الحوالات	8
العمولات ولرسوم	20
المجموع	799

وتم التعامل مع هذه الشكاوي ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوي أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوي والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوي وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوي مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
 - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
 - اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
 - تعديل البنية التحتية للخدمات الإلكترونية
 - تدريب الموظفين

إقرار من مجلس الإدارة

إن مجلس إدارة بنك الاتحاد يقر بمسؤوليته عن دقة وكفاية البيانات المالية، وتوفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية فعالة وكافية في البنك، ويؤكد على عدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك بأداء فعال خلال السنة المالية القادمة 2020. ويقر مجلس الإدارة بعدم حصول أي عضو من أعضاء المجلس على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.



كما يقر كلُّ من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي على صحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي.

التوقيع	الصفة	الاسم
	رئيس مجلس الإدارة	عصام حليم جريس سلفيتي
	نائب الرئيس	"محمد نبيل" عبد الهادي محمد حموده
	عضو مجلس الإدارة	الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية
	عضو مجلس الإدارة	باسم عصام حليم سلفيتي
	عضو مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
	عضو مجلس الإدارة	رياض عبدالمحسن طاهر الدجاني
	عضو مجلس الإدارة	مغيث غياث منير سختيان
	عضو مجلس الإدارة	شركة إثمار للتزويد
	عضو مجلس الإدارة	سامي محمد عبد الله المبروك
	عضو مجلس الإدارة	رنا جميل سعيد عبادي
	عضو مجلس الإدارة	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور
	الرئيس التنفيذي	نادية حلمي حافظ السعيد
	رئيس إدارة العمليات المالية	زيد اياد اكرم كمال



دليل التحكم المؤسسي



القسم الأول: المقدمة

انطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحاكمية المؤسسية لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الاستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد هذا الدليل (دليل الحاكمية المؤسسية) ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين، مودعين، مجلس إدارة، إدارة تنفيذية، موظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم تطوير هذا الدليل في ضوء تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص الحاكمية المؤسسية التي تم إصدارها بتاريخ 2007/8/23 وتمتازاً مع تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم 2014/58 الصادرة بتاريخ 2014/9/30 والتعليمات المعدلة الصادرة عن البنك المركزي الأردني الخاصة بالحاكمة المؤسسية للبنوك رقم 2016/63 بتاريخ 2016/9/1 والتعديلات التي تمت عليها بتاريخ 2016/9/25، والقوانين الأخرى ذات العلاقة وتمتازاً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص الحاكمية المؤسسية.

يرتكز هذا الدليل على المبادئ الإرشادية الأربعة التالية:

- العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة (مثل: المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين، الجهات الرقابية).
 - الشفافية والإفصاح، بحيث يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية والتنظيمية والإدارية التي تمكن المودعين والمساهمين من تقييم أداء البنك، حيث يتم الالتزام بسياسة الإفصاح المعتمدة في البنك بشكل كامل.
 - المساءلة في العلاقات بين الإدارة التنفيذية للبنك ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
 - المسؤولية، من حيث الفصل الواضح للمسؤوليات وتفويض الصلاحيات من خلال السياسات والإجراءات المعتمدة في البنك.
- تم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الإدارة ويتم تحديثه سنوياً من قبل لجنة الحاكمية في ضوء المستجدات الداخلية والخارجية وبما يعكس آخر التطورات في هذا الخصوص.

كما وسيقوم مجلس الإدارة ومن خلال لجنة الحاكمية المؤسسية بضمان تطبيق كل ما جاء في هذا الدليل.

يقوم البنك بنشر هذا الدليل ضمن تقريره السنوي ومن خلال موقعه الإلكتروني، كما يتم الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن مدى التزام البنك بتطبيق كافة بنود الدليل وسيتم تزويد أي مساهم بنسخة من هذا الدليل في حال طلبه لها.

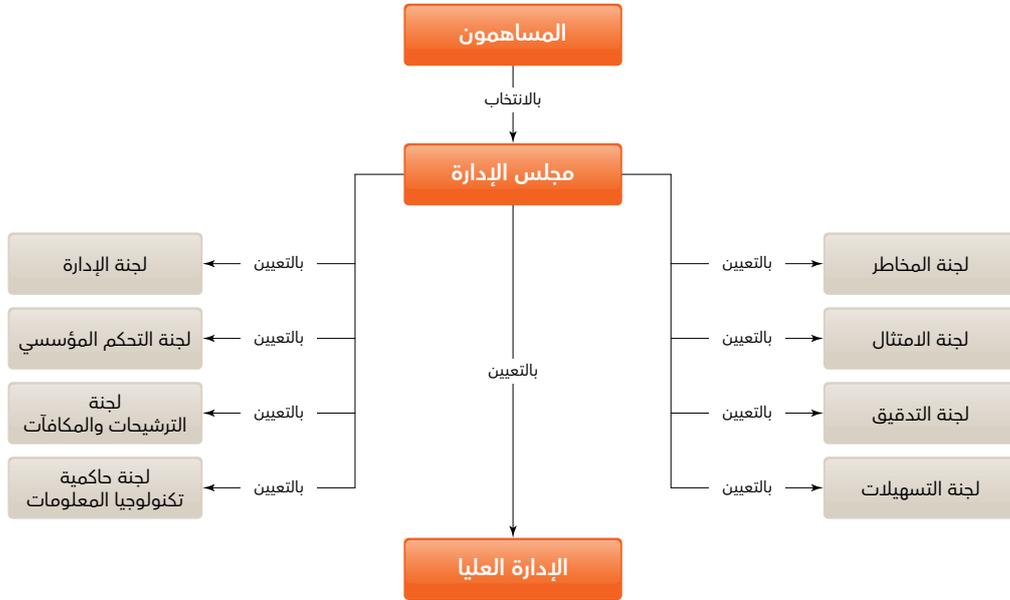
إننا في بنك الاتحاد نؤمن أن التطبيق الخلاق لأسس الحاكمية المؤسسية يشمل أيضاً:

- تنظيم العلاقات بين كافة الأطراف المعنية بالبنك.
- ضمان تطبيق هيكل تنظيمي يضمن الكفاءة والمحاسبة والمسؤولية والرقابة الداخلية.
- بناء ثقافة مؤسسية تؤمن بأهداف المؤسسة وتعزز أسس المسؤولية والكفاءة والفاعلية.
- تطوير الأسس السليمة والكفؤة لتطوير وتفعيل دور الرقابة الداخلية والتدقيق وإدارة المخاطر والامتثال.



القسم الثاني: هيكل التحكم المؤسسي

تتم إدارة بنك الاتحاد في ضوء توجيهات مجلس الإدارة الذي يقوم بدوره بتفويض صلاحيات إدارة البنك لموظفي وإداريي البنك تحت إدارة وإشراف الرئيس التنفيذي ويحدد هذا الدليل تركيبة ومسؤوليات مجلس الإدارة وعلاقته بالإدارة التنفيذية والموظفين وصغار المساهمين.



القسم الثالث: تشكيلة مجلس الإدارة

- يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة 11 عضواً.
- يعين المجلس رئيساً له من بين أعضائه.
- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين وأدائهم السابق كأعضاء مجلس إدارة.
- تكون مدة صلاحية المجلس أربع سنوات من تاريخ انتخابه ويتطلب تجديد عضوية أي عضو مجلس ترشيح نفسه للانتخاب خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي للبنك.
- يتم الفصل بين منصب رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام، وعلى أن لا تربط بين الرئيس والمدير العام أي قرابة دون الدرجة الرابعة، ويكون الفصل في المسؤوليات بموجب تعليمات كتابية مقررة من المجلس ويتم مراجعتها كلما اقتضت الحاجة.
- يراعى اختيار مدير عام يتمتع بأعلى الخبرات الفنية والمهنية بالإضافة إلى الصفات الشخصية من حيث النزاهة والأمانة والقدرة على اتخاذ القرار.
- يراعى في تشكيلة المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهارات المتخصصة، على أن يكون جميع أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين.
- يراعى أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.
- يكون منصب رئيس مجلس الإدارة وظيفة غير تنفيذية.



يعرف العضو المستقل على أنه العضو (سواء بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص اعتباري) الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة، الأمر الذي يجعل حكمه على الأمور لا يتأثر بأي اعتبارات أو أي أمور داخلية أو خارجية تحد من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك، ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي:

1. أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.
2. أن لا يكون للعضو أو لأحد أقربائه (الدرجة الأولى) مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50,000 دينار.
3. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديريين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.
4. أن لا يكون حاصلًا هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على 5% من رأسمال البنك المكتتب به وان لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
5. أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك أو تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة أو الحليفة للبنك أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
6. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
7. أن لا يكون العضو أو أحد أقربائه (حتى الدرجة الثانية) يعمل أو كان قد عمل عضواً في مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية العليا لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ انتخابه.
8. أن لا يكون العضو يعمل أو قد كان قد عمل موظفاً لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ انتخابه.
9. أن لا يكون العضو أحد أقرباء (الدرجة الأولى) مدقق الحسابات الخارجي للبنك وأن لا يكون العضو أو أحد أقربائه (الدرجة الأولى) شريكاً ومدقق الحسابات الخارجي للبنك أو موظفاً لديه وأن لا يكون شريكاً أو موظفاً لديه خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ انتخابه.

القسم الرابع: المؤهلات الواجب توفرها بأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولياتهم

بالإضافة للشروط المحددة بموجب قانون الشركات بما يخص مواصفات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، يجب توفر الشروط التالية في أعضاء مجلس الإدارة لضمان كفاءة المجلس في أداء أعماله.

أولاً: الصفات الشخصية

1. الاستقلالية في الحكم على الأمور واتخاذ القرارات السليمة.
2. النزاهة والموضوعية.
3. المصداقية والأمانة.
4. الشفافية.
5. تجنب تضارب المصالح أو استغلال المنصب والمعلومات المتاحة له بموجب عضويته في مجلس الإدارة.
6. الشخصية القيادية.



ثانياً: المؤهلات والخبرات الفنية

1. القدرة على فهم وتقييم الأداء المالي للبنك من خلال الإطلاع على التقارير والبيانات المالية المختلفة.
2. يجب أن يمتلك شهادات علمية و/أو خبرات عملية في مجالات المحاسبة، التمويل، أو البنوك.
3. فهم معقول ودراية بالعمليات المصرفية والمخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي.
4. الدراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد بها البنك.
5. المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني وأي جهات رقابية معنية، والإطلاع المستمر على أي تعديلات أو إضافات بخصوصها.
6. الإطلاع على ومتابعة المواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية.
7. الإلمام بأعمال البنك والإطلاع على أي تعديلات أو إضافات قد تؤثر عليه بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
8. القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
9. القدرة على التخطيط الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ثالثاً: الواجبات والمسؤوليات

1. الالتزام بحضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً والتحضير المسبق لها وأداء كافة الواجبات المطلوبة بموجب عضوية مجلس الإدارة، وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس حضور الاجتماع من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس، ويكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.
2. الالتزام بعضوية لجان المجلس المطلوبة وبحضور اجتماعاتها.
3. حضور اجتماعات الهيئة العامة.
4. السعي للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.
5. الحصول على المشورة الموضوعية من أطراف خارجية إذا اقتضت الحاجة.
6. تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرصة العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده.
7. الإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوجه أو قريب له حتى الدرجة الثانية أو الشركات التي لهم فيها مصلحة مؤثرة، ويجب أن لا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد، وبالتالي عدم التصويت على أي قرارات قد تنطوي على تضارب في المصالح وأن يدون هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
8. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
9. تقييم درجة تأثير أنشطة أعضاء مجلس الإدارة الأخرى على استقلاليتهم كأعضاء مجلس إدارة في البنك.
10. عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
11. تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
12. الإطلاع المستمر على المستجدات في المجال المصرفي مطلياً وعالمياً.
13. على كل عضو تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.



القسم الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

الإطار العام

1. على المجلس الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أداؤها والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته وعليه اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
2. على المجلس تحديد القيم المؤسسية للبنك ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك.
3. يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بإدارة البنك وسلامة وكفاءة وربحية عملياته المختلفة، بالإضافة إلى التأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة مصالح المساهمين، والموودعين، والدائنين، والموظفين.
4. للقيام بهذه المسؤولية بكفاءة ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك يقوم المجلس بمنح المدير العام والإدارة التنفيذية الصلاحيات اللازمة.
5. على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية، لذلك تقع على المجلس مسؤولية الرقابة على الإدارة التنفيذية للبنك.
6. على المجلس ترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
7. على المجلس التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو من الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.
8. على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.
9. على المجلس التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية.
10. على المجلس التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة.

في مجال إدارة المخاطر والمتطلبات الرقابية

1. يقوم المجلس باعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتفعة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
2. ضمان امتثال البنك في كافة أنشطته لكافة القوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالامتثال لها.
3. التأكد من خلال لجان المجلس المختلفة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
4. التأكد من أن جميع مخاطر البنك تتم إدارتها بشكل سليم، وللتأكد من ذلك يقوم المجلس بمراجعة تقارير وإحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
5. التأكد من الدوران المنتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب وتكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم ولا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
6. التأكد من أن البنك يقوم بالإفصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS+IAS) وتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة.
7. التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
8. التأكد من أن البنك على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.



في مجال التعيينات والإحلال

1. يقوم مجلس الإدارة وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية بالإضافة إلى قبول استقالته أو إنهاء خدماته ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني بخصوص الاستقالة أو إنهاء الخدمات.
2. يشترط في المدير العام المعين أن لا تربطه برئيس مجلس الإدارة أي قرابة دون الدرجة الرابعة.
3. يقوم المجلس بالموافقة على تعيين المدراء التنفيذيين والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لديهم.
4. يقوم المجلس وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين كل من مدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقلالهم أو إنهاء خدماتهم ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني على استقالة أو إنهاء خدمات أي منهم.
5. يقوم المجلس بإقرار خطط إحلال للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.
6. التأكد من استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وإعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم.

في مجال التقييم الذاتي وتقييم أداء المدير العام

1. يجب على المجلس - من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت - تقييم أداء المجلس ككل مرة واحدة على الأقل سنوياً.
2. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة وتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل سنوي.
3. يتم تقييم أداء المدير العام من قبل المجلس سنوياً.
4. على المجلس اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.

في مجال التخطيط وميثاق أخلاقيات العمل وتعارض المصالح

1. يقوم المجلس بتحديد أهداف البنك الاستراتيجية، كما يقوم بتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف واعتماد هذه الاستراتيجية واعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
2. تقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط العمل اللازمة لتنفيذ استراتيجية البنك من خلال عملية تخطيط تشمل مساهمة جميع دوائر البنك، كما يتم إعداد الموازنات التقديرية كجزء من عملية التخطيط قصير الأجل وقياس الأداء.
3. يتم رفع تقارير ربع سنوية لمجلس الإدارة تبين الإنجازات والمراجعات اللازمة للخطط والموازنات التقديرية والإجراءات التصويبية المتخذة حيثما لزم، حيث تستخدم هذه المراجعات كأساس لتقييم أداء الإدارة التنفيذية.
4. على المجلس أن يتأكد من أن البنك يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعماله، ويتم ذلك من خلال توفر سياسات وميثاق أخلاقيات العمل تتضمن تعريف لتعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفو البنك لمصلحتهم الشخصية بناءً على معلومات داخلية عن البنك تم الحصول / الإطلاع عليها نتيجة الصلاحيات المعطاة لهم، ويتم تعميم هذه السياسات وميثاق أخلاقيات العمل على كافة موظفي البنك وأعضاء مجلس الإدارة والحصول على موافقة المجلس عليها ونشرها للجمهور.
5. يقوم المجلس باعتماد سياسة الإفصاح التي تشمل جميع الأمور التي يجب الإفصاح عنها للجمهور من خلال التقرير السنوي للبنك أو من خلال الصحافة أو الموقع الإلكتروني للبنك... الخ.
6. على المجلس اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:
 - أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا.
 - أن تستمد الإدارة التنفيذية سلطاتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.



في مجال أنظمة الضبط والرقابة

1. يقوم مجلس الإدارة باعتماد السياسات والإجراءات والتعليمات والأنظمة الداخلية للبنك والتي تتضمن تحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
2. يقوم المجلس بالتأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وبما يتماشى مع التشريعات ذات العلاقة وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
3. يقوم المجلس بالتأكد من وجود إجراءات تضمن المراجعة المستمرة لهذه السياسات والإجراءات للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.
4. يقوم المجلس باعتماد أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً.
5. يقوم المجلس باتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.
6. على المجلس ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
7. على المجلس ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
8. يتحقق المجلس من التزام إدارة وموظفي البنك بالسياسات والإجراءات المعتمدة من خلال التقارير المختلفة التي يتم رفعها له.
9. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

القسم السادس: مسؤوليات رئيس مجلس إدارة البنك

1. إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
2. خلق ثقافة - خلال اجتماعات المجلس- تساعد على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
3. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
4. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
5. تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك وبكاتب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
6. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية ومواعيد الاجتماعات ومهام اللجان وقيمة المكافآت وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
7. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر وأن يتاح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Oriantation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
 - البنية التنظيمية للبنك والحاكمية المؤسسية وميثاق قواعد السلوك المهني.
 - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
 - الأوضاع المالية للبنك.
 - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
8. التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
9. مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
10. التأكد من توفر معايير عالية من التحكم المؤسسي لدى البنك.
11. الدعوة لاجتماعات مجلس الإدارة ولإجتماعات لجان المجلس بما يضمن الالتزام بتعليمات هذا الدليل وكفاءة عمل اللجان.



12. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضرات الاجتماعات السابقة وتوقيعها واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل إنعقاده بمدة كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين السر.

13. على رئيس المجلس توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.

14. على رئيس المجلس تزويد البنك المركزي بمحاضرات الاجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.

القسم السابع: تنظيم أعمال المجلس

1. يجتمع المجلس ست مرات على الأقل خلال العام.
2. بهدف ضمان شمولية المواضيع المعروضة في اجتماعات المجلس، تبادر الإدارة التنفيذية إلى طرح المواضيع التي تراها مهمة على جدول أعمال كل اجتماع.
3. على الإدارة التنفيذية العليا وقبل أسبوع على الأقل من موعد اجتماع مجلس الإدارة تزويد أعضاء المجلس ببنود جدول الاجتماع والمعلومات الوافية والدقيقة للمواضيع المدرجة على جدول الاجتماع لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.
4. على أعضاء المجلس أن يكونوا على إطلاع دائم بالتطورات داخل كل من البنك والقطاعات المصرفية المحلية والدولية. وعلى البنك تزويد الأعضاء بملخص مناسب عن أعمال البنك والتطورات الأساسية في القطاع المصرفي بشكل دوري وعند الحاجة أو الطلب.
5. لأعضاء المجلس ولجانه صلاحية الاتصال المباشر بالإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس كلما احتاج الأمر.
6. يكون لأعضاء المجلس ولجانه - إذا اقتضت الحاجة - صلاحية الاستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
7. يتم تدوين اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية بصورة دقيقة وكاملة تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدوين للأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس ومن هنا تكمن أهمية مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأي عمليات تصويت تمت خلال الاجتماعات وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو مع ضرورة إرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات، وبحيث يحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.

القسم الثامن: أمين سر المجلس

1. يتم اتخاذ قرار تعيين أمين سر للمجلس أو تنحيته من قبل المجلس بالإجماع.
2. يراعى عند تعيين أمين سر المجلس اختياره من أحد موظفي البنك المعروفين بالدقة والالتزام العالي بالعمل.
3. على المجلس أن يحدد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي وبما يتماشى ومستوى المسؤوليات المشار إليها في هذا الدليل.
4. تشمل مسؤوليات أمين سر المجلس ما يلي على الأقل:
 - تزويد كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عند انتخابه بكتاب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته، وواجباته.
 - التأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقررة من المجلس، ومن نقل المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية.
 - حضور جميع اجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
 - التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
 - متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
 - تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس وكتابة محاضر الاجتماعات حسب المواصفات المحددة أعلاه.



- إعداد جدول اجتماع مجلس الإدارة وتزويد الأعضاء بكافة المعلومات والوثائق المتعلقة بالاجتماع قبل موعد الاجتماع بوقت كافي.
- حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
- التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
- تسهيل حصول أعضاء المجلس على كافة المعلومات اللازمة.
- إدارة العلاقة بالمساهمين وضمان سهولة حصولهم على كافة المعلومات اللازمة لمتابعة وتقييم أعمال البنك.

القسم التاسع: العلاقة مع المساهمين

1. يقوم البنك بالإجراءات اللازمة لضمان فعالية الاتصال المستمر مع المساهمين من خلال الدائرة المعنية بهذه المهمة.
2. يتم إنشاء دائرة معنية بشؤون المساهمين لضمان كفاءة الاتصال بهم وتوفير المعلومات الخاصة بهم من خلال الموقع الإلكتروني للبنك وقنوات الاتصال الأخرى.
3. يتم الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة للمساهمين وتسهيل حصولهم على هذه المعلومات.
4. يقوم البنك باتخاذ خطوات لتشجيع المساهمين وخاصة صغارهم على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة، والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخص في حالة غيابهم.
5. يجب أن يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
6. يراعى التصويت على كل قضية تثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة على حدة.
7. ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة، كما يجري انتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.
8. بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة يتم إعداد تقرير لإطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

القسم العاشر: الملائمة

يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة والقدرة على الالتزام وتكريس الوقت لعمل البنك ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.

ملاءمة أعضاء المجلس

1. على المجلس اعتماد سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة كلما دعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة.
2. يجب أن تتوفر في من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:
 - أن لا يقل عمره عن 25 سنة.
 - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 - أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
 - أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقتربت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.



- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
 - لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة بنك آخر مشابه أو منافس له في أعماله أو مماثل له في غايته وأن لا يكون عضو في مجلس إدارة في أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري.
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
 - أن يكون حسن السيرة والسمعة.
3. على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص والمعتمد حسب تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) ويحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
4. على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.

ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

1. على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة.
2. على المجلس تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.
3. الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
4. على المجلس إقرار خطة إجلال (succession plan) لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
5. على المجلس إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.
6. يجب أن يتوفر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:
 - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 - أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
 - أن يكون حاصل على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
 - أن يكون حسن السيرة والسمعة.
 - أن لا يشكل تعيينه تضارب مصالح ناشئاً عن صلة مع رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو فيه أو أي مساهم رئيسي بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام وحتى الدرجة الأولى في حالة شاغلي المراكز العليا.
7. الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا وبالتالي على البنك قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا أن يحصل من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، وتوقيع الإقرار المطلوب وتزويد البنك المركزي بنسخة عن الإقرار مرفقاً بها السيرة الذاتية للعضو.



القسم الحادي عشر: تقييم أداء الإداريين

1. على المجلس إستحداث نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:
 - وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن قياسه.
 - تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي يمكن إستخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
 - التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
 - دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
 - دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
2. على المجلس تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
3. على المجلس اعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام، على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى:
 - أن يعطي وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
 - أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
 - عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

القسم الثاني عشر: المكافآت المالية للإداريين

1. على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.
2. على لجنة الترشيح والمكافآت في البنك وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت المالية والمزايا والحوافز والرواتب في البنك بما في ذلك الإداريين بحيث تتصف بالموضوعية والشفافية وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس ومراجعتها بشكل سنوي.
3. يجب أن يتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية كحد أدنى:
 - أن تكون معدة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
 - أن تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
 - أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.
 - أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (-3 5) سنوات.
 - أن تعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
 - تحدد شكل المكافآت على أن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
 - أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة مقبولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
 - أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.



القسم الثالث عشر: تعارض المصالح

1. على الإداريين تجنب تعارض المصالح.
2. على المجلس اعتماد سياسات وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف آخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.
3. على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن عمليات ذوي العلاقة قد تمت ضمن السياسة والإجراءات المعتمدة، وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
4. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والإجراءات المعتمدة.
5. على المجلس اعتماد ضوابط لحركة إنتقال المعلومات بين مختلف الإدارات تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
6. على المجلس اعتماد سياسات وميثاق للسلوك المهني وتعميمها على جميع الإداريين وبحيث تتضمن بحد أدنى الآتي:
 - عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
 - قواعد وإجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة.
 - الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح.
7. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

القسم الرابع عشر: أحكام عامة

1. يعتمد مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس، ويتم الإفصاح عن أسماء الأعضاء في هذه اللجان وملخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.
2. يمكن دمج بعض اللجان عند الحاجة مع مراعاة عدم تأثير هذا الدمج على مسؤوليات اللجان علماً أنه لا يجوز دمج أعمال أي لجنة مع أعمال لجنة التدقيق.
3. على البنك إعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه أو إعادة انتخابه من قبل الهيئة العامة.
4. على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1% أو أكثر من رأس مال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
5. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
6. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المخصصة لذلك بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.



القسم الخامس عشر: بيئة الضبط والرقابة الداخلية

أولاً: الهيكل التنظيمي

1. يتم تطوير الهيكل التنظيمي للبنك ومراجعته بشكل دوري من قبل الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للتأكد من أن هذا الهيكل يضمن ما يلي:
 - أن يتماشى هذا الهيكل مع متطلبات العمل وخطط البنك الاستراتيجية.
 - أن يضمن وجود خطوط اتصال كفؤة.
 - أن يضمن المستوى المطلوب من الرقابة الداخلية والفصل بين المهام التي تمثل أدوات رقابية.
2. على المجلس اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
3. على المجلس أن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:
 - مجلس الإدارة.
 - إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمال تنفيذية يومية.
 - وحدات/موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).
4. على المجلس اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
5. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.
6. على المجلس اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
7. على الرغم مما ورد في قانون الشركات لا يجوز الجمع بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام ويجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصفة قرابة دون الدرجة الرابعة.
8. على المدير العام إضافة إلى ما هو وارد في التشريعات أن يعمل على مايلي:
 - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
 - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
 - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
 - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
 - توصيل رؤية ورسالة استراتيجية البنك إلى الموظفين.
 - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
 - إدارة العمليات اليومية للبنك.
9. يتم اعتماد ميثاق خاص بكل دائرة من دوائر البنك الأمر الذي يضمن تحديد المسؤوليات بشكل واضح لتجنب التكرار في أداء المهام المختلفة ويضمن مستوى عالي من المحاسبة والمسؤولية.
10. يتم إعداد وصف وظيفي لكافة الوظائف في البنك لضمان مبدئي المحاسبة والمسؤولية ولضمان وجود أسس موضوعية لقياس الأداء.

ثانياً: أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

1. تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مرة واحدة على الأقل سنوياً.
2. يقوم البنك بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في جينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات، وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.



ثالثاً: تفعيل دور الدوائر المعنية بإدارة مخاطر البنك والرقابة الداخلية على أعماله

وتشمل هذه الدوائر ما يلي:

التدقيق الداخلي

1. لضمان كفاءة وفعالية أعمال التدقيق الداخلي يتم ربط هذه الدائرة بمجلس الإدارة/ لجنة التدقيق بشكل مباشر ولا يتم تكليفها بأي أعمال تنفيذية لضمان استقلالها الكامل حيث تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس وأعضاء لجنة التدقيق.
2. على المجلس ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون تدخل خارجي.
3. على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
4. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتطوير استراتيجية لها كما تقوم بتحديد خطة للتدقيق لتقوم لجنة التدقيق باعتمادها بالإضافة إلى اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي.
5. على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلين لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
6. يكون لإدارة التدقيق حق الحصول على أي معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.
7. على البنك توثيق مهام، وصلاحيات، ومسؤوليات إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter) المعتمد من المجلس وتعميمه داخل البنك.
8. تكون إدارة التدقيق مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح.
9. تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقاريرها دون أي تدخل خارجي ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها.
10. تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي - والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر - مراجعة ما يلي كحد أدنى:
 - عمليات الإبلاغ المالي في البنك (للتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب).
 - الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
 - التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها.
 - تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
 - مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
 - مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
 - التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).

إدارة المخاطر

1. يتم رفد إدارة المخاطر بالكوادر البشرية المؤهلة وتوفير التدريب اللازم لها لتطوير أدائها بشكل مستمر.
2. على المجلس ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
3. تتضمن مسؤوليات إدارة المخاطر في البنك ما يلي كحد أدنى وبحيث يتم تحديد مسؤولياتها وصلاحياتها بشكل كامل من خلال ميثاق إدارة المخاطر الذي يتم اعتماده من خلال لجنة المخاطر:
 - التوصية لمجلس الإدارة بمستوى المخاطر المقبول Risk Appetite.
 - تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
 - مراقبة التزام دوائر البنك بالمستويات المحددة للمخاطر المطلوبة.



- مراجعة إطار إدارة المخاطر Risk Management Framework في البنك قبل اعتماده من المجلس.
- تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
- تطوير سياسات إدارة المخاطر المختلفة.
- دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر، والموافقات، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة Risk Appetite ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية. (يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم في كل اجتماع للمجلس).
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
- المشاركة في عضوية اللجان المعنية بإدارة مخاطر البنك مثل لجان الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO).
- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مسائلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
- تأكد مجلس الإدارة من أن إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.
- على المجلس اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك، بحيث تكون منهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأس مال كافي لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
- على المجلس وقبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك الأخذ بالاعتبار المخاطر المترتبة على ذلك وقدرات ومؤهلات موظفي إدارة المخاطر.
- على المجلس اعتماد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.

الامتثال

1. على المجلس ضمان استقلالية إدارة الامتثال وعدم تكليفها بأي أعمال تنفيذية وضمن استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة وتكافأ بشكل كاف.
2. يتم توثيق مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك بعد اعتمادها من قبل المجلس.
3. تقوم إدارة الامتثال بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.
4. تتحمل دائرة الامتثال مسؤولية تطوير إجراءات وسياسات مكافحة غسل الأموال وتقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة للكشف عن أي عمليات مشبوهة للإبلاغ عنها للجهات الرقابية المعنية.
5. يعتمد المجلس ويراقب سياسة الامتثال من خلال لجنة الامتثال بحيث يتم مراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها ويكون إعدادها وتطويرها في البنك من صلاحيات إدارة الامتثال.
6. ترفع إدارة الامتثال تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى المجلس من خلال لجنة الامتثال المنبثقة عنه مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص.



رابعاً: تفعيل دور المدقق الخارجي

1. على المجلس ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أقصى وتحسب مدة السبع سنوات الأولى اعتباراً من عام 2010.
2. تكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم.
3. لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
4. يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره.
5. يجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.

خامساً: السياسات والإجراءات

1. لضمان سلامة عمليات البنك يتم تطوير سياسات وإجراءات تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك.
2. يتم تعميم هذه السياسات والإجراءات على كافة المستويات الإدارية في البنك.
3. تتم مراجعة كافة السياسات والإجراءات بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك، بالإضافة إلى إصدار أي سياسات جديدة تطراً الحاجة لها.
4. على الإدارة التنفيذية في البنك التأكد من أن سياسات البنك تحدد أسس التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة، من حيث ضوابط الإقراض لهم، أو شراء الأجهزة والخدمات منهم أو أي تعامل آخر، بما في ذلك تحديد الجهة صاحبة الصلاحية في كل مما تقدم.
5. على دوائر البنك المعنية بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية التأكد من أن عمليات الأطراف ذوي العلاقة قد تمت وفقاً لهذه السياسة.
6. تحدد سياسات البنك المكتوبة جميع العمليات التنفيذية التي تتطلب موافقة المجلس، ويحدد المجلس داخلياً الآلية التي يتم بها الموافقة على هذه العمليات.

سادساً: الإفصاح

1. على المجلس التأكد من نشر وتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى المالية منها وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، والمودعين، والبنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين.
2. يقوم مجلس الإدارة باعتماد سياسة الإفصاح التي تحدد بشكل واضح كافة الأمور التي تتطلب الإفصاح من قبل البنك، بالإضافة إلى تحديد دورية الإفصاح والأساليب المستخدمة للإفصاح.
3. على المجلس أن يتأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
4. تقع على إدارة البنك مسؤولية التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
5. يجب أن يكون البنك على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.
6. تقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات في مجال الإفصاح إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإفصاح وبشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
7. على البنك نشر دليل الحاكمية الخاص به على موقعه الإلكتروني وبأي طريقة أخرى مناسبة لإطلاع الجمهور وعلى البنك الإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل الحاكمية المؤسسية لديه، والإفصاح أيضاً عن المعلومات التي تهم أصحاب المصالح بما فيها الدليل وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.
8. يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
9. على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الإطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.



10. على مجلس الإدارة التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:

- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
- ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لهذه اللجان.
- المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحوكمة المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.
- معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأس مال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارة شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام.
- ملخص عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حدة، وذلك عن السنة المنصرمة.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة 1% أو أكثر من رأس مال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أي منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.

سابعاً: حقوق أصحاب المصالح

تقتضي مبادئ الحوكمة المؤسسية معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح وتمكن أصحاب المصالح من تقييم وضعية البنك بما في ذلك أدائه المالي، كما تقتضي أن تكون العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح محكومة بقواعد المساءلة، حيث أنه يجب الالتزام بما يلي:

1. على المجلس توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:
 - اجتماعات الهيئة العامة.
 - التقرير السنوي.
 - تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تدأول أسهم البنك ووضعته المالي خلال السنة.
 - الموقع الإلكتروني للبنك.
 - قسم علاقات المساهمين.
2. على المجلس ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الإلكتروني يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.



القسم السادس عشر: لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة اللجان التالية أو أي لجان أخرى يرى المجلس ضرورة تشكيلها لتوجيه ومتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير الدورية والتوصيات بشأنه إلى مجلس الإدارة:

1. لجنة التدقيق.
2. لجنة الإدارة.
3. لجنة المخاطر.
4. لجنة التحكم المؤسسي.
5. لجنة الترشيح والمكافآت.
6. لجنة الامتثال.
7. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
8. لجنة التسهيلات.

علماً بأنه يحضر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الأساسية (لجنة التدقيق/لجنة المخاطر/ لجنة التحكم المؤسسي/لجنة الترشيح والمكافآت) كما يحظر على العضو أيضاً أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس، وبالتالي توضيح لمهام وصلحيات وعضويات كل من هذه اللجان:

لجنة التدقيق

الهدف:

مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه فيما يتعلق بالإشراف والمراقبة على إعداد التقارير المالية، بيئة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، عملية التدقيق ومدى الالتزام بالتشريعات التي تحكم عمل البنك، وتفعيل دور المدقق الخارجي.

ويتم اعتماد ميثاق اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر جزء لا يتجزأ من دليل الحاكمية المؤسسية للبنك، ويحدد صلاحياتها ومسؤولياتها الإشرافية المطلوب منها ممارستها وتنفيذها في البنك وشركائه التابعة.

التشكيل:

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة ويتولى أمين سر مجلس الإدارة أمانة سر اللجنة ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال هذه اللجنة.
- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة على أن يكون غالبية أعضائها بما فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وتنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها على أن لا يكون هو رئيس المجلس أو ان يكون رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.
- يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.

الاجتماعات:

- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أعضائها الآخرين، وكذلك تجتمع اللجنة بناءً على طلب من المدقق الخارجي أو رئيس إدارة التدقيق الداخلي إذا ارتأت اللجنة ضرورة لذلك.
- يحضر رئيس إدارة التدقيق الداخلي اجتماعات اللجنة.
- يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين على الأقل ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع شريطة توثيق ذلك حسب الأصول وان لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين شخصياً عن ثلثي أعضاء اللجنة وان لا تقل نسبة الحضور الشخصي للعضو عن 50% من اجتماعات اللجنة خلال عام.



الصلاحيات:

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها وتتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.
- للجنة التدقيق طلب أي معلومات من الإدارة التنفيذية ودعوة أي إداري في البنك لحضور اجتماعاتها بالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي وكذلك عند الاستعانة بمصادر خارجية.
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس الإدارة أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
- تسوية الخلافات بين الإدارة التنفيذية وبين المدققين الداخليين والخارجيين والسلطات الرقابية بشأن التقارير المالية وملاحظات التدقيق الداخلي ونطاق عمله.

المهام والمسؤوليات:

ان مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الإدارة في الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية أو التدقيق الداخلي أو التدقيق الخارجي.

وفيما يلي عرض لمسؤوليات اللجنة:

التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح:

- مراجعة البيانات المالية السنوية ونصف السنوية والربعية لفروع الأردن والبنك موحداً وقبل عرضها على مجلس الإدارة ومراجعة مدى انسجامها مع التشريعات والمعايير الدولية وتقديم التوصيات بشأنها مع التأكد والأخذ بعين الاعتبار ما يلي:
 - الحصول على شهادة من المدقق الخارجي بمدى كفاية المخصصات/الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات والاستثمارات والالتزامات المحتملة والحاجة لأي مخصصات إضافية ودقة احتساب الفوائد والأرباح المعلقة، ودقة احتساب مخصص العقارات المستملكة وأي نقص في المخصصات وصحة احتساب التدني في قيمة الشهرة.
 - إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
 - القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية مثل أي تغير في السياسات المحاسبية، وكذلك أي حركات غير عادية وأي أمور يخضع تقييمها بدرجة عالية للحكم الشخصي، دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها والحصول على رأي المدقق الخارجي حول صحة المعالجات المحاسبية على أي تعديلات على البيانات المالية.
- التأكد من التزام البنك بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ومعايير المحاسبة الدولية IAS والإفصاحات التي حددها وتعليمات البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية والتشريعات الأخرى ذات العلاقة والتأكد من ان الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على هذه المعايير وان يتم رفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي:

- مراجعة ميثاق إدارة التدقيق الداخلي والتوصية إلى المجلس بالموافقة عليه بحيث يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، والتأكد من تعميمه داخل البنك.
- مراجعة ودراسة خطة التدقيق الداخلي المعدة على أساس المخاطر الرئيسية والهامة بما فيها خطة تدقيق أنظمة المعلومات والتأكد من مدى شموليتها من حيث نطاقها وعدم وجود أي محددات ونتائجها ومدى كفايتها وتضمينها بالأهداف الاستراتيجية للبنك واعتمادها ومتابعتها والموافقة على أي تعديلات جوهرية عليها.
- مراجعة الهيكل التنظيمي وموازنة دائرة التدقيق الداخلي مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي والتأكد من توفير الكوادر المؤهلة بما فيها كوادر تدقيق أنظمة المعلومات وأي موارد أخرى لازمة بالإضافة إلى تدريبها لتنفيذ أعمال إدارة التدقيق الداخلي بشكل فعال وكفوء.
- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاثة سنوات كحد أعلى.



- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي ونتائج التدقيق على أنظمة المعلومات بعد عرضها على لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والتركيز على ملخص الإدارة والملاحظات ذات مستوى المخاطر العالية والإجراءات المتخذة لتصويبها من قبل الإدارة التنفيذية.
- التأكد من تزويد البنك المركزي خلال الربع الأول من كل عام بتقرير تدقيق المعلومات والتكنولوجيا الصاحبة لها صادر عن التدقيق الداخلي يتضمن رد الإدارة التنفيذية واطلاع وتوصيات مجلس الإدارة، وفقاً لتعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا.
- التأكد من قيام التدقيق الداخلي بمتابعة تنفيذ أهم توصيات لجنة التدقيق وأهم الملاحظات الواردة في تقاريره وتزويد اللجنة بنتائج هذه المتابعة بشكل ربع سنوي لاتخاذهم الإجراء المناسب في حال عدم الالتزام بتصويب الملاحظات أو تنفيذ التوصيات، وإعلام المجلس بأي ملاحظات ترتبها جوهرية.
- التأكد من قيام التدقيق الداخلي بتنفيذ متطلبات البنك المركزي والجهات الرقابية مثل مراجعة اختبارات الأوضاع الضاغطة والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال ورفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
- الاجتماع مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي بعدم حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
- التأكد من استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وعدم تكليفه بأي أعمال تنفيذية وإعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان ان يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، ورفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق وان يتم رفع تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات رئيس إدارة التدقيق الداخلي، على ان يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالته أو إنهاء خدماته والقيام بتقييم أدائه السنوي وتحديد رواتبه وزيادته السنوية ومكافآته وما يتمتع به من امتيازات أخرى.
- الإطلاع على نتائج تقييم أداء موظفي التدقيق الداخلي والمكافآت وتحديد مكافآتهم، والتأكد من قدرتهم على التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية وتدقيق الأمور المالية والإدارية والالتزام بالسياسات الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة في البنك.
- الإطلاع على نتائج تقييم أعمال إدارة التدقيق الداخلي ومدى التزامها بمعايير التدقيق الداخلي ومبادئ اخلاقيات المهنة وتعريف التدقيق الداخلي.

المدقق الخارجي:

- التأكد من استقلالية المدقق الخارجي ودورانه المنتظم وترشيحه بعد التأكد من استيفائه لشروط ترشيح وتكليف مكتب التدقيق حسب تعليمات التدقيق الخارجي للبنوك الصادرة عن البنك المركزي والتوصية بأتعابه وإنهاء خدماته إلى مجلس الإدارة.
- مراقبة فاعلية المدقق الخارجي في كافة مراحل التدقيق والتحقق من التزامه بنطاق وخطة عمله وتقديم تقارير نصف سنوية إلى مجلس الإدارة ومناقشتها مع المجلس.
- التأكد من قيام المدقق الخارجي بتزويد البنك المركزي خلال الربع الأول بتقرير تدقيق المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها يتضمن رد الإدارة التنفيذية والتوصيات الصادرة بخصوصه وفقاً لما تتطلبه تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا.
- دعوة الشريك المسؤول في مكتب التدقيق الخارجي لحضور اجتماعاتها المتعلقة بأعمال التدقيق الخارجي باستثناء الاجتماعات التي تتعلق بمناقشة تقييم فعالية التدقيق الخارجي، وتسهيل اللجنة حضوره لاجتماعات اللجان الأخرى التي لها صلة بأعمال التدقيق اذا رأت لجنة التدقيق ان ذلك ضرورياً.
- مناقشة أي تحفظات ومعوقات مع الشريك المسؤول في مكتب التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتبها جوهرية.
- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة أو عدمه في حال تم تكليف مكتب التدقيق بخدمات إضافية خارج نطاق تدقيق الحسابات بعد التأكد من أثر ذلك على استقلاليته، وفي حال تم طلب تقديم خدمات إضافية من خلال مكتب تدقيق آخر أو أي جهة متخصصة فيتم التأكد من عدم تعارضها مع استقلاليته وموضوعيته.
- تنفيذ مهام لجنة التدقيق المحددة في سياسة التدقيق الخارجي المعتمدة.



الامتثال:

- الاجتماع مع مسؤول الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة وبدون حضور الإدارة التنفيذية للتأكد من مدى التزام البنك بالقوانين والسياسات والإجراءات ومن كفاية متابعة نتائج التدقيق الخارجي والبنك المركزي والجهات الرقابية والأخذ بالتوصيات اللازمة ومدى تجاوب الإدارة لها، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأبها جوهرياً.
- الحصول على تحديث مستمر من الامتثال والإدارة التنفيذية والمستشار القانوني للبنك لأي قضايا متعلقة بالامتثال.
- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن القيام بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في مشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة والقيام بمراجعة جميع التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ومراقبتها، وإطلاع المجلس عليها وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة بهذا الخصوص بالتنسيق مع الامتثال.
- مراجعة ومراقبة سياسة وإجراءات التبليغ عن الممارسات الخاطئة والتي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وان تضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية بالتنسيق مع الامتثال.
- مراقبة الالتزام بميثاق السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل.

نظام الضبط والرقابة:

- التأكد من قيام التدقيق الداخلي سنوياً على الأقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية والحاكمة المؤسسية من خلال مراجعة تقريره الذي يتضمن أهم ملاحظات تقارير التدقيق الداخلي ويشمل ذلك حماية وأمن المعلومات وتوافقها مع تعليمات البنك المركزي والجهات الرقابية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك وأي مراسلات وتوصيات للجنة التدقيق والإجراءات التصويبية المتخذة من الإدارة التنفيذية إزائها، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأبها جوهرياً.
- التأكد من قيام المدقق الخارجي سنوياً على الأقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية من خلال مراجعة الملاحظات في تقريره ومراسلاته، ويشمل ذلك حماية وأمن المعلومات والإجراءات التصويبية المتخذة من الإدارة التنفيذية إزائها، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأبها جوهرياً.

مسؤوليات أخرى:

- الإطلاع على نتائج التحقيقات الرسمية التي يشارك بها التدقيق الداخلي ومراجعة الإجراءات التصويبية المتخذة من قبل الإدارة التنفيذية في حال الحاجة لذلك، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأبها جوهرياً.
- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) للتأكد من قيام جهة مستقلة محايدة بشكل سنوي على الأقل بالتأكد من توفر خطط لاستمرارية الأعمال لدى غير المعتمد عليها تضمن التوافرية والسرية لبيانات وعمليات البنوك لدى حدوث أي طارئ.
- المراجعة السنوية لميثاق اللجنة ورفع أي تعديلات عليه لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- التأكد بشكل سنوي على الأقل من أن جميع المسؤوليات المشار إليها في الميثاق يتم الالتزام بها.

مسؤوليات أمين السر:

- تزويد كل عضو من أعضاء اللجنة بميثاق لجنة التدقيق الموافق عليه من مجلس الإدارة.
- التنسيق مع رئيس وأعضاء اللجنة والرئيس التنفيذي ورئيس إدارة التدقيق الداخلي لتحديد مواعيد اجتماعات اللجنة.
- نقل المعلومات بين أعضاء اللجنة ولجان المجلس والإدارة وتسهيل حصول أعضائها على كافة المعلومات اللازمة.
- تحضير جدول الاجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالاجتماع بناء على طلب رئيس اللجنة وإرساله مع محتوياته إلى الأعضاء ورئيس لجنة التدقيق والمدعويين من الإدارة التنفيذية قبل موعد الاجتماع بوقت كاف.
- تدوين اجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق وعلى ان يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لأي عمليات تصويت أو تحفظات أو اقتراحات وإرفاق أي مستندات أو الاشارة الي أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات، وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة أصولياً.
- إعداد مسودة محضر أصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة.



لجنة الإدارة

- يتم اعتماد ميثاق لجنة الإدارة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- يتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية للبنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك

عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك.
- تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل.
- يجب أن تتوفر لدى الأعضاء معرفة وخبرة مصرفية كافية تمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة.

رئاسة اللجنة

يكون أحد أعضاء اللجنة رئيساً لها.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين على الأقل ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي لسبب أو لعذر مقبول فيمكن لعضو اللجنة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع وذلك في حال الالتزام بالمتطلبات المذكورة أدناه:

- توثيق عدم حضور العضو بشكل شخصي وسببه حسب الأصول.
- حضور العضو لكامل الاجتماع وتوثيق ذلك.
- توقيع العضو على المحضر الخاص باجتماع اللجنة والقرارات الصادرة بموجبه عند عودته.
- أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين للاجتماع بشكل شخصي عن ثلثي أعضاء اللجنة.
- أن لا تقل نسبة الحضور الشخصي للعضو عن (50%) من اجتماعات اللجنة خلال عام سابق من تاريخ الاجتماع.

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية عدد الأعضاء الحاضرين.

أمانة سر اللجنة

يتولى مدير إدارة ومراقبة الائتمان أمانة سر اللجنة.

اجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.
- يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعات اللجنة لعرض توصياتهم من خلالها.



مهام ومسؤوليات اللجنة

في مجال الاستثمار

- دراسة توصيات إدارة الخزينة والاستثمار فيما يتعلق بعمليات البيع والشراء للاستثمارات والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
- دراسة توصيات إدارة الخزينة والاستثمار فيما يتعلق بتصنيف أو إعادة تصنيف أسهم الشركات القائمة في محافظ البنك لمحفظه المتاجرة أو المتوفر للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
- دراسة توصية إدارة الخزينة والاستثمار فيما يتعلق بتعهدات التغطية للأوراق المالية التي تطرح للاكتتاب الجمهور في السوق الأولي والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.

في مجال النفقات والمشتريات

- دراسة توصيات لجنة النفقات والمشتريات المتعلقة بمشتريات اللوازم والأجهزة والخدمات المساندة والتأكد من مطابقتها للإجراءات الصحيحة حسب نظام النفقات والمشتريات من حيث إستدراج العروض ودراستها وتحليلها واختيار الأفضل منها والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
- تقييم الدراسات المعدة لشراء العقارات لغايات استخدام البنك واتخاذ القرارات بشأنها.
- أية أمور أخرى ذات علاقة ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.

في مجال الإدارة

- تعديل النظام الداخلي وعقد التأسيس وتحديثه بما يتلائم مع متطلبات القوانين المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية ورفع التوصيات بخصوصه لمجلس إدارة البنك.
- أية أمور إدارية أخرى يرى المدير العام عرضها على اللجنة.

لجنة إدارة المخاطر

- يتم اعتماد ميثاق لجنة إدارة المخاطر من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- يتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع إدارة المخاطر في البنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتماده.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون أحدهم على الأقل مستقلاً بالإضافة إلى نائب الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر في البنك.
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة المخاطر في البنوك.
- يجب أن تتوفر لديهم معرفة تامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.
- يجب أن يكون الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية و/أو خبرات عملية في مجال الإدارة المالية والمصارف.

رئاسة اللجنة

يكون رئيس اللجنة أحد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من مجلس الإدارة على الأقل



التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالإجماع، ولا يحق لرئيس إدارة المخاطر التصويت.

أمانة سر اللجنة

يتولى رئيس إدارة المخاطر أمانة سر اللجنة.

اجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع لجنة إدارة المخاطر بدعوة من رئيسها أربع مرات سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.

مهام ومسؤوليات اللجنة

1. مراجعة واعتماد إطار إدارة المخاطر، والتي تتضمن حاكمية إدارة المخاطر، و Risk Appetite، و Risk Profile، بالإضافة إلى استراتيجية إدارة المخاطر والإطار العام لإعداد التقارير.
2. اعتماد الخطة السنوية لإدارة المخاطر.
3. اعتماد سياسات إدارة المخاطر، والتي تتضمن سياسات إدارة مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق وسياسة مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة، إضافة إلى السياسة الاستثمارية وخطة استمرارية العمل، وخطة الطوارئ، وعلى أن يتم مراجعتها بشكل سنوي من قبل اللجنة.
4. متابعة وتقييم مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.
5. تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
6. التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
7. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي بشأن إدارة المخاطر في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
8. دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
9. اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، والأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة المنهجية بصورة دورية والتأكد من احتفاظ البنك برأس مال كافي لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
10. اعتماد سياسة اختبارات الاوضاع الضاغطة، ومناقشة نتائج الاختبارات بشكل دوري واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.
11. يجب أن تقدم اللجنة تقارير دورية إلى مجلس الإدارة تبين مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات والمستويات المقبولة من المخاطر لتمكين مجلس الإدارة من اتخاذ القرارات المناسبة ومتابعة معالجتها.
12. اعتماد سياسة أمن المعلومات بما في ذلك سياسات الأمن السيبراني.
13. اعتماد برنامج الأمن السيبراني.

لجنة التحكم المؤسسي

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس.
- ينتخب مجلس إدارة البنك أعضاء اللجنة من بين أعضائه، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.



رئاسة اللجنة

يكون رئيس المجلس هو رئيس اللجنة.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من أعضائها على الأقل ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي لسبب أو لعذر مقبول فيمكن لعضو اللجنة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع وذلك في حال الالتزام بالمتطلبات المذكورة أدناه:

- توثيق عدم حضور العضو بشكل شخصي وسببه حسب الأصول.
- حضور العضو لكامل الاجتماع.
- توقيع العضو على المحضر الخاص باجتماع اللجنة والقرارات الصادرة بموجبه عند عودته.
- أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين للاجتماع بشكل شخصي عن ثلثي أعضاء اللجنة.
- أن لا تقل نسبة الحضور الشخصي للعضو عن (50%) من اجتماعات اللجنة خلال عام سابق من تاريخ الاجتماع.

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية.

أمين السر

يكون أمين سر اللجنة مدير إدارة الامتثال.

اجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أحد أعضائها.

مسؤوليات اللجنة

- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على سياسات التحكم المؤسسي في البنك ومراجعتها سنوياً، والتأكد من موافقة هذه السياسة لتعليمات البنك المركزي وقانون الشركات وقانون البنوك.
- التأكد من توفير هذه السياسة لكافة المساهمين (خاصة صغار المساهمين).
- المراجعة السنوية لسياسة الإفصاح وميثاق السلوك المهني والتوصية بأية تعديلات عليه لمجلس الإدارة.
- التأكد من التزام كافة الأطراف المعنية من مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية بسياسة التحكم المؤسسي المعتمدة وميثاق السلوك المهني.
- التأكد من تطبيق البنك لسياسات التحكم المؤسسي بكافة عملياته ونشاطاته.
- التأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمتعلقة بمراقبة التحكم المؤسسي في البنك.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تشكيل اللجنة

تشكل هذه اللجنة على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

رئاسة اللجنة

تنتخب اللجنة رئيساً لها من بين أعضائها شريطة أن يكون مستقل.



النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من أعضائها على الأقل، ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي لسبب أو لعذر مقبول فيمكن لعضو اللجنة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع وذلك في حال الالتزام بالمتطلبات المذكورة أدناه:

- توثيق عدم حضور العضو بشكل شخصي وسببه حسب الأصول.
- حضور العضو لكامل الاجتماع وتوثيق ذلك.
- توقيع العضو على المحضر الخاص باجتماع اللجنة والقرارات الصادرة بموجبه عند عودته.
- أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين للاجتماع بشكل شخصي عن ثلثي أعضاء اللجنة.
- أن لا تقل نسبة الحضور الشخصي للعضو عن (50%) من اجتماعات اللجنة خلال عام.

التصويت

تأخذ لجنة الترشيح والمكافآت قراراتها وتوصياتها بالأكثرية المطلقة للأعضاء وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.

أمين السر

يكون أمين سر اللجنة رئيس إدارة الموارد البشرية أو حسب ما تقرره اللجنة.

اجتماعات اللجنة

- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أحد أعضائها بحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين في السنة وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.
- تقدم لجنة الترشيح والمكافآت قراراتها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة وتقريراً حول أعمالها إلى اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي للشركة.

مهام اللجنة

1. ضمان تشكيلة مجلس الإدارة حسب التعليمات والقوانين السارية وكما يلي:
 - لا يقل عدد أعضاء المجلس عن أحد عشر عضواً وأن لا يزيد عن ثلاثة عشر وفقاً لما يحدده النظام الداخلي للبنك.
 - لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً
 - لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن ثلث أعضاء المجلس وفي حال وجود كسر يقرب إلى أقرب عدد صحيح ولا يزيد عن نصف أعضاء المجلس، وفيما يلي المتطلبات والشروط اللازمة لضمان استقلالية العضو كحد أدنى:
 - أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.
 - أن لا يكون للعضو أو لأحد أقربائه (الدرجة الأولى) مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50,000 دينار.
 - ان لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.
 - ان لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكا لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على 5% من رأسمال البنك المكتتب به وان لا يكون ضامناً لا ئتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
 - ان لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك أو تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة أو الحليفة للبنك أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
 - ان لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.



- أن لا يكون العضو أو أحد أقربائه (حتى الدرجة الثانية) يعمل أو كان قد عمل عضواً في مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية العليا لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ انتخابه.
 - أن لا يكون العضو يعمل أو قد كان قد عمل موظفاً لدى البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ انتخابه.
 - أن لا يكون العضو أحد أقرباء (الدرجة الأولى) مدقق الحسابات الخارجي للبنك وأن لا يكون العضو أو أحد أقربائه (الدرجة الأولى) شريكاً لمدقق الحسابات الخارجي للبنك أو موظفاً لديه وأن لا يكون شريكاً أو موظفاً لديه خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ انتخابه.
2. ضمان ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة على أن تتوفر في من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:
- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة
 - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 - أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك
 - أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
 - أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
 - لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة بنك آخر مشابه أو منافس له في أعماله أو مماثل له في غايته وأن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري.
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
 - أن يكون حسن السيرة والسمعة.
 - على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص والمعتمد حسب تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) ويحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
 - على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.
3. تحديد فيما إذا كان العضو المستقل يحقق صفة العضو المستقل بشكل مستمر ومراجعة ذلك بشكل سنوي وإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية في حال انتفاء صفة الاستقلالية عن أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
4. تحديد الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيحهم قبل تاريخ اجتماع الهيئة العامة لمساهمي البنك بمدة كافية لا تقل عن أسبوعين.
5. العمل على إيجاد منهجية واضحة للتأكد من تخصيص كافة أعضاء مجلس الإدارة للوقت الكافي للاضطلاع بمهامهم كأعضاء في المجلس بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/منتديات، الخ.
6. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية والأخص إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي
7. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
8. تقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه بشكل سنوي، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية بنتيجة هذا التقييم.
9. تحديد احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم وترشحهم إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي.
10. وضع السياسات الخاصة بالموارد البشرية في البنك بما في ذلك سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي وسياسة التدريب ومراقبة تطبيقها ومراجعتها بشكل سنوي.
11. اتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم أداء المجلس والمدير العام، بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً.



12. إعداد نظام تقييم أداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وتقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم
13. التأكد من وجود سياسة منح مكافآت إداريي البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة كما توصي اللجنة بتحديد رواتب المدير العام وباقي الإدارة التنفيذية العليا ومكافآتهم وامتيازاتهم الأخرى.
14. وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت المالية والمزايا والحوافز والرواتب في البنك بما في ذلك الإداريين بحيث تتصف بالموضوعية والشفافية وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس ومراجعتها بشكل سنوي.
15. ضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتوافر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة، ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 - أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك
 - أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
 - أن يكون حسن السيرة والسمعة.
 - أن لا يشكل تعيينه تضارب مصالح ناشئاً عن صلة مع رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو فيه أو أي مساهم رئيسي بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام وحتى الدرجة الأولى في حالة شاغلي المراكز العليا.

صلاحيات اللجنة

تتمتع اللجنة بالصلاحيات التالية:

- طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
- طلب حضور أي موظف في البنك للحصول على أي إيضاحات ضرورية.

لجنة الامتثال

- يتم اعتماد ميثاق لجنة الامتثال من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- تتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بمشاركة إدارة الامتثال ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

عضوية اللجنة:

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون غالبيتهم من الأعضاء المستقلين بالإضافة إلى مدير إدارة الامتثال في البنك مقررًا للجنة.
- يجب أن تتوفر لديهم خبرة مصرفية عامة، والمعرفة والفهم التام لتعليمات البنك المركزي الأردني والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة والتي تنظم عمل البنك والشركات التابعة له.
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة الامتثال في البنوك.
- يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال الإدارة المالية والمصارف أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.
- على رئيس لجنة الامتثال حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.



رئاسة اللجنة:

تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها على أن يكون من الأعضاء المستقلين.

النصاب:

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من أعضاء اللجنة على الأقل ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي لسبب أو لعذر مقبول فيمكن لعضو اللجنة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع وذلك في حال الالتزام بالمتطلبات المذكورة أدناه:

- توثيق عدم حضور العضو بشكل شخصي وسببه حسب الأصول.
- حضور العضو لكامل الاجتماع.
- توقيع العضو على المحضر الخاص باجتماع اللجنة والقرارات الصادرة بموجبه عند عودته.
- أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين للاجتماع بشكل شخصي عن ثلثي أعضاء اللجنة.
- أن لا تقل نسبة الحضور الشخصي للعضو عن (50%) من اجتماعات اللجنة خلال عام سابق من تاريخ الاجتماع.

التصويت:

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية، ولا يحق لمدير إدارة الامتثال التصويت.

اجتماعات اللجنة:

تجتمع لجنة الامتثال بدعوة من رئيسها أربع مرات سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.

مقرر اللجنة:

يتولى مدير إدارة الامتثال مهام مقرر اللجنة.

مسؤوليات مقرر اللجنة:

- يتولى مقرر اللجنة إعداد مسودة محضر أصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة.
- تزويد كل عضو من أعضاء اللجنة بميثاق لجنة الامتثال المعتمد من مجلس الإدارة.
- نقل المعلومات بين أعضاء اللجنة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية وتسهيل حصول أعضائها على كافة المعلومات اللازمة.
- تدوين اجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق وعلى أن يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لأي عمليات تصويت أو تحفظات أو اقتراحات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.
- تحضير جدول الاجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالاجتماع بناءً على طلب رئيس اللجنة وإرساله مع محتوياته إلى الرئيس والأعضاء والمدعويين من الإدارة التنفيذية قبل موعد الاجتماع بوقت كاف.
- حفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة أصولياً.

مهام ومسؤوليات اللجنة:

- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير وحدة الامتثال وتقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي وتقارير التدقيق الداخلي والمتعلقة بمراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- التوصية لمجلس الإدارة باعتماد سياسات إدارة الامتثال أو أي تعديلات عليها.
- التأكد من دقة إجراءات مراقبة الامتثال وسلامتها ومدى التقيد بها.
- استلام تقارير المراجعة السنوية من قبل وحدة الامتثال حول امتثال كافة سياسات وإجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك.
- التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.



- استلام تقارير إحصائية بالعمليات المشبوهة التي تم إعلام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عنها.
- تقديم تقارير إلى مجلس الإدارة بنتائج أعمال الامتثال في البنك.
- دراسة أي مسألة تعرض على اللجنة من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
- الموافقة على تنفيذ أي توصيات صادرة عن أي من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بإسناد أي مهام لدائرة الامتثال وأي أمور أخرى ذات علاقة بهذا الخصوص.
- مع التأكيد إن مسؤولية لجنة الامتثال لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بامتثال البنك لتعليمات وتوجيهات الجهات الرقابية المختلفة وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الإدارة في الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية.

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تشكيل اللجنة:

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة.
- تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة، ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات.
- تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها.
- يحدد المجلس أهداف اللجنة ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.

صلاحيات اللجنة:

- للجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس عند الحاجة في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الاستراتيجية بها من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى.
- للجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بما فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير المخاطر والامتثال) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.

اجتماعات اللجنة:

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها الدورية وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها بشكل ربع سنوي على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أعضائها الآخرين.
- يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة احدهما ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس اللجنة دون أن يكون له حق التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع وفقاً للقوانين والتعليمات السارية بهذا الخصوص.
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث تحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

مقرر اللجنة:

يتولى مدير التكنولوجيا CTO مهام مقرر اللجنة.

مهام ومسؤوليات اللجنة:

1. إن تفويض المجلس صلاحيات للجنة أو أي لجنة أخرى لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص، وتتولى اللجنة المهام التالية:
2. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.



3. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات الذي يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) بما يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الصادرة عن البنك المركزي من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
4. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
5. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي، (Responsible) وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable) وتلك المستشارة (Consulted) وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات.
6. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
7. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
8. الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
9. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
10. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

لجنة التسهيلات

1. يتم اعتماد ميثاق لجنة التسهيلات من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
2. يتم مراجعة هذا الميثاق كلما اقتضت الحاجة لذلك من قبل اللجنة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية للبنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لاعتمادها.
3. يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك

عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك.
- تتكون اللجنة من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل ويجوز أن يكون أحد أعضائها من المستقلين على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق.
- يجب أن تتوفر لدى الأعضاء معرفة وخبرة مصرفية كافية تمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة.
- للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات اللجنة في تعديل شروط أو هيكلية التسهيلات للجان الائتمان المعنية (أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية حسب التعليمات) مع ضرورة إطلاع لجنة التسهيلات على ما تم اتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات كما وأنه يجب العمل على تعديل هيكل الصلاحيات بما يتلاءم مع ما ذكر مسبقاً بهذا الخصوص.

رئاسة اللجنة

يكون رئيس مجلس إدارة البنك رئيساً للجنة.

النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أربعة أعضاء على الأقل ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي لسبب أو لعذر مقبول فيمكن لعضو اللجنة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع وذلك في حال الالتزام بالمتطلبات المذكورة أدناه:

- توثيق عدم حضور العضو بشكل شخصي وسببه حسب الأصول.
- حضور العضو لكامل الاجتماع وتوثيق ذلك.
- توقيع العضو على المحضر الخاص باجتماع اللجنة والقرارات الصادرة بموجبه عند عودته.
- أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين للاجتماع بشكل شخصي عن ثلثي أعضاء اللجنة.
- أن لا تقل نسبة الحضور الشخصي للعضو عن (50%) من اجتماعات اللجنة خلال عام سابق من تاريخ الاجتماع.



التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم وفي حال تساوي عدد الأصوات فيتم ترجيح تصويت رئيس اللجنة.

أمانة سر اللجنة

يتولى مدير إدارة ومراقبة الائتمان أمانة سر اللجنة.

اجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعات اللجنة لعرض توصياتهم من خلالها.

مهام ومسؤوليات اللجنة

1. دراسة توصيات لجان الائتمان المعنية لاتخاذ القرار المناسب بشأن منح و/أو تجديد و/أو تعديل و/أو إلغاء التسهيلات الائتمانية والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع توصيتها إلى مجلس الإدارة ويجب تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلية التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بهذا الخصوص.
 2. الموافقة على البرامج الائتمانية الخاصة والموافقة على الاستثناءات المرفوعة إليها على هذه البرامج.
 3. دراسة التقارير التي تعدها دائرة المتابعة والدائرة القانونية بخصوص متابعة الديون المتعثرة والديون المرفوع بها قضايا واتخاذ القرارات المناسبة بخصوصها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع التوصيات بخصوصها إلى مجلس الإدارة.
 4. الموافقة على أية تعديلات على السياسات الخاصة بمنح التسهيلات للموظفين.
 5. الموافقة على منح أي تسهيلات للموظفين خارج صلاحية الرئيس التنفيذي.
 6. أية أمور أخرى تخص الائتمان ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.
 7. أن ترفع اللجنة إلى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تمت الموافقة عليها من قبلها.
 8. الإطلاع على السياسة الائتمانية وأية تعديلات عليها، والتي يجب أن تشمل ما يلي كحد أدنى:
 - سقف الائتمان المختلفة
 - سياسة التسعير المرجحة بالمخاطر
 - صلاحيات المنح المختلفة
 - سياسة قبول المخاطر
 - المنتجات الائتمانية المختلفة
- وذلك بهدف ضمان الالتزام بها على كافة المستويات

بيان عن مدى الالتزام بدليل التحكم المؤسسي

يلتزم البنك بتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن مجلس إدارته.



دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)



القسم الأول: المقدمة

تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها عملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الإستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص امتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.

وانطلاقاً من اعتبار موارد تكنولوجيا المعلومات مرتكزاً مهماً من حيث الحجم النسبي ومن حيث التأثير على قدرة البنك في تسيير أهدافها وبالتالي تحقيق أهدافها ودورها الحساس في التأثير على تنافسية منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، الأمر الذي يبرر حجم الاستثمارات الضخمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات من قبل المؤسسات المصرفية.

وعليه كان لابد للبنك بشكل خاص أن يقوم باتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص لتقليل مخاطرها وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم إلى خسائر طائلة تمتد عبر السنوات والتي قد تنال في بعض الأحيان من سمعة البنك.

وحيث أن موضوع حاكمية تكنولوجيا المعلومات في العالم شهد تطوراً إيجابياً خرج بأطر عامة لمجموعة من المرتكزات والمبادئ على مستوى عالٍ من النضوج وعلى رأسها إطار (COBIT Control Objective for Information and Related Technology)، حيث يتكون الإطار العام لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من مجموعة من المرتكزات والمبادئ الأساسية، أولها التوافق الاستراتيجي (Strategic Alignment) المطلوب تحقيقه من خلال الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والواجب أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، كما أنه على البنك أن تقوم بتوظيف موارد تكنولوجيا المعلومات (Resource optimization) لديها ضمن الخيارات المتاحة التي تعظم من خلالها القيمة المضافة (Benefit realization) مفاضة بشكل رئيسي بمعيار مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية والعمل على إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات (Risk optimization) بشكل متكامل ينسجم وعمليات إدارة المخاطر الكلية للبنك وبحسب الإجراءات والممارسات السليمة التي تؤدي إلى آليات سليمة لصنع القرار المرتكز على المخاطر وتضمن تحقيق القيمة المضافة بأقل التكاليف مع التخفيف من الخسائر والمخاطر المتوقعة بما يعكس رؤية البنك بهذا الخصوص وضمن حدود المخاطر المقبولة ما أمكن، بالإضافة لذلك فإن على الإدارة العليا (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) أن تتولى عمليات التخطيط والتنظيم المؤسسي من خلال رسم الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل وتقوم ببناء وتطوير الهياكل التنظيمية الهرمية والدائرية (التي تكون على شكل لجان) وبما يؤدي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وبناء الآليات والأدوات والمعايير الكفيلة بقياس القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات وبما يمكن المجلس والإدارة التنفيذية العليا من مراقبة عمليات البنك للتأكد من سلامة آليات التخطيط والتنظيم والتوظيف لموارد تكنولوجيا المعلومات بهدف أخذ التغذية الراجعة بغية التحسين والتطوير المستمرين، كل ذلك ضمن بُعد الارتكاز على مبدأ فصل المهام والأدوار وتوزيعها بشكل سليم بين المجلس من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى.

وإيماناً من بنك الاتحاد بأهمية حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد هذا الدليل (دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها)، حيث تم تطوير هذا الدليل بناءً على دليل البنك المركزي الأردني بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها التي تنسجم مع وتكمل دليل التحكم المؤسسي المعتمد في البنك ودليل البنك المركزي الخاصة بدليل الحاكمية المؤسسية للبنوك وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، تم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الإدارة وسيتم مراجعته وتحديثه كلما اقتضت الحاجة من خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات المنبثقة عن مجلس الإدارة.



القسم الثاني: التعاريف

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا الدليل المعاني المحددة لها فيما بعد ما لم تدل القرينة أو السياق على غير ذلك، ويتم الرجوع إلى قانون البنوك بشأن أية تعريفات أخرى لم ترد في هذا الدليل:

1. حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص امتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.
2. أهداف الحاكمية والإدارة: مجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللائمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
3. أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: مجموعة الأهداف الرئيسية والفرعية المتعلقة بنشاطات الحاكمية والأدارة للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واللائمة لتحقيق الأهداف المؤسسية.
4. الأهداف المؤسسية: مجموعة الأهداف المتعلقة بالحاكمية والإدارة المؤسسية واللائمة لتحقيق احتياجات أصحاب المصالح وأهداف هذه الدليل.
5. المجلس: مجلس إدارة البنك.
6. الإدارة التنفيذية: تشمل مدير عام البنك ونائب المدير العام ومساعد المدير العام والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير الخزينة ومدير الامتثال.
7. أصحاب المصالح: أي ذي مصلحة في البنك مثل المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية المعنية.
8. المدقق: الشخص (الطبيعي أو المعنوي) أو الجهة المختصة بفحص عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وبما ينسجم مع متطلبات التعليمات بهذا الخصوص والمتفق معه من قبل إدارة البنك لتحقيق تلك المتطلبات لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية ولا تزيد عن ست سنوات متتالية.

القسم الثالث: هيكل التحكم المؤسسي

هيكل التحكم المؤسسي موضح بشكل تفصيلي في دليل الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance Manual).

القسم الرابع: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

1. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholder's Needs) وتحقيق توجهات وأهداف البنك

يكون ذلك من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:

1. توفير معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
2. إدارة حكيمة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر منها.
3. توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمه تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
4. الارتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة وذات اعتمادية متميزة.
5. إدارة حكيمة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.



6. المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية.
7. تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلي.
8. تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
9. إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكلة إليها تنفيذ عمليات ومهام خدمات ومنتجات.

2. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

وذلك من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير عناصر تمكين (دعامات) سبعة (Enablers) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بـ:

1. المبادئ والسياسات وأطر العمل.
2. أهداف الحاكمية والإدارة.
3. الهياكل التنظيمية.
4. المعلومات والتقارير.
5. الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
6. المعارف والمهارات والخبرات.
7. منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات، وضرورة توفيرها بمواصفات وأبعاد محددة لتحقيق وخدمة متطلبات وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ليس فقط في عمليات تكنولوجيا المعلومات وحسب وإنما في كافة عمليات البنك المرتكزة على المعلومات والتكنولوجيا.

3. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم

وذلك بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة انطلاق يتم الارتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.

4. فصل العمليات والمهام

وذلك بفصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

5. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال

تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يساهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

القسم الخامس: الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة

1. تعتبر الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة ومعطياتها حياً أدنى يتوجب على إدارة البنك العليا الامتثال لها وتحقيقها بشكل مستمر، وتعتبر اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات المسؤول الأول عن ضمان الامتثال بتحقيق متطلباتها، ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمجلس ككل المسؤول النهائي بهذا الخصوص، ويتوجب على كافة دوائر البنك وعلى وجه الخصوص دائرة تكنولوجيا المعلومات وإدارة أمن المعلومات وإدارة المشاريع تحديد عملياتها وإعادة صياغتها بحيث تحاكي وتغطي متطلبات كافة أهداف الحاكمية والإدارة.
2. يتولى المجلس المسؤولية المباشرة لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة.
3. يتولى المجلس ودائرة إدارة المخاطر المسؤولية المباشرة عن عملية "ضمان إدارة حصفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات" وعملية "إدارة المخاطر".



القسم السادس: نشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

يقوم البنك بنشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الخاص به على موقعه الإلكتروني و/أو بأي طريقة أخرى مناسبة لاطلاع الجمهور، حيث يقوم البنك بالإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لديه، والإفصاح أيضاً عن معلومات تهم أصحاب المصالح وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

وتعتبر متطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعد تطبيقها خطوة أولى ونقطة بداية تجاه التطوير والتحسين المستمر لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وعليه يتوجب على إدارة البنك مواكبة الإصدارات الناشئة المستقبلية وتحديثاتها فيما يخص الإطار العام.

القسم السابع: الواجبات والمسؤوليات

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف المعنية بتطبيق الدليل كل بحسب دوره وموقعه، فيما يلي الأطراف المعنية ومسؤولياتها الرئيسية بهذا الخصوص:

1. رئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين المستعان بهم
تولي مسؤوليات التوجيه العام والموافقة على المهام والمسؤوليات والدعم وتقديم التمويل اللازم.
2. الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه ومدراء العمليات والفروع
تولي مسؤوليات تسمية الأشخاص المناسبين من ذوي الخبرة بعمليات البنك لتمثيلهم وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم
3. لجنة تكنولوجيا المعلومات التوجيهية
تولي مسؤوليات إدارة وتوجيه والإشراف عليه بشكل مباشر والتوصية بتوفير الموارد اللازمة لإتمامه، والتأكد من الفهم الصحيح من قبل كافة الأطراف بمتطلبات وأهداف التعليمات.
4. التدقيق الداخلي
تولي مسؤولياته المناطة به كما هو مذكور في البند سابقاً، والمشاركة بما يمثل دور التدقيق الداخلي في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل.
5. إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانون
تولي مسؤوليات المشاركة في المشروع / البرنامج بما يمثل دور تلك الإدارات، والتأكد من تمثيل المشروع / البرنامج من قبل كافة الأطراف المعنية.
6. المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار
COBIT 5 Foundation, (COBIT 5 Assessor, COBIT 5 Implementation, CGEIT)
المستعان بهم من داخل ومن خارجه
تولي دور المرشد لنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية التطبيق.



القسم الثامن: اللجان

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تشكيل اللجنة:

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة.
- تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة، ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات.
- تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها.
- يحدد المجلس أهداف اللجنة ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.

صلاحيات اللجنة:

- للجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس عند الحاجة في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الاستراتيجية بها من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى.
- للجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بما فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير المخاطر والامتثال) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.

اجتماعات اللجنة:

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها الدورية وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها بشكل ربع سنوي على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أعضائها الآخرين.
- يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة أحدهما ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس اللجنة دون أن يكون له حق التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع وفقاً للقوانين والدليل السارية بهذا الخصوص.
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث تحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

مقرر اللجنة:

يتولى مدير التكنولوجيا CTO مهام مقرر اللجنة.

مهام ومسؤوليات اللجنة:

إن تفويض المجلس صلاحيات للجنة أو أي لجنة أخرى لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص، وتتولى اللجنة المهام التالية:

1. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
2. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات الذي يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) بما يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الصادرة عن البنك المركزي من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي أهداف الحاكمية والإدارة.



3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي، (Responsible) وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable) وتلك المستشارة (Consulted) وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات.
5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة أهداف الحاكمية والإدارة.
6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7. الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.
10. تتولى لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بالإضافة لمهامها المنصوص عليها في التعليمات اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف الحاكمية والإدارة ومدى ارتباطها في الأهداف (Enterprise Goals and Alignment Goals) ، بالإضافة لارتباطها بباقي عناصر التمكين (Enablers and Components) الستة الواردة في التعليمات، وذلك بناء على دراسة نوعية و/أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الأقل تأخذ بعين الاعتبار ال (Design Factors) الواردة في (COBIT 2019 – Design Guide).

اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات

لضمان عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق المنافع وتقليل الأخطار لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وبشكل مستدام.

تشكيل اللجنة:

- تشكل اللجنة بقرار من الإدارة التنفيذية العليا.
- تتشكل اللجنة برئاسة المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية بما في ذلك مدير التكنولوجيا CTO ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات.
- ينتخب المجلس أحد أعضائه ليكون عضواً مراقباً في هذه اللجنة بالإضافة لمدير التدقيق الداخلي.

صلاحيات اللجنة:

اللجنة دعوة الغير لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم.

اجتماعات اللجنة:

- تجتمع اللجنة بشكل دوري على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث توثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية.

النصاب:

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور 3 أعضاء من التصنيف (أ) و2 من التصنيف (ب) على الأقل حيث أن عدد أعضاء اللجنة 15، حيث يكون كل من المدير العام، ونائب المدير العام، ورئيس التكنولوجيا، ورئيس المخاطر تصنيف (أ) وباقي الأعضاء تصنيف (ب)، وكل من رئيس إدارة التدقيق الداخلي وعضو مجلس الإدارة عضوين مراقبين.

مقرر اللجنة:

يتولى مدير التكنولوجيا CTO مهام مقرر اللجنة.



مهام ومسؤوليات اللجنة:

تتولى اللجنة على وجه الخصوص القيام بالمهام التالية:

1. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
2. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.
3. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب في المكان المناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وأهداف الحاكمية والإدارة.
4. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
5. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
6. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
 - تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 - أية انحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
 - أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
 - تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7. تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها.

القسم التاسع: التدقيق الداخلي والخارجي

- على المجلس رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها مراجعة فنية متخصصة (IT Audit) من خلال كوادر مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، حاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/ أو أية معايير أخرى موازية.
- على لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك بحسب ما ورد في النقطة الثانية في النقطة د من هذا البند ووفق النموذج المعتمد وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- على لجنة التدقيق تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى.
- على المجلس التأكد ومن خلال لجنة التدقيق المنبثقة عنه من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الالتزام بما يلي:
 1. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:
 - تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
 - توفير والالتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
 - الالتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.



- الالتزام بمعايير الموضوعية وبذل العناية المهنية والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل المتناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.
- 2. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيا ل مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المبينة في الدليل الصادرة عن البنك المركزي وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنويا على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1) مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، وعلى أن يتم تزويد البنك المركزي الأردني بتقارير التدقيق لأول مرة بغض النظر عن درجة تقييم المخاطر، وعلى أن تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة آليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتماداً على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعله وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والمنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك مالك كل ملاحظة.
- 3. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.
- 4. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية تأخذ كل ما ورد في النقطة (د) في البند سابقاً بعين الاعتبار، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.
- 5. يسمح باعتماد تقارير المدقق الداخلي والخارجي من قبل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات أو اللجنة القائمة مقامها، على أن يتم إطلاع المجلس على التقارير.
- 6. من الممكن الحصول على خدمات التدقيق الداخلي (Outsource) للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لجهة خارجية متخصصة مستقلة تماماً عن المدقق الخارجي المعتمد بهذا الخصوص، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص وأية تعليمات أخرى ذات صلة واحتفاظ لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس والمجلس نفسه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية هذه المتطلبات كحد أدنى.

القسم العاشر: المبادئ والسياسات وأطر العمل

- على المجلس أو من يفوض من لجانة اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة.
- على المجلس أو من يفوض من لجانة اعتماد المبادئ والسياسات وأطر العمل وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلي متطلبات أهداف الحاكمية والإدارة.
- على المجلس أو من يفوض من لجانة اعتماد منظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وأهداف الحاكمية والإدارة، وعلى أن تحدد كل سياسة الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال.
- يراعى لدى انشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها كمرجع لصياغة تلك السياسات.



القسم الحادي عشر: الهياكل التنظيمية

- على المجلس اعتماد الهياكل التنظيمية الهرمية واللجان وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تليها متطلبات أهداف الحاكمية والإدارة وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية.
- يراعى ضمان فصل المهام المتعارضة بطبيعتها ومتطلبات الحماية التنظيمية المتعلقة بالرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.

القسم الثاني عشر: المعلومات والتقارير

- على المجلس والإدارة التنفيذية العليا تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات والتمثلة بالمصادقية ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافقية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في المعيار (COBIT 5 – Enabling Information).
- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة المعلومات والتقارير، مع مراعاة تحديد مالكين لتلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالها وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، وعلى أن يتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

القسم الثالث عشر: الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية

لتكنولوجيا المعلومات

- على المجلس أو من يفوض من لجانته والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق أهداف الحاكمية والإدارة وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية.
- على المجلس أو من يفوض من لجانته والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وعلى أن يتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

القسم الرابع عشر: المعارف والمهارات والخبرات

- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات أهداف الحاكمية والإدارة ومتطلبات تعليمات البنك المركزي الأردني بشكل عام، وضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- على إدارة البنك توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه.
- على الإدارة التنفيذية في البنك الاستمرار برفد موظفيها ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلي ويحقق أهداف الحاكمية والإدارة.
- على الإدارة التنفيذية في البنك تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.



القسم الخامس عشر: منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات

- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.
- على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لمنظومة الأخلاق والممارسات المهنية المعتمدة من قبل المجلس بحيث تتضمن بالحد الأدنى منظومة الأخلاق المهنية الواردة في المعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته.
- على المجلس والإدارة التنفيذية العليا توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات على سبيل المثال لا الحصر.

القسم السادس عشر: اتفاقيات الإسناد (Outsourcing) مع الغير

على البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك التأكد من التزام الغير بتطبيق بنود التعليمات الخاصة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، وبما لا يعفي المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات بما في ذلك متطلبات التدقيق.

بيان عن مدى الالتزام بدليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)

يلتزم بنك الاتحاد بتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بحاكمية تكنولوجيا المعلومات.



القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2019



تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / 010932

الى مساهمي
بنك الاتحاد

(شركة مساهمة عامة محدودة)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الاتحاد (شركة مساهمة عامة محدودة) وشركاته التابعة المشار إليها "البنك أو المجموعة" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2019، وكل من قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إضافية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لبنك الاتحاد كما في 31 كانون الأول 2019 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للبنك في الأردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أمر التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبيد رأياً منفصلاً حولها.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك بناء عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.



تم تقديم وصف حول كيفية دراسة كل أمر من الأمور المشار إليها أدناه ضمن إجراءات التدقيق:

أمور التدقيق الرئيسية

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

1. انخفاض القيمة الدفترية للتسهيلات والتمويلات الائتمانية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9):

تدرج التسهيلات والتمويلات الائتمانية للمجموعة في قائمة المركز المالي بمبلغ 2.636 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2019. بلغ مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة 97 مليون دينار كما في هذا التاريخ، والذي يمثل مخصص بحوالي 23 مليون دينار عن تعرضات المرحلة (1) و(2)، ومخصص بحوالي 74 مليون دينار مقابل التعرضات المصنفة تحت المرحلة (3).

وتعد مراجعة انخفاض القيمة للتسهيلات والتمويلات الائتمانية أمراً هاماً لتدقيقنا نظراً لمقدارها (إذ تمثل نسبة تلك الموجودات حوالي 57% من إجمالي الموجودات) ويرجع ذلك إلى أهمية التقديرات والأحكام المستخدمة في تصنيف تلك التسهيلات والتمويلات الائتمانية في المراحل المختلفة وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة علاوة على تعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة الواردة في الإيضاح رقم (2) حول القوائم المالية الموحدة والمتعلق بالسياسات المحاسبية، والإيضاح رقم (4) الخاص بالأحكام والتقديرات الجوهرية التي تستخدمها الإدارة والإيضاح رقم (44) بشأن الإفصاحات حول مخاطر الائتمان.

تعترف المجموعة بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً للمرحلة (1) أو الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى

الحياة بالكامل للمرحلة (2). ويتعين رصد مخصص عن الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة بالكامل لأي أداة مالية إذا كانت مخاطر الائتمان عليها قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي. ويتم مقارنتها مع احتساب المخصصات حسب تعليمات البنك المركزي الأردني وقيد الأشد بينهما ويستثنى من ذلك التعرضات الائتمانية مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها أو أي ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني.

وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة تقدير مرجح للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياسها على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بموجب التعاقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها والناجمة من ترجيح سيناريوهات اقتصادية مستقبلية متعددة، مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأصل. ويستخدم البنك نماذج إحصائية لحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث تعد المتغيرات الرئيسية المستخدمة في هذه الحسابات هي احتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر والتعرض عند التعثر والواردة في الإيضاح رقم (44) حول القوائم المالية الموحدة.

لقد حصلنا على فهم تفصيلي لعمليات أعمال التسهيلات والتمويلات الائتمانية للمجموعة والسياسات المحاسبية عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد المالية رقم (9) بما في ذلك التقديرات المحاسبية الهامة والأحكام المستخدمة. لقد قمنا بإشراك خبراءنا المعنيين بالأمر لمساعدتنا في تدقيق نماذج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2019.

لقد اخترنا تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل عناصر التحكم ذات الصلة والتي تضمنت اختبار ما يلي:

- نظم الرقابة القائمة على النظام البنكي واليدوي بشأن الاعتراف في الوقت المناسب بالتسهيلات والتمويلات الائتمانية؛
- نظم الرقابة المتعلقة بنماذج حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- نظم الرقابة المتعلقة بتقديرات تقييم الضمان.
- نظم الرقابة المتعلقة بالحوكمة وعملية الموافقة على شروط انخفاض القيمة ونماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك التقييم المستمر الذي تجريه الإدارة.

لقد قمنا بفهم لطبيعة السلامة النظرية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقييمها من خلال إشراك خبراءنا المعنيين بالأمر لضمان امثاله للحد الأدنى من متطلبات المعيار. ولقد أجرينا اختباراً للصحة الحسابية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق إجراء عمليات إعادة الاحتساب حسب تعليمات المعيار وتعليمات البنك المركزي الأردني وقيد الأشد بينهما ويستثنى من ذلك التعرضات الائتمانية مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها أو أي ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني. قمنا بتقييم اتساق مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد انخفاض القيمة.

وفيما يتعلق بالمخصصات مقابل التعرضات المصنفة كمرحلة (1) والمرحلة (2)، فقد حصلنا على فهم لطبيعة منهجية المجموعة المتعلقة بتحديد المخصص وتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية وكفاية البيانات التي تستخدمها الإدارة. لقد أجرينا تقيماً لمدى ملاءمة تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناتج عن تصنيف التعرضات في مراحل مختلفة. ولقد قمنا بفحص مدى ملاءمة عملية التصنيف التي تقوم بها المجموعة لعينات من التعرض.



أمور التدقيق الرئيسية

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

لقد أجرينا مناقشات مع الإدارة بشأن الافتراضات المستقبلية التي تستعين بها إدارة المجموعة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، ثم قمنا بمقارنة الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة للعلن.

لقد قمنا باختيار عينات من التسهيلات والتمويلات الائتمانية وقيمتنا دقة التعرض لحسابات احتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر والتعرض عند التعثر المستخدمة من قبل الإدارة في حساباتهم للخسائر الائتمانية المتوقعة.

قمنا باختيار عينات لبعض المخاطر من التسهيلات والتمويلات الائتمانية التي تم تحديدها على أنها فردية وفحصنا تقدير الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية، وقيمتنا بتقييم معقوليتها وتقييم حسابات المخصصات الناتجة. علاوة على ذلك، لقد فحصنا بشكل دقيق التقديرات والافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة حول حساب الخسائر بافتراض التعثر للتعرض ذات الانخفاضات الفردية من خلال اختبار قابلية التنفيذ وكفاية تقييم الضمانات الأساسية والاسترداد المقدّر عند التعثر.

ولقد قمنا أيضاً بتقييم دقة الإفصاحات الواردة بالقوائم المالية الموحدة لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يتم تقييم محفظة الشركات الخاصة بالتسهيلات والتمويلات الائتمانية بشكل فردي للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويقتضي ذلك من الإدارة تجميع المعلومات المستقبلية النوعية والكمية المعقولة والداعمة أثناء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان أو أثناء تقييم معايير انخفاض قيمة الائتمان للتعرض. وقد يتضمن حكم الإدارة كذلك التفاوض عن تحديد الفئات يدوياً ووفقاً لسياسات المجموعة.

يتم تنفيذ قياس قيم الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعرضات الأفراد والمصنفة ضمن المرحلة (1) والمرحلة (2) بواسطة النماذج اليدوية.

يتم تصنيف تعرضات الأفراد على أنها منخفضة القيمة بمجرد وجود شكوك حول قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته نحو السداد للمجموعة وفقاً للشروط التعاقدية الأصلية.

يتم قياس التسهيلات والتمويلات الائتمانية منخفضة القيمة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما في ذلك الأسعار السوقية الملحوظة أو القيمة العادلة للضمان. ويتم احتساب خسارة انخفاض القيمة على أساس النقص في التسهيلات والتمويلات الائتمانية المدرجة بالقيمة الحالية صافية من التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي بعد مقارنتها مع تعليمات البنك المركزي الأردني لاحتساب المخصصات وقيود الأشد بينهما ويستثنى من ذلك التعرضات الائتمانية مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها أو أي ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني. وتتضمن العوامل التي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد خسائر انخفاض القيمة الحسابات التي خضعت للتقييم الفردي القروض الإجمالية للعميل، وتقييم المخاطر، وقيمة الضمان، واحتمال التملك التام والتكاليف المترتبة على استرداد الديون.



أمور التدقيق الرئيسية

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

لقد ارتكنا منهجنا في التدقيق على الضوابط التكنولوجية ومن ثم فقد تم تحديد الإجراءات التالية لإجراء اختبار على عملية الحصول والضوابط المتعلقة بالأنظمة التكنولوجية.

لقد أجرينا اختباراً على الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بعناصر التحكم الآلي والمعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي والتي تغطي الأمور المتعلقة بأمن الدخول إلى الوسائل التكنولوجية وتغييرات البرامج ومراكز البيانات وعمليات الشبكة.

لقد راجعنا المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي المستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية المتعلقة بمنطقها الحاسوبي في التقارير.

لقد أجرينا اختبارات على عناصر الضوابط الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجوهرية ذات الصلة بإدارة أساليب الأعمال.

2. أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعملية إعداد البيانات المالية

لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية كـ مجال التركيز نظراً لكبر وتنوع حجم المعاملات التي تتم معالجتها يومياً بواسطة البنك والتي تعتمد على التشغيل الفعال للضوابط اليدوية الآلية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. وتنطوي إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة على مخاطر تتعلق بعدم تصميمها تصميمياً دقيقاً ولا عملها بشكل فعال. على وجه الخصوص، فإن الضوابط ذات الصلة المدمجة تعد ضرورية للحد من احتمال الاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبيد أي نوع من التأكيد أو استنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيّم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن إعداد القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكينها من إعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة بصورة عامة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بأن تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الأخطاء عن احتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين استناداً لهذه القوائم المالية الموحدة.



كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال، التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهريّة من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهريّة من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.
- بتقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للشركات وأنشطة العمل ضمن المجموعة "البنك وشركاته التابعة" لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والأداء حول تدقيق المجموعة. نبقي المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليّتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم ذكر أمر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها أن تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

16 شباط 2020

أحمد فتحي شتيوي

إجازة رقم (1020)

Deloitte & Touche (M.E.)

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)

010105



قائمة (أ)

31 كانون الأول		إيضاح	
2018	2019		
دينار	دينار		
الموجودات			
333,205,500	563,867,223	5	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
248,264,111	330,805,729	6	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,258,890	3,000,000	7	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
13,478,492	16,535,618	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
2,277,918,456	2,635,851,371	9	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
28,530,920	32,313,468	10	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
765,692,190	765,573,933	11	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
376,618	354,022	12	استثمار في شركة حليفة
74,486,185	72,138,592	13	ممتلكات ومعدات - بالصافي
11,957,746	12,891,744	ب/21	موجودات ضريبية مؤجلة
-	26,517,873	43	موجودات حق استخدام
22,186,281	24,409,882	14	موجودات غير ملموسة - بالصافي
87,713,743	95,416,530	15	موجودات أخرى
<u>3,868,069,132</u>	<u>4,579,675,985</u>		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
96,687,828	149,997,070	16	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,988,949,545	3,575,967,461	17	ودائع عملاء
141,814,536	185,698,024	18	تأمينات نقدية
85,236,262	65,169,905	19	أموال مقترضة
1,232,609	930,224	20	مخصصات متنوعة
-	25,451,501	43	التزامات عقود تأجير
18,199,119	20,634,229	أ/21	مخصص ضريبة الدخل
68,702,089	76,583,458	22	مطلوبات أخرى
<u>3,400,821,988</u>	<u>4,100,431,872</u>		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي البنك			
160,000,000	160,000,000	23	رأس المال المكتتب به والمدفوع
80,213,173	80,213,173	23	علوّة إصدار
49,410,187	56,257,522	24	احتياطي قانوني
34,279,172	38,833,125	24	احتياطي اختياري
(727,049)	372,413	26	احتياطي القيمة العادلة
<u>53,566,049</u>	<u>51,596,833</u>	27	أرباح مدوّرة
376,741,532	387,273,066		مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك
90,505,612	91,971,047		حقوق غير المسيطرين
467,247,144	479,244,113		مجموع حقوق الملكية
<u>3,868,069,132</u>	<u>4,579,675,985</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (50) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.



قائمة (ب)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاح	
2018	2019		
دينار	دينار		
216,761,089	252,884,755	30	الفوائد والعوائد الدائنة
88,809,011	116,446,250	31	الفوائد والمصاريف المدينة
127,952,078	136,438,505		صافي إيرادات الفوائد والعوائد
23,849,404	25,990,001	32	صافي إيرادات العمولات
151,801,482	162,428,506		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
5,854,006	6,964,464	33	أرباح عملات أجنبية
(2,455,797)	239,567	34	أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
(3,037)	71,875		صافي أرباح (خسائر) بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأه
1,026,133	1,039,085	35	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,337,196	1,469,127	36	إيرادات أخرى
157,559,983	172,212,624		إجمالي الدخل
43,123,071	46,521,562	37	نفقات موظفين
11,025,351	12,620,578	13 و 14	استهلاكات وإطفاءات
24,810,494	28,911,804	38	مصاريف أخرى
-	3,316,267	43	استهلاك موجودات حق الاستخدام
3,894,694	574,032	43	مصرف الإيجار
-	918,592	43	تكاليف التمويل
10,935,812	17,306,333	28	مصرف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
200,000	(476,769)	15	مصرف مخصص تدني عقارات مستلمة
1,048,709	1,161,541	20	مصرف مخصصات متنوعة
95,038,131	110,853,940		إجمالي المصروفات
62,521,852	61,358,684		الربح من التشغيل
8,356	(12,596)		حصة البنك من (خسائر) أرباح شركة حليفة
62,530,208	61,346,088		الربح للسنة قبل الضريبة - قائمة (هـ)
(21,444,297)	(23,329,865)	أ/21	ضريبة الدخل
41,085,911	38,016,223		الربح للسنة - قائمة (ج) و(د)
			ويعود إلى:
35,736,582	31,613,674		مساهمي البنك
5,349,329	6,402,549		حقوق غير المسيطرين
41,085,911	38,016,223		
فلس / دينار	فلس / دينار		
-/223	-/198	39	حصة السهم الأساسية والمخفضة للسهم من الربح للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (50) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.



قائمة (ج)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2018	2019	
دينار	دينار	
41,085,911	38,016,223	الربح للسنة - قائمة (ب)
		ينود الدخل الشامل
		ينود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الأرباح أو الخسائر
(2,104,192)	1,320,628	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة بعد الضريبة
38,981,719	39,336,851	إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)
		الدخل الشامل للسنة العائد إلى:
33,650,791	32,845,461	مساهمي البنك
5,330,928	6,491,390	حقوق غير المسيطرين
38,981,719	39,336,851	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (50) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

إجمالي حقوق المالكة	حقوق غير المستثمرين	مجموع حقوق الملكية	أرباح محدوة *	مخاطر مصرفية				علاوة إصدار	رأس المال المكتتب به والمضموع
				القيمة العادلة	مخاطر عامة	الاحتياطي اختيائي	قانوني		
ديار	ديار	ديار	ديار	ديار	ديار	ديار	ديار	ديار	ديار
467,247,144	90,505,612	376,741,532	53,566,049	(727,049)	-	34,279,172	49,410,187	80,213,173	160,000,000
39,336,851	6,491,390	32,845,461	31,613,674	1,231,787	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	(11,401,288)	-	-	4,553,953	6,847,335	-	-
(26,628,426)	(4,228,426)	(22,400,000)	(22,400,000)	-	-	-	-	-	-
-	-	-	132,325	(132,325)	-	-	-	-	-
(711,456)	(797,529)	86,073	86,073	-	-	-	-	-	-
479,244,113	91,971,047	387,273,066	51,596,833	372,413	-	38,833,125	56,257,522	80,213,173	160,000,000
458,511,033	87,887,985	370,623,048	43,243,353	1,191,589	14,034,670	29,271,414	42,668,849	80,213,173	160,000,000
(11,662,089)	(122,931)	(11,539,158)	(11,539,158)	-	-	-	-	-	-
-	-	-	14,034,670	-	(14,034,670)	-	-	-	-
446,848,944	87,765,054	359,083,890	45,738,865	1,191,589	-	29,271,414	42,668,849	80,213,173	160,000,000
38,981,719	5,330,928	33,650,791	35,736,582	(2,085,791)	-	-	-	-	-
-	-	-	(11,749,096)	-	-	5,007,758	6,741,338	-	-
(18,602,635)	(2,602,635)	(16,000,000)	(16,000,000)	-	-	-	-	-	-
-	-	-	(167,153)	167,153	-	-	-	-	-
19,116	12,265	6,851	6,851	-	-	-	-	-	-
467,247,144	90,505,612	376,741,532	53,566,049	(727,049)	-	34,279,172	49,410,187	80,213,173	160,000,000

* لا يمكن التصرف بمبلغ 11,210,810 دينار من الأرباح المدورة كما في 31 كانون الأول 2019 (10,380,457 دينار كما في 31 كانون الأول 2018) والتي تمثل موجودات صريية مؤجلة، وبناء على تعليمات البنك المركزي الأردني بحظر التصرف بها إلى بموافقة مسبقة منه.

* يشمل رصيد المدورة مبلغ 437,154 دينار والذي يمثل أرباح غير متحققة تخص فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

- يحظر التصرف بالمفاضل من رصيد احتياطي المخاطر المصرفية العامة الدائري والمتحققة تحت مرقفات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من 31 كانون الأول 2019 و 108,397 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 والخاص ببنك صفوة الإسلامي إلى بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

تعتبر الرياضات المرهقة من رقم (1) إلى رقم (50) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها تقرير المدقق المرفق.





قائمة (هـ)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاح	
2018	2019		
دينار	دينار		
الأنشطة التشغيلية			
62,530,208	61,346,088		الربح قبل الضريبة - قائمة (ب)
			تعديلات بنود غير نقدية
11,025,351	12,620,578	13 و 14	استهلاك وإطفاءات
10,935,812	17,306,333	28	مخصص خسائر ائتمانية موقعة
-	3,316,267	43	استهلاك موجودات حق الاستخدام
-	918,592	43	الفوائد على التزامات التأجير
200,000	(476,769)	15	(وفر) / مخصص تدني عقارات مستملكة
1,002,899	(208,190)	34	(أرباح) خسائر موجودات مالية غير متحققة
315,651	445,414	38	خسائر بيع ممتلكات ومعدات
-	6,360		خسائر تقييم قروض محولة
1,048,709	1,161,541	20	مخصصات متنوعة
(8,356)	12,596	12	حصة البنك من (خسائر) أرباح شركة حليفة
(208,038)	383,477	36 و 38	خسائر (أرباح) بيع موجودات مستملكة ولاء لديون مستحقة
(1,914,563)	(2,287,622)	33	تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
84,927,673	94,544,665		الربح قبل التغير في الموجودات والمطلوبات
التغير في الموجودات والمطلوبات			
(736,983)	2,377,264		النقص (الزيادة) في الأرصدة مقيدة السحب
(6,972,111)	(2,848,936)		(الزيادة) في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
4,065,637	1,259,461		النقص في الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر
8,500,000	34,073,000		النقص في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر
(221,433,607)	(376,461,538)		(الزيادة) في التسهيلات وتمويلات ائتمانية المباشرة
(25,403,942)	(8,764,299)		(الزيادة) في الموجودات الأخرى
297,613,624	587,017,916		الزيادة في ودائع العملاء
(68,274,174)	43,883,488		الزيادة (النقص) في تأمينات نقدية
17,074,372	9,031,577		الزيادة في مطلوبات أخرى
89,360,489	384,112,598		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة والمخصصات المدفوعة
(18,402,776)	(21,725,107)	1/21	ضريبة الدخل المدفوعة
(50,715)	(1,463,926)	20	مخصصات متنوعة مدفوعة
70,906,998	360,923,565		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية			
(603,655)	(2,565,565)		(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الترخ
115,610,315	199,722,310	11	المستحق من موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(263,084,420)	(199,514,025)	11	(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(11,949,707)	(7,430,869)	13	(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات عن حساب شراء ممتلكات ومعدات
408,117	524,933	13	المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
(4,558,579)	(6,036,063)	14	(الزيادة) في موجودات غير ملموسة
-	(3,918,611)	43	دفعات سداد أصل التزام التأجير
-	(234,176)	43	إعادة سداد جزء من فائدة التزام التأجير
9,000	10,000	12	توزيعات نقدية مقبوضة في شركة حليفة
(164,168,929)	(19,442,066)		صافي (الاستخدامات) النقدية في الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية			
(18,522,953)	(26,577,548)		أرباح موزعة على المساهمين
(2,975,733)	(20,066,357)		(النقص) في أموال مقترضة
19,116	(711,456)		أثر استبعاد شركة تابعة
(21,479,570)	(47,355,361)		صافي (الاستخدامات) النقدية في الأنشطة التمويلية
(114,741,501)	294,126,138		صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
1,914,563	2,287,622	33	تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
600,016,203	487,189,265		النقد وما في حكمه في بداية السنة
487,189,265	783,603,025	40	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (50) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.



1. معلومات عامة

- إن بنك الاتحاد شركة مساهمة عامة أردنية تأسس خلال عام 1978. بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة (1964)، ومركزه الرئيسي مدينة عمان هذا وقد تم تحويله إلى بنك خلال عام 1991.
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها تسعة واربعون فرعاً والشركات التابعة في الأردن.
- إن أسهم البنك مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية - الأردن.
- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل لجنة التدقيق بتاريخ 30 كانون الثاني 2020 بموجب تفويض من قبل مجلس إدارة البنك وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2. أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.
- إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:
 - أ. يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني أيهما أشد، أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
 - تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
 - عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الاحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدة وتؤخذ النتائج الأشد.
 - ب. يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
 - ج. تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين أول 2018 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2019. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 سيتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتباراً من العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2029.
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغيير في قيمتها العادلة.



- ان الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 وباستثناء أثر ما يرد في الإيضاح (3 - أ) و(ب).

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة لها والخاضعة لسيطرتها، وتحقق السيطرة عندما يكون للشركة السيطرة على الشركة المستثمر فيها وتكون الشركة معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوق لقاء مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويمكن البنك من استخدام سلطته على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها.
- يعيد البنك تقييم مدى سيطرته على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الوقائع والظروف تشير إلى وجود تغييرات على عناصر السيطرة المذكورة أعلاه.
- عندما تكون حقوق التصويت لدى بنك ما أقل من حقوق الأغلبية في الشركة المستثمر فيها، ويتمتع البنك بالسلطة على الشركة المستثمر فيها عندما يمتلك حقوق تصويت كافية تمنحها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالشركة المستثمر فيها من جانب واحد. ينظر البنك في جميع الوقائع والظروف ذات العلاقة عند قيامها بتقييم ما إذا كانت حقوق التصويت التي يملكها كافية لكي تمنحه السلطة على الشركة المستثمر فيها ام لا، ويشمل ذلك:
 - حجم ما يملكه البنك من حقوق تصويت مقابل حجم ما يملكه حملة حقوق التصويت الآخرين وتوزيعها فيما بينهم.
 - حقوق التصويت المحتملة المملوكة للبنك.
 - الحقوق الناشئة من جراء أي ترتيبات تعاقدية أخرى.
 - أي وقائع أو ظروف أخرى تشير إلى أن الشركة قادرة أو غير قادرة في الوقت الحالي على توجيه الأنشطة ذات الصلة حين يقتضي الأمر اتخاذ القرار. بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.
- يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة.
- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.
- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة بقائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيها السيطرة على الشركات التابعة.
- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة. يتم إظهار حقوق غير المسيطرين في صافي موجودات الشركات التابعة في بند منفصل ضمن قائمة حقوق الملكية للبنك.

يملك البنك كما في 31 كانون الأول 2019 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	راس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها	مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات	مجموع الإيرادات	مجموع المصروفات
	دينار	%				دينار	دينار	دينار	دينار
شركة الاتحاد للوساطة المالية	5.000.000	100	وساطة مالية	2006	الأردن	11,657,187	1,200,147	999,518	479.210
شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	7.500.000	100	تأجير تمويلي	2015	الأردن	12.590.134	4.531.941	1.300.252	819.705
شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	65.562.636	58	تملك الأسهم والسندات والحصص بالشركات واقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك	2016	الأردن	113.970.382	7.051	4.325.574	8.242
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	100.000	100	تصنيع وبرمجة وإعداد وتطوير وتوريد برامج	2019	الأردن	100.000	-	-	-



وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها ؛
 - تتعرض للعوائد المتغيرة، أو لها الحق في العوائد المتغيرة، الناتجة من ارتباطاتها مع المنشأة المستثمر بها ؛ و
 - لها القدرة على استعمال سلطتها للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.
- ويعيد البنك تقديره بشأن ما إذا كان يسيطر على الشركات المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من الشركات المستثمر بها، فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة الشركة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. وبأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى ؛
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى ؛ و
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك، أو لا يترتب عليه، مسؤولية عالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة، بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

عندما يفقد البنك السيطرة على أي من الشركات التابعة، يقوم البنك بـ:

- إلغاء الاعتراف بوجودات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) ومطلوباتها ؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي حصة غير مسيطر عليها ؛
- إلغاء الاعتراف بفرق التحويل المتراكم المقيد في حقوق الملكية ؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم ؛
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به ؛
- إلغاء الاعتراف بأي فائض أو عجز في قائمة الأرباح أو الخسائر ؛
- إعادة تصنيف بحقوق ملكية البنك المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الأخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المدورة كما هو ملائم.

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، وإذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

تمثل حقوق غير المسيطرين الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق ملكية الشركات التابعة.

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.



صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصرفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و"مصرفات فوائد" في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الاقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصرفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية ائتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية ائتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية ائتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصرفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصرفات الفوائد.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصرفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض. تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصرفات وأرباح أسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصرفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.



تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الاقتصادي حيثما لا تُطبَّق محاسبة التحوط في "صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر". ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة، تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الأرباح أو الخسائر كبنء متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الاستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوط، بما في ذلك أي عدم فعالية تحوطية مدرجة في قائمة الأرباح أو الخسائر، في نفس البند كبنء متحوط له يؤثر على قائمة الأرباح أو الخسائر.

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم، أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند أرباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات أرباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنَّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) ؛
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام).

بعد الاعتراف الأولي، سيتم أخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام أو عند إلغاء الاعتراف من تلك الأداة.



الموجودات المالية

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة؛
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والاستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، في الدخل الشامل الآخر؛ و
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم وتصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.



إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحود عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

يأخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بـ"سيناريوهات الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحافظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك ؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر ؛ و
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخراً هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتصحيح والبيع ؛ أو



- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغييرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة أدها.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الأرباح أو الخسائر ؛ و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الأرباح أو الخسائر. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات ؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر ؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سرينشاً بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

التدني

يقوم البنك بالاعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.
- تسهيلات ائتمانية مباشرة (قروض ودفوعات مقدمة للعملاء).



- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أوراق أدوات الدين).
 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
 - تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).
- لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية.
- باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالاعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو
 - الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.
- يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.
- تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعال للأصل.
- بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل ؛ و
- بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحاً منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.
- يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.
- عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الاحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدة وتؤخذ النتائج الأشد ويستثنى من الاحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي " متدني ائتمانياً " عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد ؛
- قيام البنك بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً ؛ أو
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخضم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.



وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقرض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى ائتمانياً عند منح المقرض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض انخفاضاً كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدنى ائتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات احتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يوماً من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغييرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقرض عن السداد لأكثر من 90 يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقرض التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد انتهاك العميل حداً محدداً أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقرض التزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجة لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لانخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.



عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الاستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الاحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبير.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الاستشرافية الاتفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الأفراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناءً على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:

- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر احتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الأفراد، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى.

وكصمام أمان عند تجاوز استحقاق أصل لأكثر من (45) يوماً، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة ائتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض



(تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. وفقاً لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط.

- العوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغيير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغيير في أسعار الفائدة، أو الاستحقاق، أو المواعيد. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، إذن ؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخضم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الاعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدي ائتمانياً. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخضم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدره على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الاعتراف، فإن تقدير احتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الاعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الاحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالاعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة احتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالاعتراف بالأصل المالي وبأية اقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المترابطة والتي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمترابطة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المترابطة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر لاحقاً.



الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب: فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدية.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدية بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات حقوق الملكية

رأس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

أسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تعديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.



في تاريخ الإصدار، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمّنة ذات صلة، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية (1) مدتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
- عند الاعتراف الأولي، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الالتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الاعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي إذا:

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك؛ أو
- كان الالتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقيم أداءها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخلياً على هذا الأساس ؛ أو
- إذا كان الالتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغييرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر الائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغييرات في القيمة العادلة للالتزام في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، ولا يعاد تصنيف التغييرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر الائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الأرباح أو الخسائر. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغييرات في مخاطر الائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، فإن البنك يقيم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.



مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال، انظر "صافي إيرادات الفوائد" أعلاه.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغى الاعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة اختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهرى لشروط الالتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالالتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفاقر (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الأرباح أو الخسائر على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لالتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهراً. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهراً. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.



عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئياً بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً:

- بمبلغ مخصص للخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنها تُقاس لاحقاً:

- بمبلغ مخصص للخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أعلى.

تُعرض الالتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك، لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط باستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

عند بداية علاقة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر واستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له، والتي تليي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية:

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.



يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تدمج معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الاعتراف بالبند غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحولات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبند غير المالية، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفاً القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس رشيد (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط، يستبعد البنك من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوط بالقيمة العادلة

يُعترف بتغيير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الأرباح أو الخسائر فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تُعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الأرباح أو الخسائر. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الأرباح أو الخسائر بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الأرباح أو الخسائر بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوط التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر، محصوراً بالتغيير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أُعيد تدويرها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.



يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة، ويُحسب التوقف بأثر مستقبلي. تبيقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها إن وجد، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية التالية:

%	
2 - 4	مباني
7 - 15	معدات وأجهزة وأثاث
15	وسائط نقل
20	أجهزة الحاسب الآلي

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.
- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً، يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أعراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).



إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى (1)** وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
- مدخلات المستوى (2)** وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- مدخلات المستوى (3)** وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنزيل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في المملكة الأردنية الهاشمية.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المعقولة.
- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.
- يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).



المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحفوظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، عقود خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عقود إعادة الشراء أو البيع

- يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصرف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
- أما الموجودات المشتراة مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة لقاء هذه الموجودات ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد، كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستلمة لقاء ديون والتي مضى على استملكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين أول 2018 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2019. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 يتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستلمة وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتباراً من العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2029.

الموجودات غير الملموسة

- تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراه بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة باستخدام طريقة القسط الثابت خلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ الشراء. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.
- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في نفس الفترة.
- تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وأنظمة الحاسب الآلي وخصه بنك صفوة وودائع العملاء وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت من 3 إلى 7 سنوات. وفيما يتعلق برخصة بنك صفوة الإسلامي عمرها الزمني غير محدد ولا يتم إطفاءها بل يتم احتساب فيما إذا كان هنالك تدني في قيمتها.



التدني في الموجودات غير المالية:

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات. في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات. المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل - مطروحاً منها تكاليف البيع - أو قيمة استخدامه أيهما أكبر. يتم تسجيل كافة خسائر التدني في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك أو الإطفاء إذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة.

تملك شركات تابعة والشهرة

- يتم تسجيل تملك شركات تابعة باستخدام طريقة التملك. يتم احتساب كلفة التملك بالقيمة العادلة للمبالغ الممنوحة بتاريخ التملك بالإضافة إلى قيمة حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة.
- يتم تسجيل حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة بقيمتها العادلة أو بحصتهم من صافي موجودات الشركة المملوكة. يتم تسجيل التكاليف المتعلقة بعملية التملك كمصاريف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.
- يتم تسجيل الشهرة بالكلفة، والتي تمثل زيادة المبالغ الممنوحة بالإضافة إلى قيمة حقوق غير المسيطرين عن صافي القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المملوكة بعد انقاص قيمة التدني.
- تقوم المجموعة بمراجعة الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المملوكة للتأكد من أن تصنيفها قد تم وفقاً للظروف الاقتصادية والشروط التعاقدية المتعلقة بهذه الموجودات والمطلوبات بتاريخ التملك.

استثمار في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس فيها البنك تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، وغير محتفظ بها للمتاجرة وتظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- تظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة ضمن قائمة المركز المالي بالكلفة، بالإضافة إلى حصة البنك من التغيرات في صافي موجودات الشركة الحليفة. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات حليفة كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الحليفة ولا يتم إطفائها. يتم تسجيل حصة البنك من أرباح الشركات الحليفة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في حال وجود تغير على حقوق ملكية الشركة الحليفة فإنه يتم إظهار هذه التغيرات إن وجدت في قائمة التغيرات في حقوق الملكية للبنك. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة بحدود حصة البنك في الشركات الحليفة.

العملات الأجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة، يُعبّر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك، وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعة للبنك، وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها. تُسجل المعاملات بعملة غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي، يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.



- تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.

فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / إلى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الاستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند استبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع أجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلاً مالياً)، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عقود الإيجار

السياسة المحاسبية المتبعة ابتداءً من الأول من كانون الثاني 2019

البنك كمستأجر

يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار عند البدء في العقد. يعترف البنك بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعروفة على أنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة، وبالنسبة لهذه العقود، يقوم البنك بالاعتراف بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه الاستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار، مخصومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار، وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، يقوم البنك باستخدام معدل اقتراضه الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة)، مطروحاً منها حوافز الإيجار مستحقة القبض ؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية ؛
- سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات ؛ و
- دفع غرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.



يتم عرض التزامات الإيجار كبنء منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم لاحقاً قياس التزامات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

يتم إعادة قياس التزامات الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:

- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل.

لم يقم البنك بإجراء أي من هذه التعديلات خلال الفترات المعروضة.

يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصل (أيهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام، والذي يعكس أن البنك يتوقع ممارسة خيار الشراء، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم استهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل. ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بداية عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام كبنء منفصل في قائمة المركز المالي الموحد.

يطبق البنك المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في "نفقات أخرى" في قائمة الأرباح أو الخسائر.

البنك كمؤجر

يقوم البنك بالدخول في عقود إيجار كمؤجر فيما يتعلق ببعض عقاراته الاستثمارية.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يكون البنك فيها مؤجراً كإيجارات تمويل أو تشغيل. في حال كانت شروط عقد الإيجار تنقل كل مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي ويتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود الإيجار التشغيلية.

عندما يكون البنك مؤجراً وسيطاً، فهو يمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين. يتم تصنيف عقد الإيجار من الباطن على أنه تمويل أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.

يتم الاعتراف بإيرادات التأجير من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذي الصلة. تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار الشركة في عقود الإيجار. يتم تخصيص إيرادات عقود التأجير التمويلي للفتترات المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار البنك القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.

عندما يتضمن العقد مكونات تأجير ومكونات أخرى غير التأجير، يطبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) لتوزيع المبالغ المستلمة أو التي ستم استلامها بموجب العقد لكل مكون.



السياسة المحاسبية المتبعة حتى 31 كانون الأول 2018

تصنف عقود الإيجار كإيجارات تمويلية عندما تنص شروط الإيجار على تحويل جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالتملك المستأجر بشكل جوهري. أما جميع عقود الإيجار الأخرى فتصنف كإيجارات تشغيلية.

البنك كمؤجر

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي الاستثمار في عقود الإيجار. يتم توزيع إيرادات عقود التأجير التمويلي للفترات المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي الاستثمارات القائمة فيما يتعلق بعقود الإيجار.

يتم الاعتراف بالدخل من الإيجارات التشغيلية باستخدام طريقة القسط الثابتة على مدى عمر الإيجار. كما تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في مناقشة وترتيب العقد التشغيلي إلى القيمة الدفترية للموجودات المؤجرة وتفيد وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمستأجر

تسجل الموجودات المقنتاة من خلال عقود الإيجار التمويلية عند الاعتراف الأولي بقيمتها العادلة عند بداية عقد الإيجار أو بالقيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار، أيهما أقل. كما يتم تسجيل مطلوبات التأجير التمويلي بنفس القيمة، ويتم عرض هذه الالتزامات في قائمة المركز المالي كمطلوبات تأجير تمويلي.

يتم توزيع دفعات الإيجار بين مصاريف تمويل وتخفيض مطلوبات التأجير التمويلي من أجل تحقيق معدل فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من مطلوبات التأجير التمويلي، ويتم الاعتراف بمصاريف التمويل مباشر في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار التشغيلي كمصروف وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار، باستثناء الحالات التي يكون فيها أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه الإستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصل المؤجر. يتم الاعتراف بالإيجارات الطارئة الناشئة عن عقود الإيجار التشغيلية كمصروف في الفترة التي يتم تكبدها فيها. في حالة تم استلام حوافز إيجار للدخول في عقود إيجار تشغيلية، يتم الاعتراف بهذه الحوافز كالتزام. يتم الاعتراف بالفوائد الكلية للحوافز على أنها تخفيض لمصروف الإيجار على أساس القسط الثابت، إلا إذا كان هناك أساس منتظم أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه الإستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصل المؤجر.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ اقتنائها.



3. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ. تعديلات لم ينتج عنها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2019 أو بعد ذلك التاريخ، في إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة والسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية.

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة	المعايير الجديدة والمعدلة
<p>تشمل التحسينات تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (3) "اندماج الأعمال" و(11) "الترتيبات المشتركة" ومعايير المحاسبة الدولية رقم (12) "ضرائب الدخل" و(23) "تكاليف الاقتراض" وكما يلي:</p> <p>معايير المحاسبة الدولية رقم (12) "ضرائب الدخل"</p> <p>توضح التعديلات أنه يتوجب على المنشأة الاعتراف بتبعات ضريبة الدخل على الأرباح الموزعة في قائمة الأرباح أو الخسائر أو قائمة الدخل الشامل الآخر أو قائمة حقوق الملكية وفقاً للمكان الذي اعترفت فيه المنشأة بالمعاملات التي ولدت الأرباح القابلة للتوزيع. هذا هو الحال بصرف النظر عما إذا كانت معدلات الضريبة المختلفة تنطبق على الأرباح الموزعة وغير الموزعة.</p> <p>معايير المحاسبة الدولية رقم (23) "تكاليف الاقتراض"</p> <p>توضح التعديلات أنه في حال بقي اقتراض قائماً بعد أن يكون الأصل المرتبط بهذا الاقتراض جاهزاً للاستخدام المقصود أو البيع، يصبح هذا الاقتراض جزءاً من الأموال التي تقترضها المنشأة عموماً عند حساب معدل الرسملة على القروض العامة.</p> <p>المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) "اندماج الأعمال"</p> <p>توضح التعديلات أنه عندما تحصل المنشأة على السيطرة على نشاط تجاري مشترك، تطبق المنشأة متطلبات اندماج الأعمال التي تم تحقيقها على مراحل، بما في ذلك إعادة قياس حصتها السابقة في العملية المشتركة بالقيمة العادلة. يتم إعادة قياس الحصص السابقة متضمنة أي موجودات ومطلوبات وشهرة غير معترف بها تتعلق بالعملية المشتركة.</p> <p>المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) "الترتيبات المشتركة"</p> <p>توضح التعديلات أنه عندما يكون هنالك طرف يشارك في العملية المشتركة ولكن لا يمتلك سيطرة مشتركة على مثل هذه العملية المشتركة، لا يترتب على المنشأة إعادة تقييم حصصها السابقة في العملية المشتركة.</p> <p>يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)، والأسس الضريبية، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والمنافع الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم تيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وهي تتناول على وجه التحديد:</p> <ul style="list-style-type: none">• ما إذا كانت المعالجة الضريبية يجب أن تعتبر بشكل إجمالي؛• افتراضات تتعلق بإجراءات فحص السلطات الضريبية؛• تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)، والأساس الضريبي، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والإعفاءات الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة؛• وأثر التغييرات في الوقائع والظروف.	<p>التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2015 – 2017</p> <p>تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (23) عدم التيقن حول معالجة ضريبة الدخل.</p>



المعايير الجديدة والمعدلة

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية".

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الاستثمار في المنشآت الحليفة والمشارك المشتركة".

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (19) "منافع الموظفين".

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

تتعلق هذه التعديلات بمزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي، حيث تم تعديل المتطلبات الحالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) فيما يتعلق بحقوق إنهاء الخدمة وذلك للسماح بالقياس بالتكلفة المطفأة (أو بناءً على نموذج الأعمال، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) حتى في حالة مدفوعات التعويضات السلبية.

تتعلق هذه التعديلات بالحصص طويلة الأجل في المنشآت الحليفة والمشارك المشتركة. وتوضح هذه التعديلات أن المنشأة تقوم بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" للحصص طويلة الأجل في منشأة حليفة أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك في حال لم تطبق طريقة حقوق الملكية بشأنها.

تتعلق هذه التعديلات فيما يتعلق بالتعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات.

ب. تعديلات أثرت على القوائم المالية الموحدة للبنك:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "عقود الإيجار"

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "الإيجارات" الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (4) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) "عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) "تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار".

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) في كانون الثاني 2016 وهو ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019. ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على أن جميع عقود الإيجار والحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بها يجب أن يتم الاعتراف بها عموماً في المركز المالي للبنك، ما لم تكن المدة 12 شهراً أو أقل أو عقد إيجار لأصول منخفضة القيمة. وبالتالي، فإن التصنيف المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي (17) "الإيجارات" في عقود التأجير التشغيلي أو التمويلي تم إلغاؤه بالنسبة للمستأجرين. لكل عقد إيجار، يعترف المستأجر بالتزام مقابل التزامات الإيجار المتكبدة في المستقبل. في المقابل، يتم رسملة الحق في استخدام الأصل المؤجر، وهو ما يعادل عموماً القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مضافاً إليها التكاليف المنسوبة مباشرة والتي يتم إطفائها على مدى العمر الإنتاجي.

اختر البنك استخدام المنهج المبسط والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (16) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد إيجار على حده)، تم قياس الحق في استخدام الأصول المؤجرة عموماً بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة.

تم قياس موجودات حق الاستخدام بمبلغ مساو للالتزامات الإيجار، بعد أن تم تعديله بأي مدفوعات تأجير مدفوعة مسبقاً أو مستحقة تتعلق بعقد إيجار معترف به في قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2018 ولم ينتج قيد أية تعديلات على الأرباح المدورة كما في الأول من كانون الثاني 2019 بموجب هذه الطريقة. لم يكن هناك عقود إيجار متدنية تتطلب إجراء تعديل على موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي.

تتعلق موجودات حق الاستخدام المعترف بها لعقارات مستأجرة كما في 31 كانون الأول 2019.



إن صافي الأثر الناتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) على الأرصدة الإفتتاحية كما يلي:

أول كانون الثاني 2019 (المعدل)	الزيادة / النقص	31 كانون الأول 2018	
دينار	دينار	دينار	
24.915.513	24.915.513	-	موجودات حق استخدام
513.246	(1.156.392)	1.669.638	أرصدة مدينة أخرى
23.767.069	23.767.069	-	التزامات عقود تأجير

أنشطة التأجير للبنك وآلية المعالجة المحاسبية لها:

يقوم البنك باستئجار عقارات للاستخدام في أنشطته الاعترافية وفي العادة تكون عقود الإيجار لفترات ثابتة تتراوح من سنة إلى ثلاثين سنة، وقد يتضمن بعضها خيارات تمديد ويتم التفاوض على شروط الإيجار على أساس إفرادي وتحتوي على مجموعة من الأحكام والشروط المختلفة، لا تتضمن عقود الإيجار أية تعهدات ولا يجوز استخدامها كضمانات لأغراض الاقتراض.

حتى نهاية السنة المالية 2018، تم تصنيف عقود إيجار العقارات إما كعقد إيجار تشغيلي أو عقد إيجار تمويلي، ويتم قيد المبالغ المدفوعة مقابل عقود التأجير التشغيلي في قائمة الأرباح أو الخسائر وفقاً لطريقة القسط الثابت خلال فترة عقد التأجير.

ابتداء من الأول من كانون الثاني 2019، تم الاعتراف بعقود الإيجار كموجودات حق استخدام والالتزامات المتعلقة بها في التاريخ الذي يكون فيه الأصل جاهز للاستخدام من قبل المجموعة، يتم توزيع قيمة كل دفعة إيجار ما بين التزامات التأجير وتكاليف التمويل، ويتم قيد تكاليف التمويل في قائمة الأرباح أو الخسائر خلال فترة عقد الإيجار للتوصل إلى معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة ويتم استهلاك موجودات حق الانتفاع خلال العمر الإنتاجي للأصل أو مدة الإيجار أيهما أقصر وفقاً لطريقة القسط الثابت.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات الناشئة عن عقود الإيجار مبدئياً على أساس القيمة الحالية، وتشمل التزامات الإيجار صافي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التالية:

- مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة مضمّنة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة القبض؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو معدل ؛
- المبالغ التي يتوقع أن يدفعها المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية ؛
- خيار الشراء إذا كان المستأجر على يقين معقول من هذا الخيار، و
- دفع غرامات إنهاء العقد، إذا كانت شروط عقد الإيجار تتضمن هذا الخيار.

يتم خصم دفعات الإيجار باستخدام سعر الفائدة عقد الإيجار الضمني أو معدل سعر الاقتراض الإضافي للمستأجر في حال عدم توفرها، وهو السعر الذي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة مع شروط وأحكام مماثلة.

يتم قياس موجودات حق انتفاع بالتكلفة والتي تشمل ما يلي:

- قيمة القياس الأولي للالتزامات الإيجار؛
- أي دفعات إيجار يتم إجراؤها في أو قبل تاريخ البدء مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستلمة؛
- أي تكاليف مباشرة الأولية، و
- تكاليف الإرجاع (التجديد والترميم).

يتم إدراج المدفوعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود تأجير الأصول ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر، ان عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل. بينما الأصول ذات القيمة المنخفضة مثل معدات تكنولوجيا المعلومات منخفضة القيمة وعناصر صغيرة من أثاث المكاتب



عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) لأول مرة، استخدم البنك ما يلي:

- استخدام معدل خصم واحد لمحفظة عقود الإيجار ذات الخصائص المتشابهة إلى حد معقول ؛
- الاعتماد على التقييمات السابقة بشأن ما إذا كانت عقود الإيجار متدنية ؛
- محاسبة عقود الإيجار التشغيلي مع مدة إيجار متبقية تقل عن 12 شهراً في أول كانون الثاني 2019 كإيجارات قصيرة الأجل ؛
- استبعاد التكاليف المباشرة الأولية لقياس موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي، و
- استخدام الإدراك السابق في تحديد مدة عقد الإيجار حيث يحتوي العقد على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

اختار البنك أيضاً عدم إعادة تقييم ما إذا كان العقد يحتوي أو لا يحتوي على عقد إيجار في تاريخ التطبيق الأولي. وبدلاً من ذلك اعتمد البنك بالنسبة للعقود التي تم إبرامها قبل تاريخ الانتقال على تقييمها تم من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (4) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار".

ج. معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يطبق البنك المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة وتفصيلها كما يلي:

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة	المعايير الجديدة والمعدلة
<p>تتعلق هذه التعديلات بشأن تعريف الأهمية. ينص التعريف الجديد على أن المعلومات تكون جوهرية إذا كان إهمالها أو تضليلها أو إخفاؤها يمكن أن يؤثر بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية المعدة للأغراض العامة والتي توفر معلومات المالية حول تقارير منشأة محددة.</p>	<p>تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية".</p> <p>(يبدأ من أول كانون الثاني 2020.)</p>
<p>توضح هذه التعديلات تعريف الأعمال حيث نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية" المعدل. يشمل ذلك التعريفات المعدلة للموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى إرشادات جديدة بشأن القياس وإلغاء الاعتراف والعرض والإفصاح.</p>	<p>تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (3) "اندماج الأعمال"</p> <p>(يبدأ من أول كانون الثاني 2020.)</p>
<p>أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلى جانب الإطار المفاهيمي المعدل، تعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي في معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تحتوي الوثيقة على تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2 و3 و6 و14) والمعايير المحاسبية الدولية أرقام (1 و8 و34 و37 و38) وتفسيرات لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (12 و19) وتفسير (20 و22) وتفسير اللجنة الدائمة لتفسير المعايير رقم (32) من أجل تحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالإشارات والاقتراسات من إطار العمل أو للإشارة إلى ما تشير إليه من نسخة مختلفة من الإطار المفاهيمي</p>	<p>المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) "عقود التأمين"</p> <p>(يبدأ من أول كانون الثاني 2022.)</p>
<p>ويوفر منهج قياس وعرض أكثر اتساقاً لجميع عقود التأمين. وتهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ لعقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) "عقود التأمين".</p>	
<p>يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء.</p>	

**التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة**

تتعلق هذه التعديلات بمعاملة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك.

المعايير الجديدة والمعدلة

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) "القوائم المالية الموحدة" ومعايير المحاسبة الدولي رقم (28) "الاستثمارات في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة (2011)"

(تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى. وما يزال التطبيق مسموحاً به)

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للبنك عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك في فترة التطبيق الأولي.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراسات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية. في اعتقادنا فإن التقديرات التي تم اتباعها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم اثبات التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة العقارات، وبعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري، كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 13967/1/10 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين أول 2018 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2019. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 يتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتباراً من العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2029.

الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.



ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام اجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (44).

عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الاحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدة ويؤخذ النتائج الأشد ويستثنى من الاحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اذتبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات والمستخدم من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (44).



إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الاستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ). يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما يحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهراً إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح (44). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ. تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسباً، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب. قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم اختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج. الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسباً. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من



- متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:
- التوقيت المتوقع واحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوباً في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك ؛ و
 - نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، إن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحفوظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً خيار التمديد، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهاؤه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فترة زمنية معينة، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

**خصم مدفوعات الإيجار**

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك ("IBR"). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرية لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

5. نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني

31 كانون الأول		
2018	2019	
دينار	دينار	
92,196,682	60,137,075	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى البنك المركزي الأردني:
41,419,234	179,521,732	حسابات جارية وتحت الطلب
-	86,700,000	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
199,589,584	237,508,416	متطلبات الاحتياطي النقدي
<u>333,205,500</u>	<u>563,867,223</u>	المجموع

- لا يوجد أرصدة مقيدة بالسحب باستثناء الاحتياطي النقدي كما في 31 كانون الأول 2019 و31 كانون الأول 2018.
- لا يوجد مبالغ تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2019 و31 كانون الأول 2018.
- إن جميع الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني مصنفة ضمن المرحلة الأولى وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، كما لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019.

الحركة على إجمالي الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني:

31 كانون الأول		
2018	2019	
المرحلة الأولى - إفرادي	المرحلة الأولى - إفرادي	
282,485,418	241,008,818	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
3,523,400	262,721,330	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(45,000,000)	-	الأرصدة المسددة
<u>241,008,818</u>	<u>503,730,148</u>	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		البيان
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2018	2019	2018	2019	2018	2019	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
101,122,722	96,507,428	100,300,855	96,345,450	821,867	161,978	حسابات جارية وتحت الطلب
<u>147,283,348</u>	<u>234,509,657</u>	<u>147,283,348</u>	<u>234,509,657</u>	-	-	ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل
248,406,070	331,017,085	247,584,203	330,855,107	821,867	161,978	المجموع
(141,959)	(211,356)	(141,959)	(211,356)	-	-	مخصص التدني *
<u>248,264,111</u>	<u>330,805,729</u>	<u>247,442,244</u>	<u>330,643,751</u>	<u>821,867</u>	<u>161,978</u>	صافي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 16,999,423 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (27,033,140 دينار كما في 31 كانون الأول 2018).

- بلغت الأرصدة مقيدة بالسحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 6,857,213 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (9,234,477 دينار كما في 31 كانون الأول 2018).

* بلغ المخصص المراد إلى صندوق الاستثمار المشترك والذي يخص الشركة التابعة (بنك صفوة الإسلامي) 51,883 دينار كما في 31 كانون الأول 2019.



فيما يلي الحركة على إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

2019				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
248,406,070	-	-	248,406,070	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
288,018,603	-	-	288,018,603	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(205,407,588)	-	-	(205,407,588)	الأرصدة المسددة
331,017,085	-	-	331,017,085	إجمالي الرصيد في نهاية السنة
2018				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
326,075,874	-	-	326,075,874	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
214,925,790	-	-	214,925,790	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(292,595,594)	-	-	(292,595,594)	الأرصدة المسددة
248,406,070	-	-	248,406,070	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التدني:

31 كانون الأول 2019				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	
141,959	-	-	141,959	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2019
183,425	-	-	183,425	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(114,028)	-	-	(114,028)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على مخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاثة خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	الأرصدة والإيداعات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
211,356	-	-	211,356	الرصيد كما في نهاية السنة
31 كانون الأول 2018				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2018
390,482	-	-	390,482	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
390,482	-	-	390,482	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني 2018
141,959	-	-	141,959	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(390,482)	-	-	(390,482)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على مخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	الأرصدة والإيداعات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
141,959	-	-	141,959	الرصيد كما في نهاية السنة

**7. إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		البيان
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2018	2019	2018	2019	2018	2019	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,259,461	-	1,259,461	-	-	-	إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر
3,000,000	3,000,000	-	-	3,000,000	3,000,000	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر
-	-	-	-	-	-	أكثر من 9 أشهر إلى 12 شهر
-	-	-	-	-	-	أكثر من سنة
4,259,461	3,000,000	1,259,461	-	3,000,000	3,000,000	المجموع
(571)	-	(571)	-	-	-	مخصص التدني *
<u>4,258,890</u>	<u>3,000,000</u>	<u>1,258,890</u>	<u>-</u>	<u>3,000,000</u>	<u>3,000,000</u>	صافي إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

* بلغ المخصص المراد إلى صندوق الاستثمار المشترك والذي يخص الشركة التابعة (بنك صفوة الإسلامي) 571 دينار كما في 31 كانون الأول 2019.

فيما يلي الحركة على إجمالي إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	2019
دينار	دينار	دينار	دينار	
4,259,461	-	-	4,259,461	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
3,000,000	-	-	3,000,000	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(4,259,461)	-	-	(4,259,461)	الإيداعات المسددة
<u>3,000,000</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>3,000,000</u>	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	2018
دينار	دينار	دينار	دينار	
8,325,098	-	-	8,325,098	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
1,259,461	-	-	1,259,461	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(5,325,098)	-	-	(5,325,098)	الإيداعات المسددة
<u>4,259,461</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>4,259,461</u>	إجمالي الرصيد في نهاية السنة



إفصاح الحركة على مخصص التدني:

31 كانون الأول 2019				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	
571	-	-	571	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2019
(571)	-	-	(571)	خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة
-	-	-	-	المسترد من خسارة التدني على الإيداعات المسددة
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات الأرصدة والإيداعات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
-	-	-	-	الرصيد كما في نهاية السنة

31 كانون الأول 2018				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2018
125,765	-	-	125,765	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
125,765	-	-	125,765	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني 2018
571	-	-	571	خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة
(69,003)	-	-	(69,003)	المسترد من خسارة التدني على الإيداعات المسددة
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(56,762)	-	-	(56,762)	التغيرات الناتجة عن تعديلات الأرصدة والإيداعات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
571	-	-	571	الرصيد كما في نهاية السنة

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2018	2019	
دينار	دينار	
65,641	74,800	سندات حكومية مدرجة في الأسواق المالية
688,489	3,536,138	سندات شركات مدرجة في الأسواق المالية
5,815,710	5,611,686	أسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية
6,908,652	7,312,994	صناديق استثمارية
13,478,492	16,535,618	المجموع

**9. تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي**

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الأول		
2018	2019	
دينار	دينار	
الأفراد (التجزئة)		
14,128,985	5,315,122	حسابات جارية مدينة
425,192,861	549,935,654	قروض وكمبيالات *
10,047,891	11,120,843	بطاقات الائتمان
القروض العقارية		
الشركات الكبرى		
676,724,409	731,907,486	حسابات جارية مدينة
115,962,039	108,485,266	قروض وكمبيالات *
861,212,816	1,075,482,323	
منشآت صغيرة ومتوسطة		
32,977,931	29,451,272	حسابات جارية مدينة
109,222,969	130,963,019	قروض وكمبيالات *
136,294,904	106,890,228	
الحكومة والقطاع العام		
المجموع		
2,381,764,805	2,749,551,213	ينزل: فوائد وعوائد معلقة
16,198,168	16,683,041	ينزل: الخسائر الائتمانية المتوقعة
87,648,181	97,016,801	
2,277,918,456	2,635,851,371	صافي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة

- * صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 3,143,006 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (3,026,798 دينار كما في 31 كانون الأول 2018).
- بلغت التسهيلات الائتمانية والتمويلات ضمن المرحلة الثالثة 116,450,626 دينار أي ما نسبته 4/24% من رصيد التسهيلات الائتمانية والتمويلات المباشرة كما في 31 كانون الأول 2019 (117,508,889 دينار أي ما نسبته 4/93% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2018).
- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 99,767,585 دينار أي ما نسبته 3/65% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2019 (101,310,721 دينار أي ما نسبته 4/28% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2018).
- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 132,990,323 دينار أي ما نسبته 4/84% من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2019 (103,848,914 دينار أي ما نسبته 4/36% من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2018).
- بلغت التمويلات وفقاً للسرعة الإسلامية والتي تخص بنك صفوة الإسلامي 981,246,046 دينار أي ما نسبته 35/69% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2019 (773,335,043 دينار أي ما نسبته 32/47% كما في 31 كانون الأول 2018).

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات:

31 كانون الأول 2019						
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,381,764,805	117,508,889	9,409,450	245,592,451	382,802,606	1,626,451,409	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
981,365,660	12,592,984	7,581,237	73,688,436	168,506,755	718,996,248	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(599,841,258)	(18,630,560)	(4,117,489)	(46,559,538)	(85,924,889)	(444,608,782)	التسهيلات المسددة
-	(1,694,171)	(457,042)	(55,988,368)	509,548	57,630,033	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(3,611,842)	20,908,283	78,586,322	(19,818,615)	(76,064,148)	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	24,023,320	(1,927,860)	(10,207,394)	(3,137,793)	(8,750,273)	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(13,737,994)	(13,737,994)	-	-	-	-	التسهيلات المدعومة أو المحولة كبنود خارج قائمة المركز المالي
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
2,749,551,213	116,450,626	31,396,579	285,111,909	442,937,612	1,873,654,487	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



2018						31 كانون الأول 2018
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,172,692,509	107,481,008	6,669,828	187,530,992	330,462,462	1,540,548,219	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
721,129,203	9,810,256	580,927	36,601,793	125,489,679	548,646,548	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(500,605,396)	(19,045,670)	(4,677,650)	(86,956,596)	(64,813,740)	(325,111,740)	التسهيلات المسددة
-	(618,714)	(302,034)	(21,980,780)	307,505	22,594,023	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,484,453)	8,690,412	148,118,028	(8,220,289)	(147,103,698)	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	32,817,973	(1,552,033)	(17,720,986)	(423,011)	(13,121,943)	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(11,451,511)	(11,451,511)	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة أو المحولة كبنود خارج قائمة المركز المالي
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>2,381,764,805</u>	<u>117,508,889</u>	<u>9,409,450</u>	<u>245,592,451</u>	<u>382,802,606</u>	<u>1,626,451,409</u>	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة:

الشركات						للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
المجموع	الحكومة والقطاع العام	الصغيرة والمتوسطة	الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	
87,648,181	347,241	6,788,777	61,932,663	6,826,408	11,753,092	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2019
12,022,253	67,679	1,260,532	7,559,071	875,040	2,259,931	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال العام
(4,897,333)	(280,000)	(565,750)	(2,472,016)	(258,182)	(1,321,385)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة
1,060,652	-	(3,593)	423,751	155,662	484,832	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
835,680	-	104,407	(261,731)	558,479	434,525	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
(1,896,332)	-	(100,814)	(162,020)	(714,141)	(919,357)	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
11,389,017	54,864	2,550,259	3,362,576	995,160	4,426,158	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(9,145,317)	-	(325,568)	(8,508,304)	-	(311,445)	التسهيلات المعدومة أو المحولة
<u>97,016,801</u>	<u>189,784</u>	<u>9,708,250</u>	<u>61,873,990</u>	<u>8,438,426</u>	<u>16,806,351</u>	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
						إعادة التوزيع
96,417,065	189,784	9,648,451	61,873,989	8,438,306	16,266,535	المخصصات على مستوى إفرادي
599,736	-	59,800	-	120	539,816	المخصصات على مستوى تجمعي
<u>97,016,801</u>	<u>189,784</u>	<u>9,708,251</u>	<u>61,873,989</u>	<u>8,438,426</u>	<u>16,806,351</u>	
الشركات						للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018
المجموع	الحكومة والقطاع العام	الصغيرة والمتوسطة	الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	
72,295,950	-	4,139,183	56,838,583	3,700,092	7,618,092	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2018
14,778,272	83,078	766,929	10,332,629	1,683,804	1,911,832	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) *
87,074,222	83,078	4,906,112	67,171,212	5,383,896	9,529,924	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني 2018
13,280,535	280,000	694,929	8,683,792	2,130,436	1,491,378	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال العام
(10,049,076)	(186)	(987,795)	(5,788,040)	(1,635,033)	(1,638,022)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة
(181,707)	-	(79,191)	(449,023)	(13,367)	359,874	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
678,087	-	5,405	417,602	146,600	108,480	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
(496,380)	-	73,786	31,421	(133,233)	(468,354)	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
7,283,094	(15,651)	2,215,690	1,485,816	1,111,522	2,485,717	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(9,940,594)	-	(40,159)	(9,620,117)	(164,413)	(115,905)	التسهيلات المعدومة أو المحولة
<u>87,648,181</u>	<u>347,241</u>	<u>6,788,777</u>	<u>61,932,663</u>	<u>6,826,408</u>	<u>11,753,092</u>	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات			القروض العقارية	الأفراد	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
		المتوسطة والصغيرة	الكبرى				
		دينار	دينار	دينار			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	إعادة التوزيع
87,234,030	347,241	6,709,244	61,932,663	6,824,371	11,420,511		المخصصات على مستوى إفرادي
414,151	-	79,533	-	2,037	332,581		المخصصات على مستوى تجميحي
<u>87,648,181</u>	<u>347,241</u>	<u>6,788,777</u>	<u>61,932,663</u>	<u>6,826,408</u>	<u>11,753,092</u>		

- تم خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 تحويل تسهيلات وتمويلات أئتمانية مباشرة بمبلغ 9,671,349 دينار إلى بنود خارج المركز المالي (10,485,183 دينار كما في 31 كانون الأول 2018) وشطب تسهيلات وتمويلات أئتمانية مباشرة بمبلغ 4,066,645 دينار وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص (966,328 دينار كما في 31 كانون الأول 2018).

- بلغ المخصص الذي تم رده لصندوق الاستثمار المشترك والذي يخص الشركة التابعة (بنك صفوة الإسلامي) مبلغ 14,686 دينار كما في 31 كانون الأول 2019.

* قام البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) اعتباراً من الأول من كانون الثاني 2018 بأثر رجعي وتم الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق للخسائر الأئتمانية المتوقعة البالغة 14,778,272 دينار قبل الضريبة كتعديل على الرصيد الافتتاحي لمخصص تدني التسهيلات الأئتمانية المباشرة كما في أول كانون الثاني 2018.

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

الإجمالي	البنوك والمؤسسات المصرفية	الشركات			القروض العقارية	الأفراد	للعام 2019
		المتوسطة والصغيرة	الكبرى				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
16,198,168	115,562	1,119,455	8,802,669	3,776,288	2,384,194		الرصيد في بداية السنة
6,427,645	-	846,169	3,417,446	721,908	1,442,122		يضاف: الفوائد والعوائد المعلقة خلال السنة
1,350,095	-	80,010	552,273	285,336	432,476		ينزل: الفوائد والعوائد المحولة للإيرادات
<u>4,592,677</u>	<u>115,562</u>	<u>178,559</u>	<u>2,355,419</u>	<u>1,789,376</u>	<u>153,761</u>		الفوائد المعلقة التي تم شطبها بموجب قرارات
<u>16,683,041</u>	<u>-</u>	<u>1,707,055</u>	<u>9,312,423</u>	<u>2,423,484</u>	<u>3,240,079</u>		الرصيد في نهاية السنة
							للعام 2018
16,068,570	115,562	703,075	8,779,001	4,809,524	1,661,408		الرصيد في بداية السنة
							الناتج عن استحواد بنك صفوة الإسلامي
3,194,582	-	592,138	964,338	649,945	988,161		يضاف: الفوائد والعوائد المعلقة خلال السنة
1,554,069	-	42,831	71,123	1,263,222	176,893		ينزل: الفوائد والعوائد المحولة للإيرادات
<u>1,510,915</u>	<u>-</u>	<u>132,927</u>	<u>869,547</u>	<u>419,959</u>	<u>88,482</u>		الفوائد المعلقة التي تم شطبها بموجب قرارات
<u>16,198,168</u>	<u>115,562</u>	<u>1,119,455</u>	<u>8,802,669</u>	<u>3,776,288</u>	<u>2,384,194</u>		الرصيد في نهاية السنة



فيما يلي التعرضات الائتمانية وفق للمعيار الدولي للتقارير المالية (9):

كما في 31 كانون الأول 2019

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)		المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى				
المجموع	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي			
فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار			
3,240,079	16,806,351	566,371,619	3,240,079	14,786,867	20,328,578	-	694,921	20,535,654	للأموال	
2,423,484	8,438,426	731,907,486	2,423,484	5,134,012	17,042,952	-	3,169,916	108,837,181	القروض العقارية	
9,312,423	61,873,990	1,183,967,589	9,312,423	45,459,194	61,610,235	-	6,496,920	164,345,616	الشركات الكبرى	
1,707,055	9,708,250	160,414,291	1,707,055	8,461,687	17,468,861	-	463,417	22,790,037	المشآت الصغيرة والمتوسطة	
-	189,784	106,890,228	-	-	-	-	-	189,784	106,890,228	للحكومة والقطاع العام
16,683,041	97,016,801	2,749,551,213	16,683,041	73,841,760	116,450,626	-	10,825,174	316,508,488		

كما في 31 كانون الأول 2018

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)		المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى				
المجموع	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي			
فوائد معلقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار			
2,384,194	11,753,092	449,369,737	2,384,194	10,154,367	16,359,968	-	411,947	8,190,527	للأموال	
3,776,288	6,826,408	676,724,409	3,776,288	4,175,622	17,120,272	-	2,541,438	68,164,691	القروض العقارية	
8,918,231	61,932,663	977,174,855	8,918,231	49,479,635	69,750,315	-	1,630,692	162,346,127	الشركات الكبرى	
1,119,455	6,788,777	142,200,900	1,119,455	6,215,539	14,278,334	-	225,608	16,300,556	المشآت الصغيرة والمتوسطة	
-	347,241	136,294,904	-	-	-	-	-	347,241	136,294,904	للحكومة والقطاع العام
16,198,168	87,648,181	2,381,764,805	16,198,168	70,025,163	117,508,889	-	4,809,685	255,001,901		



إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات بشكل تجميحي كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميحي	إفرادي	تجميحي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,381,764,805	117,508,889	9,409,450	245,592,451	382,802,606	1,626,451,409	إجمالي التعرضات في بداية السنة
981,365,660	12,592,984	7,581,237	73,688,436	168,506,755	718,996,248	التعرضات الجديدة خلال السنة
(599,841,258)	(18,630,560)	(4,117,489)	(46,559,538)	(85,924,889)	(444,608,782)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(1,694,171)	(457,042)	(55,988,368)	509,548	57,630,033	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(3,611,842)	20,908,283	78,586,322	(19,818,615)	(76,064,148)	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	24,023,320	(1,927,860)	(10,207,394)	(3,137,793)	(8,750,273)	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	18,717,307	18,523,381	12,390,560	(22,446,860)	(27,184,388)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(13,737,994)	(13,737,994)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>2,749,551,213</u>	<u>116,450,626</u>	<u>31,396,579</u>	<u>285,111,909</u>	<u>442,937,612</u>	<u>1,873,654,487</u>	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجميحي	إفرادي	تجميحي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,172,692,509	107,481,008	6,669,828	187,530,992	330,462,462	1,540,548,219	إجمالي التعرضات في بداية السنة
721,129,203	9,810,256	580,927	36,601,793	125,489,679	548,646,548	التعرضات الجديدة خلال السنة
(500,605,396)	(19,045,670)	(4,677,650)	(86,956,596)	(64,813,740)	(325,111,740)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(618,714)	(302,034)	(21,980,780)	307,505	22,594,023	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,484,453)	8,690,412	148,118,028	(8,220,289)	(147,103,698)	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	32,817,973	(1,552,033)	(17,720,986)	(423,011)	(13,121,943)	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	30,714,806	6,836,345	108,416,262	(8,335,795)	(137,631,618)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(11,451,511)	(11,451,511)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>2,381,764,805</u>	<u>117,508,889</u>	<u>9,409,450</u>	<u>245,592,451</u>	<u>382,802,606</u>	<u>1,626,451,409</u>	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



إفصاح الحركة على خسارة التدني بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
87,648,181	70,025,163	133,509	4,676,176	280,642	12,532,691	رصيد بداية السنة
12,022,253	4,201,555	99,277	5,447,547	155,021	2,118,853	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(4,897,333)	(2,818,148)	(5,850)	(628,166)	(43,416)	(1,401,753)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(774,212)	(10,348)	(612,723)	13,310	1,383,973	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,455,559)	258,149	1,462,669	(35,370)	(229,889)	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	333,439	(32,524)	(229,543)	(19,336)	(52,036)	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	(1,896,332)	215,277	620,403	(41,396)	1,102,048	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
11,389,017	13,474,839	(130,801)	397,802	(62,527)	(2,290,296)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(9,145,317)	(9,145,317)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>97,016,801</u>	<u>73,841,760</u>	<u>311,412</u>	<u>10,513,762</u>	<u>288,324</u>	<u>12,061,543</u>	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
87,074,222	71,461,186	37,639	4,185,528	154,389	11,235,480	رصيد بداية السنة
13,280,535	3,768,616	20,416	2,327,408	151,950	7,012,145	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(10,049,076)	(4,737,055)	(917)	(1,355,853)	(25,695)	(3,929,556)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(333,863)	(3,753)	(784,996)	3,753	1,118,859	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(580,839)	189,754	1,594,422	(12,590)	(1,190,747)	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	418,322	(44,243)	(273,097)	(3,081)	(97,901)	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	(496,380)	141,758	536,329	(11,918)	(169,789)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
7,283,094	9,969,390	(65,387)	(1,017,236)	11,916	(1,615,589)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(9,940,594)	(9,940,594)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>87,648,181</u>	<u>70,025,163</u>	<u>133,509</u>	<u>4,676,176</u>	<u>280,642</u>	<u>12,532,691</u>	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة



إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للأفراد:

2018	2019						
	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجمعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجمعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,149,338	1,506,291	-	-	-	-	1,506,291	1
6,626,471	1,884,083	-	-	3	-	1,884,080	2
3,173,364	4,438,619	-	-	85,263	-	4,353,356	3
3,425,548	4,116,248	-	-	1,841,335	-	2,274,913	4
2,285,269	2,962,299	-	-	677,655	-	2,284,644	5
1,370,131	88,653	-	-	-	-	88,653	6
438,271	1,231,559	-	-	42,016	-	1,189,543	7
1,572,580	974,758	974,758	-	-	-	-	8
429,328,765	549,169,109	19,353,820	6,889,181	11,000,201	166,724,067	345,201,840	غير مصنف
449,369,737	566,371,619	20,328,578	6,889,181	13,646,473	166,724,067	358,783,320	المجموع

فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالأفراد كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
449,369,737	16,359,968	2,361,160	5,829,367	125,774,531	299,044,711		إجمالي التعرضات في بداية السنة
248,826,866	3,053,485	1,250,813	2,399,177	90,123,974	151,999,417		التعرضات الجديدة خلال السنة
(131,359,778)	(3,230,002)	(1,700,031)	(2,217,658)	(42,646,588)	(81,565,499)		التعرضات المسددة خلال السنة
-	(542,197)	(161,720)	(1,841,338)	172,013	2,373,242		ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1,104,831)	5,683,727	10,867,205	(5,261,448)	(10,184,653)		ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	6,257,361	(544,768)	(1,390,280)	(1,438,415)	(2,883,898)		ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	4,610,333	4,977,239	7,635,587	(6,527,850)	(10,695,309)		إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-	-	-	-	-	-		التغيرات الناتجة عن تعديلات
(465,206)	(465,206)	-	-	-	-		التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-		تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
566,371,619	20,328,578	6,889,181	13,646,473	166,724,067	358,783,320		إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
366,321,332	10,497,587	1,810,541	8,189,367	108,587,999	237,235,838		إجمالي التعرضات في بداية السنة
173,406,301	2,443,220	116,215	464,492	49,456,454	120,925,920		التعرضات الجديدة خلال السنة
(90,131,693)	(1,686,028)	(915,757)	(1,899,598)	(29,805,279)	(55,825,031)		التعرضات المسددة خلال السنة
-	(310,731)	(82,965)	(2,936,017)	88,436	3,241,277		ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(473,456)	2,388,759	4,156,078	(2,173,996)	(3,897,385)		ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	6,115,579	(955,633)	(2,144,955)	(379,083)	(2,635,908)		ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	5,331,392	1,350,161	(924,894)	(2,464,643)	(3,292,016)		إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-	-	-	-	-	-		التغيرات الناتجة عن تعديلات
(226,203)	(226,203)	-	-	-	-		التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-		تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
449,369,737	16,359,968	2,361,160	5,829,367	125,774,531	299,044,711		إجمالي التعرضات في نهاية السنة



إفصاح الحركة على مخصص التدني للأفراد كما يلي:

المجموع	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019	
	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار		
11,753,092	10,154,367	115,820	296,127	216,761	970,017	رصيد بداية السنة
2,259,931	1,624,185	75,721	61,713	140,985	357,327	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(1,321,385)	(855,402)	(1,648)	(81,165)	(19,811)	(363,359)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(422,390)	(10,348)	(132,072)	13,310	551,500	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(616,310)	244,474	424,492	(22,545)	(30,111)	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	119,343	(28,904)	(63,117)	(9,996)	(17,326)	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	(919,357)	205,222	229,303	(19,231)	504,063	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
4,426,158	5,094,519	(116,101)	(90,071)	(57,902)	(404,287)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(311,445)	(311,445)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>16,806,351</u>	<u>14,786,867</u>	<u>279,014</u>	<u>415,907</u>	<u>260,802</u>	<u>1,063,761</u>	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018	
	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار		
9,529,924	7,419,676	36,653	405,061	146,688	1,521,846	رصيد بداية السنة
1,491,378	1,004,308	5,094	31,330	99,634	351,012	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(1,638,022)	(964,823)	(421)	(37,571)	(11,527)	(623,680)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(257,015)	(3,753)	(187,873)	3,753	444,888	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(361,497)	187,062	228,476	(9,898)	(44,143)	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	150,158	(40,175)	(75,257)	(1,522)	(33,204)	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	(468,354)	143,134	(34,654)	(7,667)	367,541	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
2,485,717	3,279,465	(68,640)	(68,039)	(10,367)	(646,702)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(115,905)	(115,905)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>11,753,092</u>	<u>10,154,367</u>	<u>115,820</u>	<u>296,127</u>	<u>216,761</u>	<u>970,017</u>	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة



إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك العقارية:

2018	2019						
	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجمعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجمعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
856,232	932,348	-	-	-	-	932,348	1
15,889,380	8,231,107	-	-	-	-	8,231,107	2
16,096,401	40,195,244	-	-	2,813,487	-	37,381,757	3
45,406,427	30,224,804	-	-	3,942,565	-	26,282,239	4
61,837,983	69,896,441	-	-	14,726,722	-	55,169,719	5
31,068,263	39,396,289	-	-	29,047,661	-	10,348,628	6
23,378,747	28,646,851	-	-	27,542,021	-	1,104,830	7
5,232,609	5,552,015	5,552,015	-	-	-	-	8
476,958,367	508,832,387	11,490,937	18,933,371	11,831,354	261,730,344	204,846,381	غير مصنف
676,724,409	731,907,486	17,042,952	18,933,371	89,903,810	261,730,344	344,297,009	المجموع

فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالعقارية كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
676,724,409	17,120,272	6,673,084	61,491,607	244,750,976	346,688,470	إجمالي التعرضات في بداية السنة	
157,410,466	1,499,509	1,661,882	11,130,528	67,233,620	75,884,927	التعرضات الجديدة خلال السنة	
(100,438,013)	(3,040,917)	(1,743,756)	(7,035,300)	(36,304,281)	(52,313,759)	التعرضات المسددة خلال السنة	
-	(664,579)	(295,322)	(14,490,346)	337,535	15,112,712	ما تحويلة إلى المرحلة الأولى	
-	(1,732,339)	13,937,377	40,974,660	(13,306,908)	(39,872,790)	ما تحويلة إلى المرحلة الثانية	
-	5,650,382	(1,299,894)	(2,167,339)	(980,598)	(1,202,551)	ما تحويلة إلى المرحلة الثالثة	
-	3,253,464	12,342,161	24,316,975	(13,949,971)	(25,962,629)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات	
(1,789,376)	(1,789,376)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة	
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	
731,907,486	17,042,952	18,933,371	89,903,810	261,730,344	344,297,009	إجمالي التعرضات في نهاية السنة	

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
582,624,848	17,985,370	4,476,914	38,536,747	218,028,593	303,597,224	إجمالي التعرضات في بداية السنة	
191,234,410	1,365,820	131,784	16,302,454	64,623,322	108,811,030	التعرضات الجديدة خلال السنة	
(96,572,292)	(6,674,770)	(3,460,695)	(11,335,952)	(32,150,502)	(42,950,373)	التعرضات المسددة خلال السنة	
-	(300,107)	(219,069)	(7,713,340)	219,069	8,013,447	ما تحويلة إلى المرحلة الأولى	
-	(644,879)	6,224,866	28,199,157	(5,969,506)	(27,809,638)	ما تحويلة إلى المرحلة الثانية	
-	5,951,395	(480,716)	(2,497,459)	-	(2,973,220)	ما تحويلة إلى المرحلة الثالثة	
-	5,006,409	5,525,081	17,988,358	(5,750,437)	(22,769,411)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات	
(562,557)	(562,557)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة	
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	
676,724,409	17,120,272	6,673,084	61,491,607	244,750,976	346,688,470	إجمالي التعرضات في نهاية السنة	



إفصاح الحركة على مخصص التدني للعقارية كما يلي:

المجموع	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019	
	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار		
6,826,408	4,175,622	25	2,541,413	2,012	107,336	رصيد بداية السنة
875,040	812,612	-	19,200	9	43,219	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(258,182)	(153,383)	-	(50,282)	(8)	(54,509)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(96,344)	-	(72,503)	-	168,847	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(642,509)	358	654,302	(358)	(11,793)	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	24,712	(25)	(23,653)	(5)	(1,029)	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	(714,141)	333	558,146	(363)	156,025	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
995,160	1,013,302	(266)	101,347	(1,622)	(117,601)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>8,438,426</u>	<u>5,134,012</u>	<u>92</u>	<u>3,169,824</u>	<u>28</u>	<u>134,470</u>	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018	
	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار		
5,383,896	4,478,441	-	587,873	228	317,354	رصيد بداية السنة
2,130,436	27,493	-	2,080,276	377	22,290	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(1,635,033)	(985,969)	-	(632,434)	-	(16,630)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(72,002)	-	(9,346)	-	81,348	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(103,997)	9	190,575	(9)	(86,578)	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	42,766	-	(34,638)	-	(8,128)	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	(133,233)	9	146,591	(9)	(13,358)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
1,111,522	953,303	16	359,107	1,416	(202,320)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(164,413)	(164,413)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>6,826,408</u>	<u>4,175,622</u>	<u>25</u>	<u>2,541,413</u>	<u>2,012</u>	<u>107,336</u>	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة



إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك لشركات الكبرى:

2018	2019						
	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعة	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	1
26,079,425	84,537,978	-	-	-	-	84,537,978	2
106,103,920	113,931,258	-	-	2,169,682	-	111,761,576	3
222,256,056	312,918,926	-	-	16,891,291	-	296,027,635	4
194,934,111	262,394,525	-	-	7,032,806	-	255,361,719	5
198,937,803	154,944,683	-	-	17,792,572	-	137,152,111	6
142,123,553	149,910,058	-	-	120,151,380	-	29,758,678	7
26,397,693	30,294,544	30,294,544	-	-	-	-	8
60,342,294	75,035,617	31,315,691	-	307,885	-	43,412,041	غير مصنف
977,174,855	1,183,967,589	61,610,235	-	164,345,616	-	958,011,738	المجموع

فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالشركات الكبرى كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
	إفرادي	تجميعة	إفرادي	تجميعة	إفرادي	تجميعة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
977,174,855	69,750,315	-	162,346,127	-	745,078,413	-	إجمالي التعرضات في بداية السنة
506,179,922	5,504,803	-	52,937,317	-	447,737,802	-	التعرضات الجديدة خلال السنة
(288,407,903)	(8,639,639)	-	(31,027,370)	-	(248,740,894)	-	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(403,821)	-	(36,932,824)	-	37,336,645	-	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(136,359)	-	20,269,923	-	(20,133,564)	-	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	6,514,221	-	(3,247,557)	-	(3,266,664)	-	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	5,974,041	-	(19,910,458)	-	13,936,417	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-	-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(10,979,285)	(10,979,285)	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
1,183,967,589	61,610,235	-	164,345,616	-	958,011,738	-	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
	إفرادي	تجميعة	إفرادي	تجميعة	إفرادي	تجميعة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
957,104,966	70,757,593	-	129,795,529	-	756,551,844	-	إجمالي التعرضات في بداية السنة
282,095,139	4,100,693	-	12,492,127	-	265,502,319	-	التعرضات الجديدة خلال السنة
(251,535,585)	(7,831,624)	-	(64,387,555)	-	(179,316,406)	-	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(10,080,825)	-	10,080,825	-	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(338,310)	-	104,451,004	-	(104,112,694)	-	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	13,551,628	-	(9,924,153)	-	(3,627,475)	-	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	13,213,318	-	84,446,026	-	(97,659,344)	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-	-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(10,489,665)	(10,489,665)	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
977,174,855	69,750,315	-	162,346,127	-	745,078,413	-	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



إفصاح الحركة على مخصص التدني للشركات الكبرى كما يلي:

المجموع	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019	
	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
61,932,663	49,479,635	-	1,630,692	-	10,822,336	رصيد بداية السنة
7,559,071	961,097	-	5,148,758	-	1,449,216	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(2,472,016)	(1,463,164)	-	(406,524)	-	(602,328)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(236,423)	-	(384,418)	-	620,841	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(57,236)	-	223,112	-	(165,876)	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	131,639	-	(100,425)	-	(31,214)	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	(162,020)	-	(261,731)	-	423,751	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
3,362,576	5,151,950	-	385,725	-	(2,175,099)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(8,508,304)	(8,508,304)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>61,873,990</u>	<u>45,459,194</u>	<u>-</u>	<u>6,496,920</u>	<u>-</u>	<u>9,917,876</u>	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018	
	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
67,171,212	55,460,458	-	3,041,846	-	8,668,908	رصيد بداية السنة
8,683,792	2,364,709	-	146,083	-	6,173,000	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(5,788,040)	(2,253,505)	-	(625,013)	-	(2,909,522)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	(576,384)	-	576,384	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(89,354)	-	1,090,213	-	(1,000,859)	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	120,775	-	(96,227)	-	(24,548)	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	31,421	-	417,602	-	(449,023)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
1,485,816	3,496,669	-	(1,349,826)	-	(661,027)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(9,620,117)	(9,620,117)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>61,932,663</u>	<u>49,479,635</u>	<u>-</u>	<u>1,630,692</u>	<u>-</u>	<u>10,822,336</u>	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة



إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك لشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs):

2018	2019						
	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميحي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميحي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
371,505	3,970,220	-	-	-	-	3,970,220	1
28,908,811	37,907,676	-	-	1,166,109	-	36,741,567	2
29,946,337	24,465,861	-	-	1,892,001	-	22,573,860	3
23,458,445	21,670,433	-	-	2,194,269	-	19,476,164	4
19,186,482	20,941,483	-	-	2,368,299	-	18,573,184	5
11,980,540	11,787,438	-	-	7,527,847	-	4,259,591	6
7,467,396	11,502,013	11,502,013	-	-	-	-	7
20,881,384	28,169,167	5,966,848	5,574,027	2,067,485	14,483,201	77,606	8
142,200,900	160,414,291	17,468,861	5,574,027	17,216,010	14,483,201	105,672,192	غير مصنف
							المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كما يلي:

2019	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة
	إفرادي	تجميحي	إفرادي	تجميحي	إفرادي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي التعرضات في بداية السنة	99,344,911	12,277,099	15,925,350	375,206	14,278,334
التعرضات الجديدة خلال السنة	40,844,316	11,149,161	7,221,414	4,668,542	2,535,187
التعرضات المسددة خلال السنة	(30,054,168)	(6,974,020)	(6,279,210)	(673,702)	(3,720,002)
ما تحويله إلى المرحلة الأولى	2,807,434	-	(2,723,860)	-	(83,574)
ما تحويله إلى المرحلة الثانية	(5,873,141)	(1,250,259)	6,474,534	1,287,179	(638,313)
ما تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,397,160)	(718,780)	(3,402,218)	(83,198)	5,601,356
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(4,462,867)	(1,969,039)	348,456	1,203,981	4,879,469
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	(504,127)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	105,672,192	14,483,201	17,216,010	5,574,027	17,468,861

2018	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة
	إفرادي	تجميحي	إفرادي	تجميحي	إفرادي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي التعرضات في بداية السنة	107,855,470	3,845,870	11,009,349	382,373	8,240,458
التعرضات الجديدة خلال السنة	32,758,762	11,409,903	7,342,720	332,928	1,900,523
التعرضات المسددة خلال السنة	(27,358,474)	(2,857,959)	(9,333,491)	(301,198)	(2,853,248)
ما تحويله إلى المرحلة الأولى	1,258,474	-	(1,250,598)	-	(7,876)
ما تحويله إلى المرحلة الثانية	(11,283,981)	(76,787)	11,311,789	76,787	(27,808)
ما تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,885,340)	(43,928)	(3,154,419)	(115,684)	7,199,371
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(13,910,847)	(120,715)	6,906,772	(38,897)	7,163,687
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
التعرضات المعدومة أو المحولة	-	-	-	-	(173,086)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	99,344,911	12,277,099	15,925,350	375,206	14,278,334



إفصاح الحركة على مخصص التدني للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كما يلي:

المجموع	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019	
	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار		
6,788,777	6,215,539	17,664	207,944	61,869	285,761	رصيد بداية السنة
1,260,532	803,661	23,556	217,876	14,027	201,412	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(565,750)	(346,199)	(4,202)	(90,195)	(23,597)	(101,557)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(19,055)	-	(23,730)	-	42,785	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(139,504)	13,317	160,763	(12,467)	(22,109)	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	57,745	(3,595)	(42,348)	(9,335)	(2,467)	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	(100,814)	9,722	94,685	(21,802)	18,209	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
2,550,259	2,215,068	(14,434)	801	(3,003)	351,827	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(325,568)	(325,568)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>9,708,250</u>	<u>8,461,687</u>	<u>32,306</u>	<u>431,111</u>	<u>27,494</u>	<u>755,652</u>	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018	
	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار		
4,906,112	4,102,611	986	150,748	7,473	644,294	رصيد بداية السنة
694,929	372,106	15,322	69,719	51,939	185,843	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(987,795)	(532,758)	(496)	(60,835)	(14,168)	(379,538)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(4,846)	-	(11,393)	-	16,239	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(25,991)	2,683	85,158	(2,683)	(59,167)	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	104,623	(4,068)	(66,975)	(1,559)	(32,021)	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	73,786	(1,385)	6,790	(4,242)	(74,949)	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
2,215,690	2,239,953	3,237	41,522	20,867	(89,889)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(40,159)	(40,159)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
<u>6,788,777</u>	<u>6,215,539</u>	<u>17,664</u>	<u>207,944</u>	<u>61,869</u>	<u>285,761</u>	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة



إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك الحكومة والقطاع العام:

2018	2019						
	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميحي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميحي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
89,551,625	59,556,842	-	-	-	-	59,556,842	1
-	52,098	-	-	-	-	52,098	2
12,363,769	11,974,650	-	-	-	-	11,974,650	3
15,708,671	17,662,536	-	-	-	-	17,662,536	4
4,373,551	14,094,435	-	-	-	-	14,094,435	5
14,185,767	3,549,667	-	-	-	-	3,549,667	6
-	-	-	-	-	-	-	7
-	-	-	-	-	-	-	8
111,521	-	-	-	-	-	-	غير مصنف
136,294,904	106,890,228	-	-	-	-	106,890,228	المجموع

فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:

إفصاح الحركة على التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالحكومة والقطاع العام كما يلي:

2019	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	
	إفرادي	تجميحي	إفرادي	تجميحي	إفرادي		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
136,294,904	-	-	-	-	-	136,294,904	إجمالي التعرضات في بداية السنة
2,529,786	-	-	-	-	-	2,529,786	التعرضات الجديدة خلال السنة
(31,934,462)	-	-	-	-	-	(31,934,462)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	-	ما تحويلة إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	-	ما تحويلة إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	-	ما تحويلة إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-	-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
106,890,228	-	-	-	-	-	106,890,228	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

2018	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	
	إفرادي	تجميحي	إفرادي	تجميحي	إفرادي		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
135,307,843	-	-	-	-	-	135,307,843	إجمالي التعرضات في بداية السنة
20,648,517	-	-	-	-	-	20,648,517	التعرضات الجديدة خلال السنة
(19,661,456)	-	-	-	-	-	(19,661,456)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	-	ما تحويلة إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	-	ما تحويلة إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	-	ما تحويلة إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-	-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
136,294,904	-	-	-	-	-	136,294,904	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



إفصاح الحركة على مخصص التدني للحكومة والقطاع العام كما يلي:

المجموع	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019	
	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
347,241	-	-	-	-	347,241	رصيد بداية السنة
67,679	-	-	-	-	67,679	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(280,000)	-	-	-	-	(280,000)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	ما تحويلة إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تحويلة إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تحويلة إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
54,864	-	-	-	-	54,864	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
189,784	-	-	-	-	189,784	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018	
	إفرادي	تجمعي	إفرادي	تجمعي		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
83,078	-	-	-	-	83,078	رصيد بداية السنة
280,000	-	-	-	-	280,000	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(186)	-	-	-	-	(186)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	ما تحويلة إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تحويلة إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تحويلة إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(15,651)	-	-	-	-	(15,651)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة أو المحولة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
347,241	-	-	-	-	347,241	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

10. الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		2019	2018
دينار	دينار		
22,038,515	22,930,050		أسهم مدرجة في أسواق نشطة
6,492,405	9,383,418		أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة
28,530,920	32,313,468		

- بلغت الأرباح المحولة نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 205,441 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (170,199 دينار خسائر محولة كما في 31 كانون الأول 2018).

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية أعلاه 1,039,085 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 (1,026,133 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018).

**11. موجودات مالية بالتكلفة المطفأه - بالصافي**

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2018	2019	
دينار	دينار	
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية		
47,858,829	31,335,452	سندات خزينة أجنبية
63,262,689	78,226,864	سندات وإسناد قروض شركات
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية		
614,264,340	633,138,257	سندات مالية حكومية وبكفالتها
41,175,000	23,652,000	سندات وإسناد قروض شركات
766,560,858	766,352,573	
618,668	528,640	ينزل: مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الأولى
-	-	مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الثانية
250,000	250,000	مخصص تدني موجودات مالية ضمن المرحلة الثالثة
<u>765,692,190</u>	<u>765,573,933</u>	
تحليل السندات:		
746,889,318	745,137,934	ذات عائد ثابت
19,671,540	21,214,639	ذات عائد متغير
<u>766,560,858</u>	<u>766,352,573</u>	المجموع
تحليل السندات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)		
766,310,858	766,102,573	المرحلة الأولى
-	-	المرحلة الثانية
250,000	250,000	المرحلة الثالثة
<u>766,560,858</u>	<u>766,352,573</u>	المجموع

- بلغ المخصص المتقطع العائد لصندوق الاستثمار المشترك والذي يخص الشركة التابعة (بنك صفوة الإسلامي) مبلغ 104,951 دينار كما في 31 كانون الأول 2019.

فيما يلي الحركة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأه:

المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	31 كانون الأول 2019
دينار	دينار	دينار	دينار	
766,560,858	250,000	-	766,310,858	الإجمالي كما في بداية السنة
199,514,025	-	-	199,514,025	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(199,722,310)	-	-	(199,722,310)	الاستثمارات المستحقة
-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	الاستثمارات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>766,352,573</u>	<u>250,000</u>	<u>-</u>	<u>766,102,573</u>	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



المجموع	31 كانون الأول 2018			
	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
619,086,753	2,987,500	-	616,099,253	الإجمالي كما في بداية السنة
263,084,420	-	-	263,084,420	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(115,610,315)	(2,737,500)	-	(112,872,815)	الاستثمارات المستحقة
-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	الاستثمارات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
766,560,858	250,000	-	766,310,858	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجبات المالية بالتكلفة المطفأة:

2018	2019				
	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,390,625	868,668	250,000	-	618,668	الرصيد في بداية السنة
235,192	-	-	-	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
1,625,817	868,668	250,000	-	618,668	الرصيد المعدل في بداية السنة
411,505	301,355	-	-	301,355	خسارة التدني على الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(1,178,787)	(412,727)	-	-	(412,727)	المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة
-	-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	ما تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
10,133	21,344	-	-	21,344	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	الاستثمارات المعدومة
-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
-	-	-	-	-	المقتطع خلال الفترة من الإيرادات
868,668	778,640	250,000	-	528,640	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

**12. استثمار في شركة حليفة**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		طبيعة النشاط	نسبة الملكية	بلد الإقامة	اسم الشركة
2018	2019				
دينار	دينار				
376,618	354,022	صناعية	%25	الأردن	الشركة الأردنية لتجهيز الأسمدة

2018	2019	
دينار	دينار	
377,262	376,618	رصيد بداية السنة
14,071	14,517	حصة المجموعة من أرباح السنة
(5,715)	(2,113)	حصة الأموال المشتركة من الضرائب
-	(25,000)	حصة الأموال المشتركة من أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9
(9,000)	(10,000)	توزيعات نقدية مقبوضة
376,618	354,022	الرصيد في نهاية السنة

إن تفاصيل موجودات ومطلوبات الشركة الحليفة كما يلي:

2018	2019	
دينار	دينار	
1,907,964	1,749,047	مجموع الموجودات
(401,492)	(332,960)	مجموع المطلوبات
1,506,472	1,416,087	صافي الموجودات

13. ممتلكات ومعدات - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	أراضي	السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						الكلفة:
113,612,491	15,103,335	1,311,465	53,706,970	22,511,690	20,979,031	الرصيد في بداية السنة
8,191,876	2,175,340	337,575	4,029,214	-	1,649,747	إضافات
(2,687,053)	(880,835)	(261,641)	(1,455,750)	(88,827)	-	استيعادات
119,117,314	16,397,840	1,387,399	56,280,434	22,422,863	22,628,778	الرصيد في نهاية السنة
						الاستهلاك المتراكم:
43,297,945	8,872,903	673,961	26,541,274	7,209,807	-	الرصيد في بداية السنة
8,808,116	2,417,572	176,916	5,790,630	422,998	-	استهلاك السنة
(1,716,706)	(489,607)	(256,370)	(881,955)	(88,774)	-	استيعادات
50,389,355	10,800,868	594,507	31,449,949	7,544,031	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
68,727,959	5,596,972	792,892	24,830,485	14,878,832	22,628,778	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
3,400,633	1,038,683	-	1,382,153	979,797	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
72,128,592	6,635,655	792,892	26,212,638	15,858,629	22,628,778	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة



للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018						
المجموع	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	أراضي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الكلفة:						
101,905,346	12,007,837	1,204,497	45,384,622	22,629,802	20,678,588	الرصيد في بداية السنة
13,525,712	3,633,976	280,995	9,310,298	-	300,443	إضافات
(1,818,567)	(538,478)	(174,027)	(987,950)	(118,112)	-	استيعادات
113,612,491	15,103,335	1,311,465	53,706,970	22,511,690	20,979,031	الرصيد في نهاية السنة
الاستهلاك المتراكم:						
36,684,930	7,334,621	632,203	21,816,001	6,902,105	-	الرصيد في بداية السنة
7,707,814	2,024,851	170,888	5,086,291	425,784	-	استهلاك السنة
(1,094,799)	(486,569)	(129,130)	(361,018)	(118,082)	-	استيعادات
43,297,945	8,872,903	673,961	26,541,274	7,209,807	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
70,314,546	6,230,432	637,504	27,165,696	15,301,883	20,979,031	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
4,171,639	1,323,666	-	2,847,973	-	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
74,486,185	7,554,098	637,504	30,013,669	15,301,883	20,979,031	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة
	20	15	15-7	4-2	-	نسب الاستهلاك السنوية %

- تتضمن الممتلكات والمعدات موجودات تم استهلاكها بالكامل بقيمة 16,104,702 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (15,167,630 دينار كما في 31 كانون الأول 2018) وما زالت مستخدمة من قبل البنك.

14. موجودات غير ملموسة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019					
المجموع	الشهرة	ودائع العملاء	رخصة بنك (قيمة عادلة)	أنظمة حاسوب وبرامج	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
22,186,281	1,380,512	2,499,334	9,928,000	8,378,435	الرصيد في بداية السنة
6,036,063	-	-	-	6,036,063	إضافات
(3,812,462)	-	(624,833)	-	(3,187,629)	الإطفاء للسنة
24,409,882	1,380,512	1,874,501	9,928,000	11,226,869	الرصيد في نهاية السنة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018					
20,945,239	1,380,512	3,124,167	9,928,000	6,512,560	الرصيد في بداية السنة
4,558,579	-	-	-	4,558,579	إضافات
(3,317,537)	-	(624,833)	-	(2,692,704)	الإطفاء للسنة
22,186,281	1,380,512	2,499,334	9,928,000	8,378,435	الرصيد في نهاية السنة

**15. موجودات أخرى**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2018	2019	
دينار	دينار	
12,963,625	15,722,603	فوائد وإيرادات برسم القبض
4,099,033	3,025,805	مصروفات مدفوعة مقدماً
40,501,004	42,371,291	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة *
69,571	54,766	شيكات مقاصة
213,790	45,689	حوالات وشيكات برسم التحصيل
4,865,274	4,219,291	تأمينات كفالات مدفوعة
19,636,744	20,215,525	أوراق تجارية مخصصة
-	170,890	قرض قابلة للتحويل **
5,364,702	9,590,670	أخرى
87,713,743	95,416,530	المجموع

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ استملاكها، والبنك المركزي في حالات استثنائية أن يمدد هذه المدة إلى سنتين متتاليتين كحد أقصى.

- كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 15/1/4076 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 10/1/2510 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 10/1/13967 بتاريخ 25 تشرين أول 2018 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 10/1/16607 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2019. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 10/1/16239 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 يتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتباراً من العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2029.

إن تفاصيل الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة هي كما يلي:

2018	2019	
دينار	دينار	
31,992,554	40,501,004	رصيد بداية السنة
12,186,490	5,420,756	إضافات
(3,413,659)	(3,989,928)	استبعادات
(264,381)	439,459	وفر / (خسارة) التدني
40,501,004	42,371,291	رصيد نهاية السنة
		فيما يلي ملخص الحركة على مخصص العقارات المستملكة:
3,690,239	3,954,620	رصيد بداية السنة
200,000	(476,769)	المسترد / المضاف خلال السنة
64,381	37,310	المسترد من صندوق مواجهة المخاطر / شركة تابعة
3,954,620	3,515,161	رصيد نهاية السنة

- بلغ مخصص التدني مقابل العقارات المستملكة 1,044,491 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (1,313,575 دينار كما في 31 كانون الأول 2018) كما بلغ مخصص العقارات التي تملكها البنك لمدة تزيد عن (4) سنوات مبلغ 2,470,671 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (2,641,045 دينار كما في 31 كانون الأول 2018).

** يمثل هذا البند قرض قابل للتحويل إلى أسهم بقيمة 170,890 دينار تم شراؤه في الربع الرابع من عام 2019.

**16. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية**

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

2018			2019			
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
59,543,501	59,276,955	266,546	56,169,342	44,196,653	11,972,689	حسابات جارية وتحت الطلب
37,144,327	34,144,327	3,000,000	93,827,728	90,827,728	3,000,000	ودائع لأجل
<u>96,687,828</u>	<u>93,421,282</u>	<u>3,266,546</u>	<u>149,997,070</u>	<u>135,024,381</u>	<u>14,972,689</u>	المجموع

17. ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات الصغرى والمتوسطة	الشركات الكبرى	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019					
647,580,962	1,690,389	118,515,343	217,513,522	309,861,708	حسابات جارية وتحت الطلب
716,514,447	2,043,228	11,620,460	15,459,996	687,390,763	ودائع توفير
1,867,425,330	141,825,776	109,712,959	527,615,686	1,088,270,909	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
344,446,722	14,100,000	11,461,900	7,768,000	311,116,822	شهادات إيداع
<u>3,575,967,461</u>	<u>159,659,393</u>	<u>251,310,662</u>	<u>768,357,204</u>	<u>2,396,640,202</u>	المجموع
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018					
538,520,860	1,601,014	88,564,540	180,788,367	267,566,939	حسابات جارية وتحت الطلب
575,849,116	767,389	6,199,819	19,539,458	549,342,450	ودائع توفير
1,648,669,748	187,769,788	92,465,559	481,432,204	887,002,197	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
225,909,821	13,000,000	7,946,282	1,418,000	203,545,539	شهادات إيداع
<u>2,988,949,545</u>	<u>203,138,191</u>	<u>195,176,200</u>	<u>683,178,029</u>	<u>1,907,457,125</u>	المجموع

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام داخل المملكة 159,659,393 دينار أي ما نسبته 4/46% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2019 (203,138,191 دينار أي ما نسبته 6/80% كما في 31 كانون الأول 2018).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 645,849,625 دينار أي ما نسبته 18/06% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2019 (564,675,631 دينار أي ما نسبته 18/89% كما في 31 كانون الأول 2018).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 3,474,938 دينار أي ما نسبته 0/10% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2019 (1,974,041 دينار أي ما نسبته 0/07% كما في 31 كانون الأول 2018).
- بلغت الودائع الجامدة 51,271,856 دينار أي ما نسبته 1/43% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2019 (55,457,285 دينار أي ما نسبته 1/86% كما في 31 كانون الأول 2018).
- تشمل ودائع العملاء مبلغ 1,080,470,681 دينار والذي يمثل استثمارات العملاء المشتركة تخص بنك صفوة الإسلامي كما في 31 كانون الأول 2019.

18. تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2018	2019	
دينار	دينار	
87,115,535	104,312,047	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
43,760,287	72,197,550	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
5,106,274	3,989,528	تأمينات التعامل بالهامش
5,832,440	5,198,899	تأمينات أخرى
<u>141,814,536</u>	<u>185,698,024</u>	المجموع

**19. أموال مقترضة**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

سعر فائدة الإقراض	الضمانات	استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	
			المتبقية	الكلية		
31 كانون الأول 2019						
1.00% - 2.25%	كميالات بنكية	شهرية	4,335	6,407	26,127,926	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1.75% - 2.00%	كميالات بنكية	ربع سنوية	10	38	771,485	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1.00% - 1.75%	كميالات بنكية	نصف سنوية	53	60	1,436,371	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1.00% - 1.75%	كميالات بنكية	سنوية	31	33	2,996,486	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
3.87%	كميالات بنكية	نصف سنوية اعتباراً من 15 أيلول 2018	16	20	4,800,000	البنك الدولي للإنشاء والتعمير **
2.5%	كميالات بنكية	نصف سنوية	10	15	1,950,000	اقتراض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ***
3.0%	كميالات بنكية	نصف سنوية	34	34	1,589,016	اقتراض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ***
3.0%	كميالات بنكية	نصف سنوية	34	34	1,576,749	اقتراض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ***
6.25%	كميالات بنكية	نصف سنوية	2	7	2,192,859	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ****
4.5% - 6.00%	كميالات بنكية	نصف سنوية	2	2	20,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري
6.0%		شهرية / ربع سنوية	176	236	1,729,013	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
65,169,905						المجموع
31 كانون الأول 2018						
1.00% - 2.25%	كميالات بنكية	شهرية	3,524	5,419	28,699,815	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1.75% - 2.25%	كميالات بنكية	ربع سنوية	9	34	381,197	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
2.00%	كميالات بنكية	سنوية	1	3	55,004	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
4.370%	كميالات بنكية	نصف سنوية اعتباراً من 15 أيلول 2018	18	20	5,400,000	البنك الدولي للإنشاء والتعمير **
2.500%	كميالات بنكية	نصف سنوية	12	15	2,370,000	اقتراض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ***
3.000%	كميالات بنكية	نصف سنوية	34	34	1,589,016	اقتراض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ***
5.750%	كميالات بنكية	نصف سنوية	4	7	4,385,713	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ****
4.50% - 6.0%	كميالات بنكية	دفعة واحدة	4	4	40,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري
6.00% - 7.5%	-	شهرية / ربع سنوية	573	697	2,355,517	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
85,236,262						المجموع

- جميع المبالغ المقترضة لها دفعات ثابتة.

* تم إعادة اقراض المبالغ المقترضة من البنك المركزي الأردني لقطاعي الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة يتراوح من 3.75% إلى 6%.

** تم إعادة اقراض المبالغ المقترضة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لقطاعي الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة يتراوح من 7.25% إلى 11.50%.

*** تم إعادة اقراض المبالغ المقترضة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لقطاعي الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة يتراوح من 6% إلى 8.25%.

**** تم إعادة اقراض المبالغ المقترضة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقطاعي الشركات الصغيرة والمتوسطة بسعر يتراوح من 7.25% إلى 10.25%.



20. مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للعام 2019					
رصيد نهاية السنة	ما تم رده للإيرادات	المدفوع خلال السنة	المكون خلال السنة	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
34,065	-	-	34,065	-	مخصص تعويض نهاية الخدمة
535,159	96,092	1,463,926	1,182,568	912,609	مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة
361,000	320,000	-	361,000	320,000	مخصصات التزامات أخرى
930,224	416,092	1,463,926	1,577,633	1,232,609	المجموع
للعام 2018					
-	15,264	8,554	-	23,818	مخصص تعويض نهاية الخدمة
912,609	30,980	42,161	774,953	210,797	مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة
320,000	-	-	320,000	-	مخصصات التزامات أخرى
1,232,609	46,244	50,715	1,094,953	234,615	المجموع

21. ضريبة الدخل

أ. مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

2018	2019	
دينار	دينار	
14,773,872	18,199,119	رصيد بداية السنة
-	-	الناتج عن الاستحواذ على بنك صفوة الإسلامي
(18,402,776)	(21,725,107)	ضريبة الدخل المدفوعة
20,974,275	24,145,907	ضريبة الدخل المستحقة
853,748	14,310	مخصص ضريبة دخل سنوات سابقة
18,199,119	20,634,229	رصيد نهاية السنة

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة ما يلي:

2018	2019	
دينار	دينار	
20,974,275	24,145,907	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
853,748	14,310	ضريبة الدخل سنوات سابقة
(383,726)	(830,352)	إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة
21,444,297	23,329,865	



ب. موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019					موجودات ضريبية مؤجلة
	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المضافة	المحذرة	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,577,289	1,680,934	(1,308,522)	2,576,510	1,589,478	(2,295,554)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
212,589	160,928	437,154	965,218	426,135	(101,929)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
1,478,291	1,297,119	3,413,470	-	476,769	3,890,239	مخصص عقارات مستملكة
1,139,998	1,434,581	3,775,213	3,775,213	2,999,996	2,999,996	مخصص مكافآت
58,583	29,292	77,083	-	77,082	154,165	مصاريف صيانة رأسمالية 2012
32,811	16,405	43,172	-	43,172	86,344	مصاريف صيانة رأسمالية 2013
346,791	203,360	535,159	-	377,450	912,609	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
135,489	227,536	598,778	242,228	-	356,550	مخصص تسهيلات وتمويلات ائتمانية مرحلة (3) غير مقبولة
-	13,266	47,377	47,377	-	-	مخصص عام
-	137,180	361,000	361,000	-	-	مخصص التزامات محتملة
-	96,005	252,645	252,645	-	-	فروقات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)
6,405,905	7,582,193	19,953,139	3,095,493	-	16,857,646	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مرحلة (1) أو (2)
-	12,945	34,065	34,065	-	-	مخصص تعويض نهاية الخدمة
570,000	-	-	-	1,500,000	1,500,000	مصاريف قانونية
<u>11,957,746</u>	<u>12,891,744</u>	<u>28,219,733</u>	<u>11,349,749</u>	<u>7,490,082</u>	<u>24,360,066</u>	المجموع

إن الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

31 كانون الأول		موجودات
2018	2019	
دينار	دينار	
4,559,081	11,957,746	رصيد بداية السنة
<u>6,168,660</u>	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
10,727,741	11,957,746	الرصيد المعدل كما في بداية السنة
3,430,248	3,826,357	المضاف
(2,200,243)	(2,892,359)	المستبعد
<u>11,957,746</u>	<u>12,891,744</u>	رصيد نهاية السنة



ج. ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

2018	2019	
دينار	دينار	
62,530,208	61,346,088	الربح المحاسبي
(10,224,635)	(8,927,646)	أرباح غير خاضعة للضريبة
8,482,830	12,813,380	مصروفات غير مقبولة ضريبياً
(155,925)	-	خسائر مدورة سنوات سابقة
60,632,478	65,231,822	الربح الضريبي
%34.29	%38.02	نسبة ضريبة الدخل الفعلية

- بلغت نسبة ضريبة الدخل القانونية للبنك 35% بالإضافة إلى المساهمة الوطنية 3% وبلغت نسبة ضريبة الدخل القانونية لشركة الاتحاد للتأجير التمويلي وشركات الاتحاد للوساطة المالية 24% بالإضافة إلى المساهمة الوطنية 4%.
- قام بنك الاتحاد (الشركة الأم) بتقديم الإقرار الضريبي للأعوام 2015، 2016، 2017 و2018 وتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن نتائج أعمال البنك حتى نهاية عام 2016 باستثناء عام 2015 حيث يوجد قضية منظورة في محكمة البداية تخص عام 2015 ولم يصدر بها قرار بعد، كما لم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات المحاسبية للبنك للأعوام 2017 و2018.
- تم خلال الربع الأول من عام 2019 إجراء مصالحة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات مع بنك صفة الاسلامي بخصوص القضايا الضريبية للأعوام 2014 و2015، وتم الحصول على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية عام 2015.
- تم تقديم كشوفات الضريبة للأعوام 2016 و2017 لبنك صفة الاسلامي ولم يتم تدقيقها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال شركة التأجير التمويلي حتى عام 2016 وتم تقديم الإقرار الضريبي للأعوام 2017 و2018 ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات المحاسبية لغاية تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة.
- بلغت نسبة الضرائب المؤجلة 38% و13% وفي تقدير إدارة البنك أن هذه الضرائب يمكن تحقيقها مستقبلاً.

22. مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2018	2019	
دينار	دينار	
27,373,621	35,741,443	فوائد ومصاريف برسم الدفع
1,341,001	1,709,686	إيرادات مقبوضة مقدماً
355,329	787,305	ذمم دائنة
8,157,279	10,916,992	مصروفات مستحقة وغير مدفوعة
477,596	441,538	حوالات واردة
7,380,522	8,482,283	شيكات برسم الدفع
1,945,997	-	رصيد صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
2,052,566	585,640	مخصص ضريبة دخل صندوق مواجهة مخاطر استثمار
3,294,904	2,377,767	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لبنود خارج قائمة المركز المالي
634,636	685,514	توزيعات أرباح غير مدفوعة
15,688,638	14,855,290	مطلوبات أخرى
68,702,089	76,583,458	المجموع



إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة بشكل تجميحي كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميحي	إفرادي	تجميحي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
923,938,350	2,211,056	-	40,204,360	-	881,522,934	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
717,864,311	138,174	-	48,580,472	-	669,145,665	التعرضات الجديدة خلال السنة
(666,592,716)	(1,160,599)	-	(18,580,671)	-	(646,851,446)	التعرضات المستحقة
-	(197,605)	-	(15,669,395)	-	15,867,000	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	4,509,479	-	(4,509,479)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	220,750	-	(11,250)	-	(209,500)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
975,209,945	1,211,776	-	59,032,995	-	914,965,174	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجميحي	إفرادي	تجميحي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
939,864,566	2,200,238	-	10,057,049	-	927,607,279	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
635,621,204	1,504,488	-	30,148,123	-	603,968,593	التعرضات الجديدة خلال السنة
(651,547,420)	(1,738,985)	-	(9,117,077)	-	(640,691,358)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(1,569,071)	-	1,569,071	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	10,685,336	-	(10,685,336)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	245,315	-	-	-	(245,315)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
923,938,350	2,211,056	-	40,204,360	-	881,522,934	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على خسارة التدني للتسهيلات غير المباشرة بشكل تجميحي كما في نهاية السنة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميحي	إفرادي	تجميحي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,294,904	727,225	-	200,629	-	2,367,050	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2019
1,536,854	-	-	224,414	-	1,312,440	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(707,242)	(445,586)	-	(66,871)	-	(194,785)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	(72,461)	-	(59,431)	-	131,892	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	17,729	-	(17,729)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	719	-	-	-	(719)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(1,746,749)	(146,726)	-	(43,864)	-	(1,556,159)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
2,377,767	63,171	-	272,606	-	2,041,990	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2018
4,760,721	1,981,057	-	133,182	-	2,646,482	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
4,760,721	1,981,057	-	133,182	-	2,646,482	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني 2018
3,006,544	723,619	-	115,647	-	2,167,278	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(4,252,296)	(1,981,057)	-	(103,329)	-	(2,167,910)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(6,274)	-	6,274	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	70,843	-	(70,843)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,860	-	-	-	(1,860)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(220,065)	1,746	-	(9,440)	-	(212,371)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
3,294,904	727,225	-	200,629	-	2,367,050	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (الكفالات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2018	2019						
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
المجموع			تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	دينار
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
11,000	-	-	-	-	-	-	1
20,060,255	32,745,379	-	-	-	-	32,745,379	2
28,037,600	34,448,794	-	-	-	-	34,448,794	3
18,931,531	25,409,111	-	-	-	-	25,409,111	4
27,515,289	37,790,297	-	-	-	-	37,790,297	5
29,958,989	29,574,645	-	-	1,698,796	-	27,875,849	6
10,452,088	11,862,958	-	-	5,130,253	-	6,732,705	7
1,095,348	638,856	638,856	-	-	-	-	8
40,072,386	40,782,015	572,920	-	18,484,515	-	21,724,580	غير مصنف
176,134,486	213,252,055	1,211,776	-	25,313,564	-	186,726,715	المجموع

فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:



إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - الكفالات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
176,134,486	2,211,056	-	21,444,768	-	152,478,662	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
95,317,854	138,174	-	17,126,184	-	78,053,496	التعرضات الجديدة خلال السنة
(58,200,285)	(1,160,599)	-	(4,340,545)	-	(52,699,141)	التعرضات المستحقة
-	(197,605)	-	(10,577,903)	-	10,775,508	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	1,672,310	-	(1,672,310)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	220,750	-	(11,250)	-	(209,500)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
213,252,055	1,211,776	-	25,313,564	-	186,726,715	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
178,422,988	2,200,238	-	1,033,932	-	175,188,818	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
20,712,467	1,504,488	-	13,102,862	-	6,105,117	التعرضات الجديدة خلال السنة
(23,000,969)	(1,738,985)	-	(625,509)	-	(20,636,475)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(260,440)	-	260,440	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	8,193,923	-	(8,193,923)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	245,315	-	-	-	(245,315)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
176,134,486	2,211,056	-	21,444,768	-	152,478,662	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - الكفالات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,240,564	727,225	-	78,231	-	435,108	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2019
158,974	-	-	69,304	-	89,670	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(604,650)	(445,586)	-	(41,987)	-	(117,077)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	(72,461)	-	(15,769)	-	88,230	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	10,030	-	(10,030)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	719	-	-	-	(719)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة
-	-	-	-	-	-	تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(355,592)	(146,726)	-	(8,797)	-	(200,069)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
439,296	63,171	-	91,012	-	285,113	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2018
2,547,271	1,981,057	-	5,259	-	560,955	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)
2,547,271	1,981,057	-	5,259	-	560,955	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني 2018
834,019	723,619	-	7,053	-	103,347	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(2,084,322)	(1,981,057)	-	(2,298)	-	(100,967)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(1,155)	-	1,155	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	61,841	-	(61,841)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,860	-	-	-	(1,860)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(56,404)	1,746	-	7,531	-	(65,681)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
1,240,564	727,225	-	78,231	-	435,108	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (سقوف غير مستغلة) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2018	2019						
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
المجموع			دينار	تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
							فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
335,032	2,215,437	-	-	-	-	2,215,437	1
73,220,389	41,533,363	-	-	-	-	41,533,363	2
80,017,261	86,301,657	-	-	-	-	86,301,657	3
49,051,819	133,280,580	-	-	-	-	133,280,580	4
68,933,336	94,172,137	-	-	-	-	94,172,137	5
63,799,011	35,465,210	-	-	-	-	35,465,210	6
13,020,539	18,346,044	-	-	13,188,239	-	5,157,805	7
-	-	-	-	-	-	-	8
84,062,533	40,058,865	-	-	2,718,545	-	37,340,320	غير مصنف
432,439,920	451,373,293	-	-	15,906,784	-	435,466,509	المجموع



إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - سقوف غير مستغلة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
432,439,920	-	-	9,202,499	-	423,237,421	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
356,915,586	-	-	13,641,641	-	343,273,945	التعرضات الجديدة خلال السنة
(337,982,213)	-	-	(5,710,729)	-	(332,271,484)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(4,063,796)	-	4,063,796	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	2,837,169	-	(2,837,169)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
451,373,293	-	-	15,906,784	-	435,466,509	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
383,471,409	-	-	8,364,920	-	375,106,489	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
367,263,088	-	-	8,515,864	-	358,747,224	التعرضات الجديدة خلال السنة
(318,294,577)	-	-	(7,971,413)	-	(310,323,164)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(734,954)	-	734,954	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	1,028,082	-	(1,028,082)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
432,439,920	-	-	9,202,499	-	423,237,421	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - سقوف غير مستغلة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,618,210	-	-	96,916	-	1,521,294	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2019
1,008,631	-	-	124,270	-	884,361	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(84,183)	-	-	(24,884)	-	(59,299)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(39,518)	-	39,518	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	7,699	-	(7,699)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة
-	-	-	-	-	-	تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(1,021,463)	-	-	(13,729)	-	(1,007,734)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
1,521,195	-	-	150,754	-	1,370,441	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2018
1,472,030	-	-	124,191	-	1,347,839	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
1,472,030	-	-	124,191	-	1,347,839	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني 2018
1,794,429	-	-	87,256	-	1,707,173	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(1,511,721)	-	-	(100,552)	-	(1,411,169)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(4,735)	-	4,735	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	4,858	-	(4,858)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(136,528)	-	-	(14,102)	-	(122,426)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
1,618,210	-	-	96,916	-	1,521,294	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (اعتمادات وقبولات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2018	2019							
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى			
المجموع			دينار	تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	دينار
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	-	1
33,901,758	24,577,233	-	-	-	-	-	24,577,233	2
25,575,116	50,107,909	-	-	-	-	-	50,107,909	3
57,640,852	57,964,209	-	-	-	-	-	57,964,209	4
80,096,193	79,746,493	-	-	-	-	-	79,746,493	5
32,920,540	13,955,379	-	-	-	-	-	13,955,379	6
2,984,893	12,365,278	-	-	3,813,160	-	-	8,552,118	7
-	-	-	-	-	-	-	-	8
82,244,592	71,868,096	-	-	13,999,487	-	-	57,868,609	غير مصنف
315,363,944	310,584,597	-	-	17,812,647	-	-	292,771,950	المجموع

فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:



إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - اعتمادات وقبولات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
315,363,944	-	-	9,557,093	-	305,806,851	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
265,630,871	-	-	17,812,647	-	247,818,224	التعرضات الجديدة خلال السنة
(270,410,218)	-	-	(8,529,397)	-	(261,880,821)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(1,027,696)	-	1,027,696	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>310,584,597</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>17,812,647</u>	<u>-</u>	<u>292,771,950</u>	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
377,970,169	-	-	658,197	-	377,311,972	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
247,645,649	-	-	8,529,397	-	239,116,252	التعرضات الجديدة خلال السنة
(310,251,874)	-	-	(520,155)	-	(309,731,719)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(573,677)	-	573,677	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	1,463,331	-	(1,463,331)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>315,363,944</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>9,557,093</u>	<u>-</u>	<u>305,806,851</u>	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التسهيلات غير المباشرة - اعتمادات وقبولات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2019
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
436,130	-	-	25,482	-	410,648	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2019
369,249	-	-	30,840	-	338,409	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(18,409)	-	-	-	-	(18,409)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(4,144)	-	4,144	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة
(369,694)	-	-	(21,338)	-	(348,356)	تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>417,276</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>30,840</u>	<u>-</u>	<u>386,436</u>	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		2018
		تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني 2018
741,420	-	-	3,732	-	737,688	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
741,420	-	-	3,732	-	737,688	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني 2018
378,096	-	-	21,338	-	356,758	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(656,253)	-	-	(479)	-	(655,774)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(384)	-	384	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	4,144	-	(4,144)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(27,133)	-	-	(2,869)	-	(24,264)	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
436,130	-	-	25,482	-	410,648	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

23. رأس المال المكتتب به وعلوة الإصدار

رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به 160 مليون دينار موزعاً على 160 مليون سهماً بقيمة السهم الإسمية دينار واحد كما في 31 كانون الأول 2019 و2018.

علوة الإصدار

تبلغ علوة الإصدار 80,213,173 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 و31 كانون الأول 2018.

الأرباح الموزعة

بلغت الأرباح الموزعة على المساهمين 22,400,000 دينار عن عام 2018 (16,000,000 دينار عن العام 2017).

24. الاحتياطات

إن تفاصيل الاحتياطات كما في 31 كانون الأول 2019 و2018 هي كما يلي:

أ. احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ب. احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.



إن الاحتياطات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	31 كانون الأول	
	2018	2019
	دينار	دينار
احتياطي قانوني	49,410,187	56,257,522
احتياطي القيمة العادلة	(727,049)	372,413
طبيعة التقييد		
بموجب قانون البنوك وقانون الشركات		
بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية		

25. الأرباح المقترح توزيعها

بلغت نسبة الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين للعام الحالي 10% من رأس مال البنك أي ما يعادل 16,000,000 دينار وبلغت نسبة الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين في العام السابق 14% من رأس مال البنك أي ما يعادل مبلغ 22,400,000 دينار. بلغت الأرباح القابلة للتوزيع حوالي 38.6 مليون دينار.

26. احتياطي القيمة العادلة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2018	2019	
دينار	دينار	
1,191,589	(727,049)	الرصيد في بداية السنة
(2,932,070)	1,128,142	أرباح (خسائر) غير متحققة
846,279	103,645	موجودات ضريبية مؤجلة
167,153	(132,325)	أرباح (خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(727,049)	372,413	الرصيد في نهاية السنة

27. أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2018	2019	
دينار	دينار	
43,243,353	53,566,049	الرصيد في بداية السنة
14,034,670	-	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
(17,707,818)	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات (ECL) نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
6,168,660	-	أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (9) على الموجودات الضريبية المؤجلة
45,738,865	53,566,049	الرصيد المعدل كما في الأول من كانون الثاني 2018
35,736,582	31,613,674	الربح للسنة
(167,153)	132,325	أرباح (خسائر) بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
(11,749,096)	(11,401,288)	المحول إلى الاحتياطات
(16,000,000)	(22,400,000)	أرباح موزعة
-	86,073	حصة تملك بشركات تابعة
6,851	-	أثر استبعاد شركة تابعة
53,566,049	51,596,833	الرصيد في نهاية السنة

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 437,154 دينار والذي يمثل أرباح فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.
- يحظر التصرف بمبلغ 11,210,810 دينار من الأرباح المدورة كما في 31 كانون الأول 2019 (10,380,457 دينار كما في 31 كانون الأول 2018) والتي تمثل موجودات ضريبية مؤجلة، وبناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها إلا بموافقة مسبقة منه.



28. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينار	دينار	
(83,843)	17,514	أرصدة إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
(744,309)	(194,978)	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
13,064,868	18,528,623	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
(1,300,904)	(1,044,826)	ارتباطات والتزامات محتملة
<u>10,935,812</u>	<u>17,306,333</u>	

29. الشركات التابعة الجوهرية والمملوكة جزئياً

أولاً: النسبة المملوكة من قبل غير المسيطرين

31 كانون الأول 2019

التوزيعات	طبيعة النشاط	نسبة الملكية لغير المسيطرين	بلد الإقامة	اسم الشركة
دينار				
7,000,000	تقديم جميع الأعمال المالية والمصرفية وأعمال الاستثمار المنظمة وفقاً للأحكام الشرعية الإسلامية	%63.83	الأردن	بنك صفوة الإسلامي (مملوك من شركة الاتحاد الإسلامي)
3,700,000	غايات الشركة تملك الأسهم والسندات والحصص في الشركات	%42.00	الأردن	شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

31 كانون الأول 2018

التوزيعات	طبيعة النشاط	نسبة الملكية لغير المسيطرين	بلد الإقامة	اسم الشركة
دينار				
5,000,000	تقديم جميع الأعمال المالية والمصرفية وأعمال الاستثمار المنظمة وفقاً للأحكام الشرعية الإسلامية	%64.16	الأردن	بنك صفوة الإسلامي (مملوك من شركة الاتحاد الإسلامي)
1,648,445	غايات الشركة تملك الأسهم والسندات والحصص في الشركات	%42.00	الأردن	شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار



ثانياً: فيما يلي معلومات مالية مختارة للشركات التابعة الجوهرية والتي تتضمن حقوق غير المسيطرين

أ. قائمة المركز المالي المختصره للشركات التابعة قبل إلغاء العمليات المتقابلة

بنك صفوة الإسلامي (شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار)	بنك صفوة الإسلامي (شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار)	
31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
1,078,226,197	1,505,133,350	موجودات مالية
34,908,755	37,365,196	موجودات أخرى
1,113,134,952	1,542,498,546	إجمالي الموجودات
943,501,419	1,353,775,574	مطلوبات مالية
28,338,551	44,272,704	مطلوبات أخرى
971,839,970	1,398,048,278	إجمالي المطلوبات
141,294,982	144,450,268	حقوق الملكية
1,113,134,952	1,542,498,546	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
90,376,684	91,842,119	حقوق الملكية العائدة إلى غير المسيطرين
128,928	128,928	حصة غير المسيطرين في شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
90,505,612	91,971,047	مجموع حقوق غير المسيطرين

ب. قائمة الأرباح أو الخسائر المختصرة للشركات التابعة قبل إلغاء العمليات المتقابلة

بنك صفوة الإسلامي (شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار)	بنك صفوة الإسلامي (شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار)	
31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
43,150,943	50,225,007	إجمالي الدخل
8,350,661	10,016,219	الربح للسنة
8,321,979	10,155,286	مجموع الدخل الشامل
5,339,326	6,481,630	الحصة العائدة إلى غير المسيطرين
1,289,279	(3,462)	حصة غير المسيطرين في أرباح (خسائر) شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار
6,628,605	6,478,168	حقوق غير المسيطرين



30. الفوائد والعوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينار	دينار	
		تسهيلات وتمويلات أئتمانية مباشرة
		للأفراد (التجزئة)
1,154,574	432,822	حسابات جارية مدينة
36,162,776	46,091,559	قروض وكمبيالات
1,202,149	1,539,823	بطاقات الائتمانية
53,040,298	59,149,728	القروض العقارية
		الشركات الكبرى
9,580,213	9,470,915	حسابات جارية مدينة
59,488,439	72,710,823	قروض وكمبيالات
		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
3,273,069	2,862,950	حسابات جارية مدينة
8,600,437	9,525,020	قروض وكمبيالات
8,762,407	7,346,184	الحكومة والقطاع العام
810,495	2,054,029	أرصدة لدى البنك المركزي
3,146,088	5,546,487	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
48,670	4,077	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
30,686,797	34,967,233	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
804,677	1,183,105	أخرى
<u>216,761,089</u>	<u>252,884,755</u>	

31. الفوائد والمصاريف المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينار	دينار	
1,862,618	2,403,529	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
907,186	1,414,120	حسابات جارية وتحت الطلب
7,008,603	10,287,190	ودائع توفير
60,096,814	77,923,781	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
9,698,042	15,148,504	شهادات إيداع
2,735,637	2,571,385	تأمينات نقدية
3,268,683	2,681,077	أموال مقترضة
3,231,428	4,016,664	رسوم مؤسسة ضمان الودائع
<u>88,809,011</u>	<u>116,446,250</u>	

**32. صافي إيرادات العمولات**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينار	دينار	
7,290,667	8,024,494	عمولات تسهيلات وتمويلات مباشرة
9,193,251	9,380,627	عمولات تسهيلات وتمويلات غير مباشرة
8,316,506	9,426,195	أخرى
(951,020)	(841,315)	ينزل: عمولات مدينة
<u>23,849,404</u>	<u>25,990,001</u>	صافي إيرادات العمولات

33. أرباح العملات الأجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينار	دينار	
3,939,443	4,676,842	نتيجة عن التداول / التعامل
<u>1,914,563</u>	<u>2,287,622</u>	نتيجة عن التقييم
<u>5,854,006</u>	<u>6,964,464</u>	

34. أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	عوائد توزيعات أسهم	أرباح (خسائر) غير متحققة	(خسائر) متحققة	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				2019
131,671	-	9,088	122,583	أدونات خزينة وسندات
(594,536)	296,247	(268,016)	(622,767)	أسهم شركات
235,314	-	-	235,314	مشتقات مالية
467,118	-	467,118	-	صناديق استثمارية
<u>239,567</u>	<u>296,247</u>	<u>208,190</u>	<u>(264,870)</u>	
				2018
39,774	-	19,429	20,345	أدونات خزينة وسندات
(3,111,687)	161,637	(1,005,135)	(2,268,189)	أسهم شركات
658,071	-	-	658,071	مشتقات مالية
(41,955)	-	(17,193)	(24,762)	صناديق استثمارية
<u>(2,455,797)</u>	<u>161,637</u>	<u>(1,002,899)</u>	<u>(1,614,535)</u>	



35. توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينار	دينار	
1,026,133	1,039,085	عوائد توزيعات أسهم الشركات

36. إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينار	دينار	
144,622	163,027	إيجار صناديق الأمانات
107,157	124,997	حسابات جامدة
208,038	-	أرباح بيع موجودات مستملكة
298,720	300,223	إيرادات البوندد
322,480	178,099	إيرادات ديون معدومة مستردة
55,468	77,465	إيرادات تصفية شركات مستثمر بها
-	459,951	إيرادات ناتجة عن تسوية حسابات
200,711	165,365	إيرادات أخرى
1,337,196	1,469,127	

37. نفقات موظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينار	دينار	
33,518,579	35,344,161	رواتب ومنافع وعلوات الموظفين
3,609,843	3,713,489	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
1,372,538	1,460,170	مساهمة البنك في صندوق الإيداع
1,587,423	1,590,350	نفقات طبية
326,608	325,602	مياومات السفر
736,691	857,885	نفقات تدريب الموظفين
80,525	86,681	ملابس المستخدمين
1,704,228	2,991,366	حوافز بيعية وتسويقية
180,612	151,858	نفقات التأمين على حياة الموظفين
6,024	-	أخرى
43,123,071	46,521,562	



38. مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينار	دينار	
2,117,044	2,496,947	بريد وهاتف ورويتير
1,159,377	1,038,441	لوازم قرطاسية ومطبوعات
1,274,053	904,092	كهرباء ومياه ومحروقات
7,529,647	9,165,848	إصلاح وصيانة الآلات والأجهزة
805,888	964,275	مصاريف التأمين على الموجودات وعمليات البنك
1,664,303	2,476,944	أتعاب محاماة وتدقيق وصيانة وبرامج واستشارات
1,172,793	1,327,361	رسوم حكومية وخص مهن
315,651	445,414	خسارة بيع ممتلكات ومعدات
1,275,991	1,414,424	أتعاب وتنقلات أعضاء مجلس الإدارة
5,067,065	5,580,029	دعاية وإعلان
957,227	969,554	اشتراكات وتبرعات
108,438	116,250	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
-	383,477	خسائر بيع موجودات مستملكة
1,363,017	1,628,748	أخرى
24,810,494	28,911,804	

39. حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينار	دينار	
35,736,582	31,613,674	الربح للسنة - قائمة (ب)
160,000,000	160,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
		حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك:
0/223	0/198	أساسي ومخفض

40. النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2018	2019	
دينار	دينار	
333,205,500	563,867,223	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني تستحق خلال ثلاثة أشهر
248,406,070	331,017,085	إضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
85,187,828	104,424,070	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
9,234,477	6,857,213	أرصدة مفيدة السحب
487,189,265	783,603,025	



41. المشتقات

يظهر الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للمشتقات المالية إلى جانب توزيع القيمة الإسمية لها حسب آجالها.

آجال القيمة الإسمية حسب الاستحقاق							2019
أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 3 - 12 شهر	خلال 3 أشهر	مجموع القيمة الإسمية	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	2,799,543	4,451,974	7,251,517	22,221	11,525	تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء الآجلة
-	-	14,180,000	4,254,000	18,434,000	94,627	-	عقود مبادلة أسعار الفائدة
-	-	513,808	79,225,974	79,739,782	148,415	113,398	تعهدات البنك مقابل عقود الشراء الآجلة
					265,263	124,923	
							2018
-	-	15,878,877	34,672,955	50,551,832	64,516	379,397	تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء الآجلة
-	18,434,000	2,127,000	-	20,561,000	103,747	20,150	عقود مبادلة أسعار الفائدة
-	-	8,158,951	101,464,913	109,623,864	334,016	122,458	تعهدات البنك مقابل عقود الشراء الآجلة
					502,279	522,005	

- تدل القيمة الاعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

42. الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة الملكية %	رأس مال الشركة	
		2018	2019
		دينار	دينار
شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	58	113,039,028	113,039,028
بنك صفوة الإسلامي	36.2	100,000,000	100,000,000
شركة الاتحاد للوساطة المالية محدودة المسؤولية	100	5,000,000	5,000,000
شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	100	5,000,000	7,500,000
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية	100	-	100,000

- تم استبعاد الأرصدة والمعاملات فيما بين البنك والشركة التابعة.

قامت البنك بالدخول في معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهات ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات باستثناء ما رود أدناه:



إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		الجهات ذات العلاقة				
2018	2019	أخرى (أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية في البنك وذوي الصلة بهم)	الشركات التابعة	أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكبار المساهمين	أعضاء مجلس الإدارة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:						
48,909,746	55,460,138	47,637,594	1,417,002	3,866,184	2,539,358	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
91,952,412	116,567,556	8,511,236	24,427,836	3,102,971	80,525,513	الودائع
192,603	270,695	-	270,695	-	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
2,024,165	1,144,569	1,007,916	136,653	-	-	اعتمادات
3,680,288	3,033,318	3,033,318	-	-	-	قبولات
13,960,278	6,243,607	5,372,607	864,000	-	7,000	كفالات
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول						
2018	2019					
دينار	دينار					
عناصر قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة:						
3,099,563	4,719,833	4,367,867	50,591	167,838	133,537	فوائد وعوائد وعمولات دائنة
2,121,000	3,714,984	220,095	655,525	65,713	2,773,651	فوائد ومصاريف وعمولات مدينة
معلومات إضافية						
-	-	-	-	-	-	تسهيلات وتمويلات ائتمانية تحت المراقبة
-	-	-	-	-	-	مخصص تدني تسهيلات وتمويلات ائتمانية تحت المراقبة
- تتراوح أسعار الفائدة الدائنة على التسهيلات الائتمانية ما بين 3.5% إلى 17%، وتتراوح أسعار الفائدة المدينة على ودائع العملاء ما بين 0.5% إلى 6%.						
فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للبنك:						
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول						
2018	2019					
دينار	دينار					
5,056,160	5,096,319	رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا				
1,303,483	1,529,868	بدل أتعاب وتنقلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة				
6,359,643	6,626,187	المجموع				



43. موجودات حق الاستخدام / التزامات عقود التأجير

يتكون هذا البند مما يلي:

1. موجودات حق الاستخدام

يقوم البنك باستئجار العديد من الأصول بما في ذلك الأراضي والمباني، ان متوسط مدة الإيجار 8 سنوات، فيما يلي الحركة على موجودات حق الاستخدام خلال العام:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019	
دينار	
24,915,513	الرصيد في بداية السنة (المعدل)
4,918,627	يضاف: إضافات خلال السنة
(3,316,267)	يطرح: الاستهلاك للسنة
26,517,873	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019	المبالغ التي تم قيدها في قائمة الأرباح أو الخسائر
دينار	
(3,316,267)	الاستهلاك للسنة
(918,592)	الفائدة خلال السنة
(574,032)	مصروف إيجار خلال السنة

2. التزامات عقود الإيجار

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019	
دينار	
23,767,069	الرصيد في بداية السنة (المعدل)
4,918,627	يضاف: إضافات خلال السنة
918,592	الفائدة خلال السنة
(4,152,787)	يطرح: المدفوع خلال الفترة *
25,451,501	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019
	* منها فائدة بمبلغ 234,176 دينار.

كما في 31 كانون الأول 2019	تحليل استحقاق التزامات عقود الإيجار:
دينار	
1,652,520	خلال أقل من سنة
8,874,979	من سنة إلى 5 سنوات
14,924,002	أكثر من 5 سنوات
25,451,501	

بلغت قيمة التزامات عقود الإيجار غير المخصصة كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 30,798,733 دينار وفيما يلي تحليل الاستحقاق:

كما في 31 كانون الأول 2019	تحليل استحقاق التزامات عقود الإيجار غير المخصصة:
دينار	
2,216,277	خلال أقل من سنة
10,808,442	من سنة إلى 5 سنوات
17,774,014	أكثر من 5 سنوات
30,798,733	



44. إدارة المخاطر

يقوم البنك بالتطوير المستمر لهيكل إدارة المخاطر والالتزام لضمان الإدارة الفعالة له في كافة عملياته لضمان كفاءة عملية إدارة المخاطر والالتزام والتطبيق السليم للضوابط الرقابية في كافة عمليات البنك، تتوزع مسؤولية إدارة المخاطر والالتزام على عدة مستويات يمكن تلخيصها بالتالي:

1. وحدات العمل:

تتكون وحدات العمل من الموظفين الذين يقومون من خلال عملهم اليومي بقبول المخاطر في كافة أعمال البنك وذلك حسب المستويات المقبولة من قبل البنك والمحددة في سياساته وإجراءاته.

ولضمان الإدارة الكفؤة للمخاطر يعمل البنك على الفصل الكامل لوظائف وحدات الأعمال عن وظائف إدارة المخاطر وعلى سبيل المثال فإن دراسة وإدارة الرقابة على الائتمان مفصولة بشكل كامل عن إدارة علاقات العملاء ضمن وحدات الأعمال، الأمر الذي يضمن استقلالية الدراسات والقرارات الائتمانية والتطوير المستمر لكفاءتها ونوعيه أعمالها بالإضافة لذلك يتم فصل المكتب الواسطي (Middle Office) وبتبعيته لإدارة مخاطر السوق عن الخزينة.

2. إدارة المخاطر:

تم تفعيل عمل هذه الدائرة حيث تعمل بشكل مستقل عن كافة خطوط الأعمال وتكون متصلة بمجلس الإدارة من خلال لجنة المخاطر لضمان استقلاليتها وقدرتها على كشف وقياس وضبط ومراقبة المخاطر ضمن المستوى المقبول من البنك ورفع التقارير الدورية بها لمجلس الإدارة.

3. التدقيق الداخلي:

إن دائرة التدقيق الداخلي جهة مستقلة استقلالاً كاملاً من خلال اتصالها بلجنة التدقيق في مجلس الإدارة حيث تقوم هذه الدائرة بدور خط الدفاع الأخير من خلال تطبيق خطه تدقيق تشمل التدقيق الدوري على كافة أعمال البنك بما يضمن اكتشاف أي حاله من حالات الخرق للنظام أو عدم الالتزام بسياسات وإجراءات البنك أو الأسس المحددة من قبل الجهات الرقابية.

4. لجنة إدارة المخاطر:

تعمل لجنة إدارة المخاطر بموجب ميثاقها المقرر من قبل مجلس الإدارة والذي تم تطويره استناداً إلى أفضل الممارسات في إدارة المخاطر بالإضافة إلى المتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي. وقد تم تشكيلها بعضوية أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة إلى مدير إدارة المخاطر بحيث يتم رفع كافة تقارير إدارة المخاطر إلى هذه اللجنة بشكل دوري بما يضمن اطلاع مجلس الإدارة على مستوى المخاطر في جميع أعمال البنك أولاً بأول الأمر الذي يمكنه من اتخاذ أي قرارات أو إجراءات لتعديل مستوى هذه المخاطر في حالة عدم توافيقها مع المستوى المقبول للمخاطر للبنك ورفع تقارير بذلك لمجلس الإدارة.

5. مجلس الإدارة:

يطلع مجلس الإدارة بالمسؤوليات التالية في مجال إدارة المخاطر:

- تحديد مستوى المخاطر المقبول في عمليات البنك المختلفة.
- مراجعة سياسات المخاطر المختلفة والموافقة عليها.
- الرقابة على هذه المخاطر والتأكد من تطبيق الضوابط اللازمة من خلال لجنة إدارة المخاطر.
- تفويض الصلاحيات الخاصة بالموافقة على منح وتعديل وتجديد الائتمان للجان الائتمان المختلفة ومن ثم مراجعته أداء هذه اللجان وصحة قراراتها الائتمانية وبالتالي انعكاس ذلك على نوعيه المحفظة الائتمانية.
- إقرار السياسات الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار التي تقع ضمن صلاحيته والموافقة على سقوف الاستثمار والمتاجرة والتداول



6. لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات:

تشكل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات برئاسة رئيس إدارة المخاطر وعضويه المدير العام وكل من مدراء وحدات الأعمال ومدير الإدارة المالية. تقوم اللجنة بمراجعته بنية قائمة المركز المالي والتوصية بإجراء أي تعديلات عليها لمجلس الإدارة بالإضافة إلى الموافقة على أسس إدارة مخاطر السيولة ومخاطر السوق كما تقوم اللجنة بمراجعة سياسات إدارة هذه المخاطر والتوصية للمجلس باعتمادها واستلام تقارير المخاطر المختلفة لاتخاذ أي قرارات لازمة لتعديل مستوى هذه المخاطر حسب المستوى المقبول للبنك. كما تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بتخصيص رأس المال لنشاطات البنك المختلفة بما يضمن أكفاً استخدام لرأس المال.

أ. مخاطر الائتمان:

يتم ضبط مخاطر الائتمان ضمن المستوى المقبول من قبل البنك من خلال:

1. السياسة الائتمانية التي تحدد بشكل دقيق أسس منح الائتمان ومستوى المخاطر الائتمانية المقبولة لدى البنك وأسس تسعير مخاطر الائتمان والضمانات المقبولة بالإضافة إلى أسس وإجراءات الرقابة على الائتمان لضمان الكشف المبكر عن أي تراجع في نوعية المحفظة الائتمانية.
2. التدريب والتطوير المستمر لجميع موظفي الائتمان ومدراء العلاقات الائتمانية للعملاء بما يضمن فهم متطلبات العملاء بشكل أفضل ووجود خبرات تحليل ائتماني عالي المستوى بما يكفل الفهم السليم لهذه المخاطر عند التوصية بقبولها وإدارة هذه الحسابات بشكل كفاء.
3. صلاحيات منح الائتمان: تتم الموافقة على منح الائتمان من خلال لجان الائتمان المختصة، حيث يتم تشكيل هذه اللجان ومنحها صلاحيات من قبل مجلس الإدارة.
4. تطبيق أنظمة قياس مخاطر الائتمان: يقوم البنك باستخدام نظام لتصنيف مخاطر الائتمان للشركات الكبيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى نظام تقييم المخاطر بالنقاط لكافة منتجات التجزئة ليمثل الأساس في القرار الائتماني لعملاء التجزئة والمؤسسات الصغيرة.
5. تطبيق نظام التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال: طور البنك نموذج لعملية قياس كفاية رأس المال الداخلي اعتماداً على بيانات البنك المتوقعه للسنوات الخمسة القادمة لاحتساب متطلبات رأس المال المحتملة وتأثير الأوضاع الضاغطة على كفاية رأس المال للبنك والربح والسيولة.
6. الرقابة على الائتمان:
تقوم وحده مختصة تابعه لإدارة المخاطر بالرقابة على المحفظة الائتمانية وإعداد التقارير اللازمة بهذا الخصوص.
يبدأ دور هذه الوحدة بإدارة المخاطر القانونية الناتجة عن منح الائتمان حيث تقوم الوحدة وبالتعاون مع المستشار القانوني للبنك بالتأكد من استيفاء كافة عقود التسهيلات والضمانات لكامل الشروط القانونية التي تضمن حقوق البنك.
تقوم هذه الوحدة ومن خلال دورها المستقل بالتأكد من استيفاء كافة الشروط الخاصة بمنح الائتمان قبل تمكين المقترض من تنفيذ التسهيلات موضوع الموافقة الائتمانية وذلك انطلاقاً من أهمية وجود أكثر من جهة رقابية على هذا الإجراء عالي الحساسية.
تقوم إدارة المخاطر ومن خلال نظام الإنذار المبكر عن مخاطر الائتمان بالتحري ما أمكن عن أي مؤشرات يمكن ان تشكل دلالة على تراجع الوضع الائتماني للعميل، حيث تشمل هذه المؤشرات مؤشرات خاصة بالعميل من حيث عملياته وأدائه المالي وأداء قطاعه الاقتصادي بالإضافة إلى مؤشرات متعلقة بأداء الحساب لدينا حيث يمكننا هذا النظام من الكشف المبكر عن أي تراجع في أداء الحساب وبالتالي يمكننا من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من أي خسائر من الممكن ان تنتج عن ذلك.
7. إدارة المحفظة الائتمانية:
تقوم كافة الجهات المعنية بالائتمان بالمراجعة المستمرة للمحفظة الائتمانية لضمان الحفاظ على نوعية جيدة للتعرضات الائتمانية. ويراعى في إدارة المحفظة ان تكون موزعه بشكل متوازن لتجنب أي تركيز من الممكن ان يؤدي إلى زيادة مستوى المخاطر في المحفظة، وضمن هذا الإطار يراعى التوزيع القطاعي والتوزيع الجغرافي للمحفظة بالإضافة إلى تجنب التعرضات الائتمانية الكبيرة للعميل الواحد إلا في الحالات الاستثنائية وللعلاء المميزين.
8. مخففات مخاطر الائتمان:
كخطوة أساسية للتحوط لمخاطر الائتمان يتم مراعاة التدفقات النقدية للمشاريع الممولة عند تحديد برنامج السداد لأي تسهيلات ممنوحة لعملائنا وتحديد الضوابط اللازمة للسيطرة على هذه التدفقات النقدية لاستخدامها للسداد كما يتم الحصول على ضمانات عينيه حيثما تطلب مستوى مخاطر التسهيلات ذلك حيث يراعى عند الحصول على هذه الضمانات نوعيتها والسيولة العالية لها بالإضافة إلى التطبيق الكفاء للإجراءات التي تضمن السيطرة السليمة على هذه الضمانات والرقابة على قيمتها وسهولة تسيلها حيث يتطلب الأمر.



مخاطر العمليات:

تقوم الدائرة المختصة بتطبيق نظام شامل على مستوى البنك يسعى لتحديد المخاطر التشغيلية التي تواجه البنك وعملياته بالإضافة إلى مخاطر السمعة، وأفضل الإجراءات والأدوات الرقابية التي تحد من أثر هذه المخاطر، للوصول إلى المستوى الأمثل من التوازن بين المخاطر والإجراءات الرقابية. وتقوم الدائرة بعمل مراجعة دورية للإجراءات والضوابط الرقابية التي يقوم بها البنك وبالتعاون مع دائرة التدقيق الداخلي، للتأكد من مدى الالتزام بهذه الإجراءات ومدى فعاليتها.

وتعمل الدائرة بالتنسيق مع كافة دوائر البنك على جمع البيانات المتعلقة بالخسائر الناتجة عن مخاطر العمليات لبناء قاعدة بيانات كافية للتعقب بهذه المخاطر مستقبلاً وبشكل أكثر دقة وكفاءة.

وتقوم الدائرة بتطبيق سياسة شاملة لحماية معلومات وأصول البنك وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، ويقوم موظف أمن المعلومات بالدائرة بمتابعة تنفيذ هذه السياسة من خلال إجراءات العمل المتبعة والتنسيق مع دوائر البنك وخصوصاً دائرة تكنولوجيا المعلومات ودائرة التدقيق الداخلي.

قامت الدائرة بتجهيز خطة الطوارئ واستمرارية العمل وجاري العمل على تجهيز موقع جديد بكامل المتطلبات حسب أفضل المعايير الدولية، لأهمية هذه الترتيبات في حال وقوع أزمات من الممكن أن تؤثر على سير أعمال البنك.

اختبارات الأوضاع الضاغطة

ضمن إطار إدارة البنك للمخاطر المتوقعة والتحوط لهذه المخاطر، بحيث يتم تحديد الأوضاع الضاغطة السلبية التي يمكن أن تواجه البنك وأعماله وقياس أثرها على ملاءة البنك وسيولته وسمعته. بالإضافة إلى توضيح مكامن الضعف التي يواجهها البنك نتيجة هذه الأوضاع الضاغطة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، لوضع خطة استراتيجية للحد من أثرها ومواجهتها عند حدوثها أو تجنبها، كما وتهدف عملية اختبارات الأوضاع الضاغطة تحسين وتعزيز الإدارة السليمة لمخاطر البنك علاوة على الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية الصادرة بهذا الخصوص، والممارسات العالمية الفضلى.

آلية اختيار سيناريوهات الأوضاع الضاغطة.

يتم اختيار سيناريوهات الأوضاع بحيث تغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث يتم قياس أثر الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك المختلفة سواءً على مستوى محفظة التسهيلات أو الاستثمارات وكما يلي:

1. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على المحفظة الائتمانية للبنك من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة لعدة عوامل منها التركيز في منح الائتمان، تراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة للأزمات المالية، نوعية المحفظة الائتمانية، انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وغيرها من العوامل الأخرى. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل والميزانية العمومية ونسبة كفاية رأس المال.
2. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك من حيث انخفاض سيولة الأسواق المستثمر بها وانخفاض قيمة الاستثمارات بسبب الأزمات المالية والاقتصادية. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل والميزانية العمومية ونسبة كفاية رأس المال.
3. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على موجودات ومطلوبات البنك في حال تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.
4. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على سيولة البنك نتيجة لعدة عوامل منها خسارة استثمارات البنك بالودائع لدى البنوك المراسلة، تركيز ودائع عملاء البنك وودائع البنوك المودعة لدينا، عمليات سحب مكثفة للودائع، تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وغيرها من العوامل الأخرى. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق.
5. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على مخاطر التشغيل الخاصة بعمليات البنك. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة كفاية رأس المال.

وبناءً على نتائج هذه الاختبارات يتم وضع خطط طوارئ لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، وسياسات تحدد تركيز التسهيلات والاستثمارات، بالإضافة إلى سياسات لمواجهة موجودات ومطلوبات البنك، وتفعيل أدوات تخفيض المخاطر مثل التحوط والتقاص للبنود داخل الميزانية والضمانات المقبولة، وبما يتلاءم مع نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة.



حاكمة تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة:

مسؤولية مجلس الإدارة

1. الاطلاع على نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنك بشكل نصف سنوي (كل ستة أشهر)، لاتخاذ القرارات التي تتلاءم مع هذه النتائج والتي من شأنها ضمان سلامة البنك في حال تعرضه إلى أي من هذه الأوضاع.
2. التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالالتزام بالخطط والسياسات الموضوعية لمواجهة أية أوضاع ضاغطة يتعرض لها البنك.
3. على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري وان يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.

مسؤولية الإدارة التنفيذية

1. وضع التوصيات المناسبة وعرضها على مجلس الإدارة والمبنية على نتائج الاختبارات الضاغطة التي قامت الإدارة بتنفيذها.
2. تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والمتعلقة بنتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنك، وإعلام المجلس بنتائجها.
3. تنفيذ ومراقبة اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
4. أخذ نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بعين الاعتبار عند القيام بالتخطيط لرأس المال (Capital Planning) بهدف الوصول إلى رأس المال الذي يتواءم مع استراتيجية البنك وهيكل مخاطره، بالإضافة إلى مراعاة هذه النتائج عند القيام بعملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال (ICAAP).
5. التعاون الكامل بين دوائر البنك المختلفة بالتنسيق مع إدارة المخاطر للتوصل بالقدر الممكن للنتائج الواقعية لاختبارات الأوضاع الضاغطة والتي من الممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة الأوضاع المالية والاقتصادية المحلية والعالمية.

تعريف تطبيق البنك للتعثر والية معالجة التعثر:

- يلتزم البنك بتعليمات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات في القطاع المصرفي فيما يخص تطبيق التعثر وآلية معالجة الديون المتعثرة. تعرف التسهيلات المتعثرة بأنها تلك التسهيلات التي تحمل درجات مخاطر تحت المراقبة أو أسوء، وتالياً وصف مختصر لهذه الدرجات:

• تحت المراقبة:

المقترض الذي ليس لديه أرباح مؤكدة وإيراداته التشغيلية متذبذبة بشكل كبير. وأصوله تشهد انخفاضاً مع ارتفاع الديون المشكوك في تحصيلها مع عدم وجود مخصصات كافية لها ومديونته على ارتفاع مستمر أعلى من المعايير المقبولة لدى القطاع التي ينتمي له. أيضاً الإدارة والتحكم لديه ضعيفه. الديون المصنفة تحت المراقبة تبقى لفترة من الزمن تحت هذا التصنيف لمراقبتها بحيث يتم تحسين تصنيفها الائتماني بحال تغيرت المعطيات التي أدت إلى تصنيفها تحت المراقبة أو تخفيض تصنيفها الائتماني.

• دون المستوى:

مقترض غير مقبول استمرار التعامل معه ائتمانياً حيث أن استرداد التسهيلات استناداً للإيرادات العميل التشغيلية قد أصبح مكان تساؤل وموجوداته غير محمية بدرجة مقبولة بصافي حقوق الملكية وقدرته على الوفاء بالتزاماته أو تقديم ضمانات إضافية ضعيفة. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

• مشكوك في تحصيله:

فرص استرداد البنك للدين الممنوح للمقترض أصبح مكان شك وهناك احتمالية لخسارة جزء من زصل الدين وذلك في ضوء الظروف والمعطيات المتوفرة والتي تظهر عدم قدره المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

• خسارة:

هنالك احتمال لاسترداد جزء من الدين مستقبلاً ولم تتوفر القناعة التامة لدى البنك بانعدام فرص التحصيل بعد، الأمر الذي لايشجع البنك نحو القيام بإعدام الديون إعداماً نهائياً وتركه وعدم استمرار المطالبة به. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.



القواعد العامة التي يتم اتباعها في معالجة الديون المتعثرة:

- أي جدولة مقترحة يجب ان تستند إلى قدرة العميل على الالتزام بها ذلك أن هدف البنك يجب ان يستند إلى استرداد أمواله وليس فقط إلى تحسين التصنيف الائتماني للمحفظة.
- عند جدولة المديونية يتوجب دراسة التدفقات النقدية لدى المقترض وخصوصاً إذا كان يترتب على المقترض التزامات تجاه دائنين غير البنك وهذا يستلزم الوقوف على دراسة التدفقات النقدية للعميل، و ضماناته الحالية، وأية موجودات إضافية يمكن تسيلها كمصدر إضافي في السداد أو الحصول عليها كضمانة إضافية تخفف من المخاطر الائتمانية للعميل. كما يتم دراسة معايير أخرى مثل قدرة العميل على إدارة التسهيلات وسلامة المستندات القانونية والعقود التي بحوزة البنك من حيث كونها تحفظ حق البنك بحال اللجوء إلى الإجراءات القانونية بحق المقترض.
- في حال التزام العميل بالسداد بعد جدولة القرض ولفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر يتم تحسين تصنيف الحساب إلى دين عام.

نظام التصنيف الائتماني الداخلي:

يعتمد البنك نظام التصنيف الائتماني لعملاء الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة. إن الهدف من هذا النظام هو تقييم مخاطر الائتمان على مستوى العميل والتسهيل الممنوح له والتعبير عنها بشكل كمي بحيث يعطى كل عميل ممنوح تسهيلات تصنيف من 1 – 10 تعبر عن مستوى مخاطره بحيث يكون المستوى (1) أقل مستوى خطورة، وبحيث تكون مسؤولية تصنيف العملاء من مسؤوليات دائرة الائتمان.

وعند تطبيق هذا النظام يمكن ضمان الأمور التالية:

- القدرة على الاحتفاظ بجودة عالية لمحفظة البنك الائتمانية ومراقبة أداء هذه المحفظة وتحديد الاستراتيجية والخطط الفعالة المستقبلية لإدارة المخاطر الائتمانية.
- الربط بين جودة الائتمان وكفاءة الأداء والتسعير.
- تحديد الجهة ذات الصلاحية بالموافقة على منح و/أو تجديد التسهيلات.

والجدول التالي يوضح المعايير التي تم اعتمادها بأوزان مختلفة لغايات تصنيف العملاء:

المحدد	طبيعة المحدد
البنود المالية	كمي
الإدارة	نوعي
الشركة	نوعي
القطاع الاقتصادي	نوعي

وللقيام باحتساب التصنيف يجب توفير قوائم مالية تغطي ثلاث سنوات بالإضافة إلى توفر معلومات حول أداء القطاع الاقتصادي والخصائص النوعية لإدارة للعميل، وبحيث يتم تصنيف عملاء البنك الممنوحين تسهيلات حسب الجدول التالي:

مستويات المخاطر	درجة المخاطر
ممتاز	1
قوي	2
جيد	3
مرضي	4
مقبول	5
مرتفع	6
تحت المراقبة	7
غير عامل	8



الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية ولكل بند على حدة

يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى إفرادي (Individual Basis) على النظام الذي تم تطبيقه من قبل البنك حسب منهجية الاحتساب التي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة والمدقق الخارجي عند إعداد للبيانات المالية المرحلية والختامية.

أ. احتمالية التعثر (PD):

يتم قياس احتمالية التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل المعيار الدولي للتقارير المالية (9) باستخدام نماذج إحصائية تعتمد على بيانات تعثر تاريخية والتصنيف الائتماني للتعرضات بالإضافة إلى اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بمؤشرات الاقتصاد الكلي لمحفظة التسهيلات الكبرى والشركات المتوسطة والصغرى. أما بالنسبة إلى محفظة التسهيلات للأفراد، تم اعتماد نماذج إحصائية تعتمد على خصائص المنتج والسلوك الائتماني للعميل. وفقاً إلى ما تضمنه المعيار (9) جميع التعرضات الائتمانية وأدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى. يتم الأخذ بعين الاعتبار احتمالية التعثر للتعرض/ الأداة لمدة (12) شهر اعتباراً من تاريخ البيانات المالية. أما بالنسبة إلى التعرضات الائتمانية المدرجة في مرحلة الثانية فإنه يتم الأخذ بعين الاعتبار احتمالية التعثر على مدى العمر الزمني المتبقي للتعرض الائتماني.

ب. الخسارة بافتراض التعثر (LGD) (الضمانات/مخففات المخاطر):

عند احتساب الخسارة بافتراض التعثر يتم تقييم الضمانات المقدمة مقابل منح التعرض الائتماني ويتم الأخذ بعين الاعتبار فقط الضمانات التي تصنف كمخففات مخاطر (الموثقة قانونياً ضمن عقود ائتمان ولا يوجد أي مانع قانوني يحول دون وصول البنك للضمانة) لغايات احتساب القيمة القابلة للاسترداد من التعرض الائتماني بعد تطبيق نسب الاقتطاع المحددة في تعليمات تصنيف الديون رقم (47/2009) للبنك المركزي الأردني. يتم تطبيق نسب الخسارة بافتراض التعرض (LGDs) على الجزء غير المغطى من التعرض الائتماني اعتماداً على نسب تاريخية لاستردادات مالية وتحويل إلى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني.

ج. التعرض الائتماني عند التعثر (EAD):

يتم الأخذ بعين الاعتبار المبالغ التي سيتم استغلالها من قبل الطرف المدين ونوع أداة الدين عند احتساب التعرض الائتماني عند التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل المعيار الدولي للتقارير المالية (9). يتم احتساب معامل الاستغلال بعد إجراء دراسة على نسب السحوبات والاستغلال التاريخي للعمليات وأنواع الدين المختلفة. تعتبر أيضاً التعرضات الائتمانية غير المباشرة (غير مموله) بمثابة تعرضات ائتمانية متحققة يتم احتساب لها خسارة الائتمانية ويتم أيضاً احتساب نسب تعثر (PDs) خاصة بهذه التعرضات بناءً على دراسة تاريخية على نسب التعثر واحتمالات السحب.

د. القيمة الزمنية للنقود

يتم احتساب القيمة الحالية للخسارة الائتمانية المتوقعة واستخدام العمر الزمني وسعر الفائدة الفعال (EIR) الممنوح على التعرض الائتماني كمعامل خصم. حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية وبما يتضمن مسؤوليات الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار الدولي.

مجلس الإدارة

سوف يقوم مجلس الإدارة بالإطلاع على عملية ونتائج احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي لاتخاذ القرارات التي تتلاءم مع هذه النتائج والتأكد بقيام الإدارة التنفيذية بالالتزام بالعمليات والسياسات الموضوعية لكفاية المخصصات ويتم اعتماد الموافقة على سياسة معتمدة تحدد الحالات الإستثنائية والمبررة التي يتم فيها التعديل على نتائج ومخرجات النظام وأن تحدد جهة مستقلة تكون صاحبة الصلاحية في اتخاذ قرار الاستثناء أو التعديل ويتم عرض هذه الحالات على المجلس والموافقة عليها.



لجنة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر بالإشراف على عملية احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي والتأكد من الآتي:

- ضمان تغطية المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة.
- نسبة كفاية رأس المال ضمن المستوى المطلوب وضمان عدم انخفاضها عن الحد المسموح به.
- آلية التسعير تغطي تكاليف المخصصات.

لجنة التدقيق

يتم عرض نتائج احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي على لجنة التدقيق حيث تقوم اللجنة بالتحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل البنك والتأكد من كفايتها على جميع البيانات المالية.

الإدارة التنفيذية

تقوم الإدارة العليا بإظهار وعرض المخاطر عند تسعير التعرض الائتماني يتم تنفيذ وتحديث السياسات والإجراءات المناسبة ليتم التواصل بما يخص عملية تقييم المخاطر الائتمانية وعملية القياس لجميع الأفراد المعنيين.

الإدارة العليا هي بدورها مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية مخاطر الائتمان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتطوير السياسات والعمليات المذكورة أعلاه.

دائرة إدارة المخاطر

تقوم دائرة إدارة المخاطر بالحرص على أن المخصصات تغطي التعرضات الائتمانية بشكل كافي التأكيد من عملية ومخرجات نظام المعيار الدولي عرض نتائج المعيار الدولي على مجلس الإدارة لجنة المخاطر والإدارة التنفيذية.

الديون المجدولة:

هي الديون التي سبق وان صنفتم كتسهيلات ائتمانية ضمن المرحلة الثالثة وأخرجت بموجب جدولة أصولية وقد بلغت قيمتها 55,449,888 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (12,422,821 دينار كما في 31 كانون الأول 2018).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، وقد بلغت 186,968,155 دينار خلال عام 2019 (109,125,670 دينار خلال عام 2018).



سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

المجموع 2018	المجموع 2019	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة 2019	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر 2019	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف
دينار	دينار	دينار	دينار		
-	2,067,415	2,067,415	-	S&P	AAA
40,179,840	23,333,825	23,333,825	-	S&P	+AA
0	-	-	-	S&P	AA
2,126,763	5,631,351	5,631,351	-	S&P	-AA
4,409,155	3,111,225	3,111,225	-	S&P	+A
9,514,101	7,861,781	7,861,781	-	S&P	A
7,181,497	16,706,376	13,170,238	3,536,138	S&P	-A
13,669,029	7,476,330	7,476,330	-	S&P	+BBB
5,363,679	1,512,680	1,512,680	-	S&P	BBB
4,977,758	11,174,092	11,174,092	-	S&P	-BBB
4,126,581	4,263,321	4,263,321	-	S&P	+BB
2,097,981	-	-	-	S&P	BB
3,867,347	-	-	-	S&P	-BB
9,697,990	11,515,001	11,440,201	74,800	S&P	+B
-	611,756	611,756	-	S&P	-B
44,970,259	41,031,127	41,031,127	-	S&P	غير مصنف
614,264,340	632,888,591	632,888,591	-	S&P	حكومية
766,446,320	769,184,871	765,573,933	3,610,938		المجموع

1. توزيع التعرضات الائتمانية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

متوسط الخسارة عند التعثر	التعرض عند التعثر	مستوى احتمالية الخسارة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي قيمة التعرض	فئة التصنيف حسب تعليمات (47/2009)	درجة التصنيف الداخلي لدى البنك
%	دينار	%	دينار	دينار	دينار	تعرضات عامة
0.9%	53	0.76 - 1.72	7,514	64,152,627	ديون عاملة	1
46.8%	138	0.40 - 71.87	251,585	197,191,957	ديون عاملة	2
46.5%	202	0.76 - 78.09	1,026,823	377,548,274	ديون عاملة	3
52.1%	375	0.76 - 78.09	1,978,189	603,338,451	ديون عاملة	4
50.0%	411	0.76 - 78.09	3,577,416	582,654,630	ديون عاملة	5
47.5%	158	0.76 - 78.09	2,511,019	295,706,771	ديون عاملة	6
51.8%	109	1.17 - 78.09	10,212,396	234,150,186	ديون عاملة	7
61.8%	1,782	0.15 - 78.09	6,664,691	2,881,601,670	ديون عاملة	غير مصنف
	3,228		26,229,633	5,236,344,566		المجموع
						تعرضات غير عامة
74.9%	20	100	28,589,954	48,962,186	غير عامل	8
72.6%	35	100	45,564,977	68,950,216	غير عامل	غير مصنف
	55		74,154,931	117,912,402		المجموع
	3,283		100,384,564	5,354,256,968		المجموع الكلي



2. توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

إجمالي	أخرى	حكومة	أفراد	أسهم	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
503,730,148	-	-	-	-	-	-	-	-	503,730,148	أرصدة لدى بنوك مركزية
330,805,729	-	-	-	-	-	-	-	-	330,805,729	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3,000,000	-	-	-	-	-	-	-	-	3,000,000	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,635,851,371	434,880,365	106,700,444	474,313,246	79,846,229	34,101,832	721,045,576	465,162,464	310,596,410	9,204,805	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
769,184,871	1,182,746	664,457,080	-	-	-	-	15,232,527	5,439,916	82,872,602	سندات وأسناد وأذونات وكما يلي:
3,610,938	-	74,800	-	-	-	-	-	-	3,536,138	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
765,573,933	1,182,746	664,382,280	-	-	-	-	15,232,527	5,439,916	79,336,464	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
51,153,359	17,032,600	7,421,518	610,813	17,037	7,819,381	2,860,171	8,585,949	4,099,926	2,705,964	الموجودات الأخرى
4,293,725,478	453,095,711	778,579,042	474,924,059	79,863,266	41,921,213	723,905,747	488,980,940	320,136,252	932,319,248	الإجمالي
212,812,759	98,352,531	-	14,584,239	4,310,699	458,086	4,856,357	42,562,423	17,697,955	29,990,469	الكفالات المالية
280,799,028	35,388,297	-	31,577,041	666,183	42,246,178	-	96,547,950	53,376,221	20,997,158	الاعتمادات المستندة والقبولات
449,852,098	171,458,638	152,667	52,038,511	6,947	13,874,434	236,827	124,251,209	86,003,764	1,829,101	الالتزامات الأخرى
5,237,189,363	758,295,177	778,731,709	573,123,850	84,847,095	98,499,911	728,998,931	752,342,522	477,214,192	985,135,976	المجموع الكلي 2019
4,451,329,578	555,550,883	806,045,587	463,848,888	52,150,526	79,943,192	669,463,317	879,106,360	336,228,836	608,991,989	المجموع الكلي 2018

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار رقم (9)

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		المالي
		تجمعي	إفرادي	تجمعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
985,135,976	-	-	16,790,715	-	968,345,261	
477,214,192	2,915,824	306,016	47,780,114	1,673,192	424,539,046	صناعة
752,342,522	5,494,785	2,056,922	78,375,752	7,172,404	659,242,659	تجارة
728,998,931	9,485,456	18,933,279	86,733,986	261,730,316	352,115,894	عقارات
98,499,911	254,091	-	13,981,883	-	84,263,937	زراعة
84,847,095	471,120	282,797	4,029,736	58,790,262	21,273,180	أسهم
573,123,850	1,394,592	6,327,368	11,393,592	107,282,455	446,725,843	أفراد
778,731,709	-	-	-	-	778,731,709	حكومة وقطاع عام
758,295,177	7,058,562	3,178,785	74,272,758	6,000,659	667,784,413	أخرى
5,237,189,363	27,074,430	31,085,167	333,358,536	442,649,288	4,403,021,942	المجموع 2019
4,451,329,578	32,769,389	9,275,941	280,920,006	382,521,964	3,745,842,278	المجموع 2018



3. توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية - بالصافي:

إجمالي	دول أخرى	أمريكا	إفريقيا	آسيا *	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
503,730,148	-	-	-	-	-	-	503,730,148	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
330,805,729	144,772	44,577,103	-	49,136,307	91,370,677	88,077,027	57,499,843	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3,000,000	-	-	-	-	-	-	3,000,000	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,635,851,371	-	-	-	-	3,553,464	48,781,888	2,583,516,019	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
769,184,871	-	35,537,215	-	11,000,462	26,259,321	40,155,896	656,231,977	سندات وأذونات وكما يلي:
3,610,938	-	74,800	-	-	-	3,536,138	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
765,573,933	-	35,462,415	-	11,000,462	26,259,321	36,619,758	656,231,977	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
51,153,359	-	-	-	-	-	-	51,153,359	الموجودات الأخرى
4,293,725,478	144,772	80,114,318	-	60,136,769	121,183,462	177,014,811	3,855,131,346	الإجمالي
212,812,759	-	-	-	-	-	-	212,812,759	الكفالات المالية
280,799,028	-	-	-	-	-	20,394,055	260,404,973	الاعتمادات المستندية والقبولات
449,852,098	-	-	-	-	-	-	449,852,098	الالتزامات الأخرى
5,237,189,363	144,772	80,114,318	-	60,136,769	121,183,462	197,408,866	4,778,201,176	المجموع 2019
4,451,329,578	4,646,181	92,059,883	-	40,182,192	114,554,254	108,532,035	4,091,355,033	المجموع 2018

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9):

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
4,778,201,176	27,074,430	31,085,167	333,358,536	442,649,288	3,944,033,755	داخل المملكة
197,408,866	-	-	-	-	197,408,866	دول الشرق الأوسط الأخرى
121,183,462	-	-	-	-	121,183,462	أوروبا
60,136,769	-	-	-	-	60,136,769	آسيا
-	-	-	-	-	-	إفريقيا
80,114,318	-	-	-	-	80,114,318	أمريكا
144,772	-	-	-	-	144,772	دول أخرى
5,237,189,363	27,074,430	31,085,167	333,358,536	442,649,288	4,403,021,942	المجموع 2019
4,451,329,578	32,769,389	9,275,941	280,920,006	382,521,964	3,745,842,278	المجموع 2018



4. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها:

نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية		31 كانون الأول 2019
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
0.00%	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
0.00%	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
0.00%	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4.49%	123,517,925	24,023,320	116,450,626	99,494,605	316,508,488	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة سندات وأسناد وأذونات وكما يلي:
0.00%	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
0.00%	-	-	250,000	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
0.00%	-	-	-	-	-	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
0.00%	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات المالية
0.00%	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
0.00%	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
2.76%	123,517,925	24,023,320	116,700,626	99,494,605	316,508,488	المجموع
0.89%	1,893,060	220,750	1,211,776	1,672,310	25,313,564	الكفالات المالية
0.00%	-	-	-	-	17,812,647	الاعتمادات المستندية والقبولات
0.63%	2,837,169	-	-	2,837,169	15,906,784	الالتزامات الأخرى
2.37%	128,248,154	24,244,070	117,912,402	104,004,084	375,541,483	المجموع الكلي

ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			31 كانون الأول 2019
	المرحلة الثالثة - تجميعي	المرحلة الثالثة - إفرادي	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثانية - إفرادي	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثانية	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,054,257	51,860	281,579	258,149	1,462,669	123,517,925	24,023,320	99,494,605	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة سندات وأسناد وأذونات وكما يلي:
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
2,054,257	51,860	281,579	258,149	1,462,669	123,517,925	24,023,320	99,494,605	المجموع
10,749	-	719	-	10,030	1,893,060	220,750	1,672,310	الكفالات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	الاعتمادات المستندية والقبولات
7,699	-	-	-	7,699	2,837,169	-	2,837,169	الالتزامات الأخرى
2,072,705	51,860	282,298	258,149	1,480,398	128,248,154	24,244,070	104,004,084	المجموع الكلي



5. التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد والعوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

31 كانون الأول		
2018	2019	
دينار	دينار	
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
241,008,818	503,730,148	أرصدة لدى البنك المركزي
248,264,111	330,805,729	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,258,890	3,000,000	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة - بالصافي:		
435,232,451	546,325,189	للأفراد
666,121,713	721,045,576	القروض العقارية
للشركات:		
905,976,720	1,112,591,393	الشركات الكبرى
134,292,668	148,998,985	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
136,294,904	106,890,228	للحكومة والقطاع العام
<u>2,277,918,456</u>	<u>2,635,851,371</u>	المجموع
سندات وإسناد وأذونات:		
754,130	3,610,938	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
765,692,190	765,573,933	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
44,863,733	51,153,359	الموجودات الأخرى
<u>3,582,760,328</u>	<u>4,293,725,478</u>	إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
174,893,922	212,812,759	كفالات
166,921,650	179,142,122	اعتمادات
95,931,968	101,656,906	قبولات
430,821,710	449,852,098	سقوف تسهيلات وتمويلات غير مستغلة
868,569,250	943,463,885	إجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي
<u>4,451,329,578</u>	<u>5,237,189,363</u>	إجمالي بنود داخل وخارج قائمة المركز المالي الموحدة

الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر التعرض الائتماني للبنك كما في 31 كانون الأول 2019 و2018 دون أخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الائتمان الأخرى بعين الاعتبار.

**6. الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الأول 2019:**

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثانية - إفرادي	المرحلة الأولى - تجميعي	المرحلة الأولى - إفرادي	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
211,356	-	-	-	-	211,356	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
97,016,801	73,841,760	311,412	10,513,762	288,324	12,061,543	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
778,640	250,000	-	-	-	528,640	أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	أدوات دين ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
439,296	63,171	-	91,012	-	285,113	كفالات مالية
1,521,195	-	-	150,754	-	1,370,441	سقوف غير مستغلة
417,276	-	-	30,840	-	386,436	اعتمادات مستندية وقبولات

الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الأول 2018:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثانية - إفرادي	المرحلة الأولى - تجميعي	المرحلة الأولى - إفرادي	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
142,530	-	-	-	-	142,530	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
87,648,181	70,025,163	133,509	4,676,176	280,642	12,532,691	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
868,668	250,000	-	-	-	618,668	أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	أدوات دين ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
1,240,564	727,225	-	78,231	-	435,108	كفالات مالية
1,618,210	-	-	96,916	-	1,521,294	سقوف غير مستغلة
436,130	-	-	25,482	-	410,648	اعتمادات مستندية وقبولات

45. التحليل القطاعي**أ. معلومات عن أنشطة أعمال البنك:**

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- حسابات الشركات الكبرى: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات طويلة الأجل بالكلفة المطفأة والمحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- إدارة الاستثمارات والعملات الأجنبية: يشمل هذا القطاع استثمارات البنك المحلية والأجنبية والمقيدة بالقيمة العادلة بالإضافة إلى خدمات المتاجرة بالعملات الأجنبية.
- أخرى: يشمل هذا القطاع كافة الحسابات غير المدرجة ضمن القطاعات أعلاه ومثال ذلك حقوق المساهمين والاستثمارات في الشركات الحليفة والممتلكات والمعدات والإدارة العامة والإدارات المساندة.
- الخزينة.



فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك:

المجموع		أخرى	الذخينة	الشركات	الأفراد	البيان
2018	2019					
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
247,320,014	289,500,189	1,274,414	52,376,987	135,735,767	100,113,021	إجمالي الإيرادات
(10,935,812)	(17,306,333)	(7,487,620)	187,375	(4,953,131)	(5,052,957)	(مخصص) تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للعملاء
146,624,171	154,906,291	(578,117)	47,827,148	74,554,877	33,102,383	نتائج أعمال القطاع
(84,102,319)	(93,547,607)					مصاريف غير موزعة على القطاعات
62,521,852	61,358,684					الربح من التشغيل
8,356	(12,596)					حصة البنك من أرباح شركة حليفة
62,530,208	61,346,088					الربح للسنة قبل الضرائب
(21,444,297)	(23,329,865)					ضريبة الدخل
41,085,911	38,016,223					الربح للسنة
16,508,286	13,466,932					مصاريف رأسمالية
11,025,351	12,620,578					استهلاكات وإطفاءات

31 كانون الأول						
2018	2019					
دينار	دينار					
						معلومات أخرى
3,518,065,104	4,061,304,156	-	1,431,274,216	1,551,030,873	1,078,999,067	موجودات القطاع
350,004,028	518,371,829	518,371,829	-	-	-	موجودات غير موزعة على القطاعات
3,868,069,132	4,579,675,985	518,371,829	1,431,274,216	1,551,030,873	1,078,999,067	مجموع الموجودات
3,291,637,791	3,963,750,786	-	356,058,167	1,088,724,734	2,518,967,885	مطلوبات القطاع
109,184,197	136,681,086	136,681,086	-	-	-	مطلوبات غير موزعة على القطاعات
3,400,821,988	4,100,431,872	136,681,086	356,058,167	1,088,724,734	2,518,967,885	مجموع المطلوبات

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
2018	2019	2018	2019	2018	2019	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
247,320,014	289,500,189	5,252,650	7,408,041	242,067,364	282,092,148	إجمالي الإيرادات
16,508,286	13,466,932	-	-	16,508,286	13,466,932	المصرفوات الرأسمالية

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2018	2019	2018	2019	2018	2019	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,868,069,132	4,579,675,985	359,974,545	438,594,132	3,508,094,587	4,141,081,853	مجموع الموجودات



فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية:

النسبة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات وآليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	القيمة العادلة للضمانات			إجمالي قيمة التعرض	البند
							أسهم متداولة	تأمينات نقدية	قيمة التعرض		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2018
-	241,008,818	-	-	-	-	-	-	-	241,008,818	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
141,959	248,406,070	-	-	-	-	-	-	-	248,406,070	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
571	1,259,461	3,000,000	3,000,000	-	-	-	-	-	4,259,461	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:											
11,753,092	272,033,356	177,336,381	79,200	134,534,318	22,756,429	-	865,600	19,100,834	449,369,737	-	للافراد
6,826,408	57,237,100	619,487,309	1,270,500	43,367,084	573,700,706	-	486,480	662,539	676,724,409	-	الفروض العقارية
61,932,663	565,960,580	411,214,275	49,099,090	4,993,397	297,166,730	-	38,967,600	20,987,458	977,174,855	-	الشركات الكبرى
6,788,777	30,748,966	111,451,934	4,847,609	10,177,637	80,756,745	-	1,660,433	14,009,510	142,200,900	-	المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SME)
347,241	136,294,904	-	-	-	-	-	-	-	136,294,904	-	للحكومة والقطاع العام
-	754,130	-	-	-	-	-	-	-	754,130	-	سندات وأستاد وأذونات وكما يلي:
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	من خلال الدخل الشامل الآخر
868,668	766,560,858	-	-	-	-	-	-	-	766,560,858	-	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	44,863,733	-	-	-	-	-	-	-	44,863,733	-	الموجودات الأخرى
88,659,379	2,365,127,976	1,322,489,899	58,296,399	193,072,436	974,380,610	-	41,980,113	54,760,341	3,687,617,875	-	المجموع
1,240,564	159,364,604	16,769,882	-	-	-	-	-	16,769,882	176,134,486	-	الكفالات المالية
436,130	246,371,965	16,917,783	-	-	-	-	-	16,917,783	263,289,748	-	الالتزامات المستندية والقبولات
1,618,210	432,439,920	-	-	-	-	-	-	-	432,439,920	-	الالتزامات الأخرى
91,954,283	3,203,304,465	1,356,177,564	58,296,399	193,072,436	974,380,610	-	41,980,113	88,448,006	4,559,482,029	-	المجموع الكلي



فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة:

البند	القيمة العادلة للضمانات										إجمالي قيمة التعرض	
	النسبة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات وآليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية	إجمالي قيمة التعرض		
2019	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:												
للأفراد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
14,786,867	13,018,800	7,309,778	25,000	4,619,901	2,619,001	-	-	45,876	20,328,578	-	-	-
5,134,012	10,570,411	6,472,541	240,300	-	6,056,438	-	-	175,803	17,042,952	-	-	-
45,459,194	47,017,886	14,592,349	4,193,465	29,100	10,263,766	-	-	106,018	61,610,235	-	-	-
8,461,687	7,113,261	10,355,600	3,806,864	347,950	5,398,040	-	-	802,746	17,468,861	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
250,000	250,000	-	-	-	-	-	-	-	250,000	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
74,091,760	77,970,358	38,730,268	8,265,629	4,996,951	24,337,245	-	-	1,130,443	116,700,626	-	-	-
63,171	1,211,776	-	-	-	-	-	-	-	1,211,776	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
74,154,931	79,182,134	38,730,268	8,265,629	4,996,951	24,337,245	-	-	1,130,443	117,912,402	-	-	-



فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة:

النسبة الائتمانية المتوقعة	القيمة العادلة للضمانات										البند
	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات وآليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية	إجمالي قيمة التعرض		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2018	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التسهيلات والتمويلات الائتمانية:
10,154,367	8,221,695	8,138,273	-	3,117,726	4,910,226	12,481	39,013	58,827	16,359,968	17,120,272	للافراد
4,175,622	7,576,344	9,543,928	-	-	9,543,928	-	-	-	-	-	الفروض العقارية
49,479,635	42,327,295	27,423,020	90,000	6,393,045	20,863,122	-	-	76,853	69,750,315	69,750,315	الشركات الكبرى
6,215,539	4,691,698	9,586,636	25,136	393,263	7,843,072	405,178	-	919,987	14,278,334	14,278,334	المشآت الصغيرة والمتوسطة (SME)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	للحكومة والقطاع العام
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وأستاد وأذونات وكما يلي:
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	من خلال الدخل الشامل الآخر
250,000	250,000	-	-	-	-	-	-	-	250,000	250,000	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
70,275,163	63,067,032	54,691,857	115,136	9,904,034	43,160,348	417,659	39,013	1,055,667	117,758,889	117,758,889	المجموع
727,225	2,211,056	-	-	-	-	-	-	-	2,211,056	2,211,056	الكفالات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الاعتداءات المستندية والقبولات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	اللائزمات الأخرى
71,002,388	65,278,088	54,691,857	115,136	9,904,034	43,160,348	417,659	39,013	1,055,667	119,969,945	119,969,945	المجموع الكلي

**ب. مخاطر السوق:**

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح البنك أو على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغيير في أسعار صرف العملات وأسعار الأسهم بالإضافة إلى أسعار الفائدة.

يعتمد البنك سياسته متحفظة في إدارة هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من أنواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا إلى تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى المستويات.

1. مخاطر أسعار الفائدة:

يعتمد البنك في إدارة مخاطر أسعار الفائدة على سياسة متحفظة حيث أن معظم موجودات ومطلوبات البنك قابلة لإعادة التسعير في المدى القصير مما يحد من أثر التغيير في أسعار الفائدة على أرباح البنك أو على أسعار موجوداته واستثماراته.

تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد هذه اللجنة بتقارير فجوة إعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة إلى تقارير الحساسية للتغيير في أسعار الفائدة التي يتم إعدادها لكل عملة على حدة حيث يتضح من هذه التقارير إن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

للعام 2019			
العملة	التغير زيادة بسرر الفائدة	حساسية إيرارر الفائدة (الأربارر والخسائر) بالتلارف	حساسية حقوق الملكية
		دينار	دينار
دينار أردني	%1	5,126	5,126
دولار أمريكي	%1	1,630	1,630
يورو	%1	146	146
جنيه اسررليني	%1	(2)	(2)
ين ياباني	%1	341	341
عملارر أأرى	%1	(18)	(18)

للعام 2018			
العملة	التغير زيادة بسرر الفائدة	حساسية إيرارر الفائدة (الأربارر والخسائر) بالتلارف	حساسية حقوق الملكية
		دينار	دينار
دينار أردني	%1	3,870	3,870
دولار أمريكي	%1	736	736
يورو	%1	326	326
جنيه اسررليني	%1	(5)	(5)
ين ياباني	%1	163	163
عملارر أأرى	%1	200	200

في حال هنالك تغيير سلبي في سعر الفائدة يكون الأثر مساوي للتغيير أعلاه مع عكس الإشارة.

2. مخاطر العملات:

تقوم سياسة البنك على التحوط الكامل لمخاطر العملات حيث لا يتم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية إلا ضمن الحدود الدنيا وحسب سياسة واضحة تقوم على الحد من حساسية أرباح البنك للتغيرات في أسعار العملة، كما يتم وضع سقوف للمراكز المفتوحة لكل عملة على حدة ولإجمالي العملات وتقييم هذه المراكز على أساس يومي للتقليل من مخاطر أسعار صرف العملات إلى حدودها الدنيا.



العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
للعام 2019		دينار	دينار
دولار أمريكي	%1	265,506	47,348
يورو	%1	(115,506)	-
جنيه استرليني	%1	(49,483)	-
ين ياباني	%1	274,953	-
عملات أخرى	%1	(112,598)	-
للعام 2018			
دولار أمريكي	%1	(132,248)	28,199
يورو	%1	(159,740)	-
جنيه استرليني	%1	(88,260)	-
ين ياباني	%1	118,395	-
عملات أخرى	%1	247,420	-

في حال انخفاض سعر صرف العملات بمقدار 1% فإنه سيكون له نفس الأثر المالي أعلاه مع عكس الإشارة.

3. مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

تتم إدارة المخاطر لمحفظة الأسهم من خلال اعتماد سياسة تقوم على التنوع ضمن المحفظة الاستثمارية حيث نقوم بتوزيع استثماراتنا على أساس قطاعي ضمن القطاعات الأكثر استقراراً وعلى عدة أسواق مالية لتخفيض المخاطر ضمن مستوى مقبول كما تتم الرقابة بشكل دقيق على هذه المخاطر من خلال:

- تحديد سقوف الاستثمار المختلفة
- تحديد سقوف لوقف الخسارة لكل استثمار على حدة والرقابة عليه بشكل يومي
- التقييم الدوري لمحفظة الاستثمار من قبل جهة مستقلة (المكتب الوسيط).
- إجراء تحليل حساسية لقياس مدى تأثير استثماراتنا في حال حدوث تراجع في الأسواق التي نقوم بالاستثمار فيها بهدف الإبقاء على هذه المخاطر ضمن مستويات مقبولة للبنك.

يتم إدارة هذه المخاطر من قبل إدارة المخاطر بالتعاون مع دائرة الخزينة ويتم رفع التقارير والتوصيات للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

السوق	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
للعام 2019		دينار	دينار
سوق عمان المالي	%5	280,584	357,781
بورصة القدس (فلسطين)	%5	-	788,722
FTSE 100	%5	-	-
Hang Seng Index	%5	-	-
Borsa Italiana	%5	-	-
Swiss Market index (SMI)	%5	-	-
للعام 2018			
سوق عمان المالي	%5	271,041	379,061
بورصة القدس (فلسطين)	%5	-	722,865
FTSE 100	%5	4,765	-
Hang Seng Index	%5	7,023	-
Borsa Italiana	%5	401	-
Swiss Market index (SMI)	%5	7,557	-

**ج. مخاطر السيولة:**

يعمل البنك بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنوع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقرارها حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لأدنى مستوى ممكن.

وتقوم أيضاً بسياستنا في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهوله وصولنا إلى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث أي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى البنك نقوم بإعداد جدول الاستحقاق بشكل دوري للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة إلى احتساب نسب السيولة بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية، كما يتم تحديد وقياس آثار سيناريوهات ضاغطة على محفظة البنك للتأكد من قابلية البنك على تصدي اضطرابات وتقلبات الأسواق المالية.

تقوم دائرة الخزينة بإدارة السيولة لدى البنك في ضوء سياسة السيولة المقررة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتقوم برفع تقارير دورية للجنة حول إدارتها للسيولة، بالإضافة إلى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارتها من قبل إدارة المخاطر.

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ القوائم المالية:

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 شهور إلى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر لغاية 3 شهور	أقل من شهر	كما في 31 كانون الأول 2019
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
المطلوبات								
150,523,244	-	-	16,125,000	6,610,146	1,000,000	41,604,084	85,184,014	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
3,623,054,335	-	-	306,832,799	882,935,963	649,739,788	663,993,336	1,119,552,449	ودائع عملاء
192,705,882	-	85,752,828	25,670,757	12,880,583	16,266,853	9,820,712	42,314,149	تأمينات نقدية
67,566,962	-	18,094,607	13,049,471	11,675,656	12,422,069	6,774	12,318,385	أموال مقترضة
930,224	930,224	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
20,634,229	20,634,229	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
30,813,732	-	21,588,470	6,960,120	964,480	561,672	331,861	407,129	التزامات عقود تأجير
76,583,458	76,583,458	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
<u>4,162,812,066</u>	<u>98,147,911</u>	<u>125,435,905</u>	<u>368,638,147</u>	<u>915,066,828</u>	<u>679,990,382</u>	<u>715,756,767</u>	<u>1,259,776,126</u>	المجموع
<u>4,579,675,985</u>	<u>251,623,114</u>	<u>1,642,735,773</u>	<u>820,445,710</u>	<u>311,388,786</u>	<u>308,198,654</u>	<u>220,749,470</u>	<u>1,024,534,478</u>	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)
كما في 31 كانون الأول 2018								
المطلوبات								
97,291,290	-	-	8,500,000	1,500,000	3,300,000	8,069,041	75,922,249	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
3,021,761,910	-	-	261,135,115	650,723,577	487,544,200	592,960,395	1,029,398,623	ودائع عملاء
146,676,871	-	70,855,843	18,996,265	10,327,847	8,725,025	12,014,184	25,757,707	تأمينات نقدية
91,243,948	-	32,229,995	37,064,002	11,656,953	10,225,081	67,917	-	أموال مقترضة
1,232,609	1,232,609	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
18,199,119	18,199,119	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
68,702,089	68,702,089	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
<u>3,445,107,836</u>	<u>88,133,817</u>	<u>103,085,838</u>	<u>325,695,382</u>	<u>674,208,377</u>	<u>509,794,306</u>	<u>613,111,537</u>	<u>1,131,078,579</u>	المجموع
<u>3,868,069,132</u>	<u>190,210,648</u>	<u>1,373,670,849</u>	<u>631,761,064</u>	<u>272,318,727</u>	<u>269,040,269</u>	<u>258,193,077</u>	<u>872,874,498</u>	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)



فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

المجموع	عناصر بدون فائدة	3 سنوات أو أكثر	فجوة إعادة تسعير الفائدة			من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر	2019
			من ستة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الموجودات:								
563,867,223	477,167,223	-	-	-	-	-	86,700,000	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
330,805,729	16,788,067	-	-	-	-	8,709,607	305,308,055	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3,000,000	-	-	-	3,000,000	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
16,535,618	12,924,680	3,610,938	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
2,635,851,371	2,750,784	358,190,451	267,566,776	108,631,931	1,781,304,913	92,713,421	24,693,095	تسهيلات ائتمانية مباشرة- بالصافي
32,313,468	32,313,468	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
765,573,933	(778,640)	310,708,628	350,026,533	53,342,771	20,278,850	14,159,469	17,836,322	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
354,022	354,022	-	-	-	-	-	-	استثمارات في شركات تابعة
26,517,873	26,517,873	-	-	-	-	-	-	موجودات حق استخدام
72,138,592	72,138,592	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
24,409,882	24,409,882	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
12,891,744	12,891,744	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
95,416,530	70,981,714	-	125,601	2,315,507	6,951,890	10,571,616	4,470,202	موجودات أخرى
<u>4,579,675,985</u>	<u>748,459,409</u>	<u>672,510,017</u>	<u>617,718,910</u>	<u>167,290,209</u>	<u>1,808,535,653</u>	<u>126,154,113</u>	<u>439,007,674</u>	إجمالي الموجودات
المطلوبات:								
149,997,070	56,169,342	-	16,125,000	6,500,000	1,000,000	41,480,000	28,722,728	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
3,575,967,461	645,849,625	-	90,282,924	725,083,386	502,072,083	491,994,965	1,120,684,478	ودائع عملاء
185,698,024	66,372,719	-	-	1,000,767	1,750,000	-	116,574,538	تأمينات نقدية
65,169,905	-	16,946,607	12,275,465	11,377,725	12,263,274	6,736	12,300,098	أموال مقترضة
930,224	930,224	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
20,634,229	20,634,229	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
25,451,501	25,451,501	-	-	-	-	-	-	التزامات عقود تأجير
76,583,458	76,583,458	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
<u>4,100,431,872</u>	<u>891,991,098</u>	<u>16,946,607</u>	<u>118,683,389</u>	<u>743,961,878</u>	<u>517,085,357</u>	<u>533,481,701</u>	<u>1,278,281,842</u>	إجمالي المطلوبات
<u>479,244,113</u>	<u>(143,531,689)</u>	<u>655,563,410</u>	<u>499,035,521</u>	<u>(576,671,669)</u>	<u>1,291,450,297</u>	<u>(407,327,588)</u>	<u>(839,274,168)</u>	فجوة إعادة تسعير الفائدة
2018								
3,868,069,132	606,940,472	613,892,133	410,235,492	150,012,480	1,657,217,342	146,340,185	283,431,028	إجمالي الموجودات
3,400,821,988	782,686,092	29,103,169	102,203,703	530,397,152	362,595,485	438,532,049	1,155,304,338	إجمالي المطلوبات
<u>467,247,144</u>	<u>(175,745,620)</u>	<u>584,788,964</u>	<u>308,031,789</u>	<u>(380,384,672)</u>	<u>1,294,621,857</u>	<u>(292,191,864)</u>	<u>(871,873,310)</u>	فجوة إعادة تسعير الفائدة



التركز في مخاطر العملات الأجنبية

المجموع دينار	أخرى دينار	ين ياباني دينار	جنيه استرليني دينار	يورو دينار	دولار أمريكي دينار	كما في 31 كانون الأول 2019
الموجودات						
119,612,259	3,292,590	-	524,306	22,997,743	92,797,620	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
325,913,057	11,527,107	891,737	8,102,419	23,559,177	281,832,617	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
10,923,932	-	-	-	3,285,885	7,638,047	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
295,888,653	285,628	41,635,679	1,734,880	331,231	251,901,235	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
11,167,320	-	-	-	-	11,167,320	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
227,611,239	-	-	938,940	23,567,320	203,104,979	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
11,017,160	9,480	6,254	29,690	478,091	10,493,645	موجودات أخرى
<u>1,002,133,620</u>	<u>15,114,805</u>	<u>42,533,670</u>	<u>11,330,235</u>	<u>74,219,447</u>	<u>858,935,463</u>	مجموع الموجودات
المطلوبات						
82,544,539	6,483,078	14,614,560	35,145	5,440,269	55,971,487	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
832,390,429	18,136,172	396,744	15,094,567	72,914,871	725,848,075	ودائع العملاء
58,247,021	1,592,174	-	1,074,125	5,033,266	50,547,456	تأمينات نقدية
2,664,556	163,195	27,063	74,741	2,381,669	17,888	مطلوبات أخرى
<u>975,846,545</u>	<u>26,374,619</u>	<u>15,038,367</u>	<u>16,278,578</u>	<u>85,770,075</u>	<u>832,384,906</u>	مجموع المطلوبات
<u>26,287,075</u>	<u>(11,259,814)</u>	<u>27,495,303</u>	<u>(4,948,343)</u>	<u>(11,550,628)</u>	<u>26,550,557</u>	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
<u>492,978,139</u>	<u>30,846,472</u>	<u>6,026,870</u>	<u>779,701</u>	<u>69,801,818</u>	<u>358,523,278</u>	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2018						
<u>877,794,422</u>	<u>77,573,640</u>	<u>23,209,922</u>	<u>11,225,088</u>	<u>71,148,356</u>	<u>694,637,416</u>	إجمالي الموجودات
<u>879,237,706</u>	<u>52,831,684</u>	<u>11,370,385</u>	<u>20,051,044</u>	<u>87,122,375</u>	<u>707,862,218</u>	إجمالي المطلوبات
<u>(1,443,284)</u>	<u>24,741,956</u>	<u>11,839,537</u>	<u>(8,825,956)</u>	<u>(15,974,019)</u>	<u>(13,224,802)</u>	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
<u>492,663,700</u>	<u>27,229,349</u>	<u>20,753,884</u>	<u>300,089</u>	<u>38,264,533</u>	<u>406,115,845</u>	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة



ثانياً: بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من سنة لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 31 كانون الأول 2019
دينار	دينار	دينار	دينار	
310,584,597	-	5,780,416	304,804,181	الاعتمادات والقبولات
451,373,293	-	-	451,373,293	السقوف غير المستغلة
213,252,055	253,412	34,503,257	178,495,386	الكفالات
975,209,945	253,412	40,283,673	934,672,860	المجموع
المجموع	أكثر من 5 سنوات	من سنة لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 31 كانون الأول 2018
دينار	دينار	دينار	دينار	
315,363,944	-	13,721,357	301,642,587	الاعتمادات والقبولات
432,439,920	-	-	432,439,920	السقوف غير المستغلة
176,134,486	291,223	12,749,315	163,093,948	الكفالات
923,938,350	291,223	26,470,672	897,176,455	المجموع

46. إدارة رأس المال

أ. تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018 بناء على مقررات لجنة بازل III حيث يتكون رأس المال التنظيمي للبنك من رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1) ورأس المال الإضافي والشريحة الثانية Tier 2.

ب. متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال للأسهم العادية

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي ما يعادل (12%) من الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر وكذلك مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وتعتبر هذه النسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال حيث يلتزم البنك في كافة الأوقات المحافظة على نسبة كفاية تتجاوز الحد الأدنى بهامش مناسب وبما يتلاءم أيضاً مع متطلبات لجنة بازل III.

ج. كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال

تتمثل إدارة رأس المال في التوظيف الأمثل لمصادر الأموال بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال وضمن منظومة حدود المخاطر المقبولة والمعتمدة من قبل مجلس إدارة مع المحافظة على الحد الأدنى المطلوب بحسب القوانين والأنظمة حيث يقوم البنك باتباع سياسة مبنية على السعي لتخفيض تكلفة الأموال Cost of Fund إلى أدنى حد ممكن من خلال إيجاد مصادر أموال قليلة الكلفة والعمل على زيادة قاعدة العملاء والتوظيف الأمثل لهذه المصادر في توظيفات مقبولة المخاطر لتحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال.

د. كفاية رأس المال

تتضمن حسابات رأس المال بالإضافة إلى رأس المال المكتتب به كلاً من الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، علاوة الإصدار، الأرباح المدورة، احتياطي القيمة العادلة، احتياطي المخاطر المصرفية العامة، وأسهم الخزينة يلتزم البنك بتطبيق متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكما يلي:

1. تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص نسبة كفاية رأس المال والتي يجب أن لا تقل عن 12%.
2. التزام بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنوك الأردنية بأن لا يقل عن 100 مليون دينار أردني.
3. استثمارات البنك في الأسهم والحصص والتي يجب أن لا تزيد عن 50% من رأسماله المكتتب به.
4. نسب حدود الائتمان "تركزات الائتمان" إلى رأس المال التنظيمي.
5. قانون البنوك والشركات المتعلق باقتطاع الاحتياطي القانوني ونسبة 10% من أرباح البنك قبل الضرائب.



31 كانون الأول		
2018	2019	
دينار	دينار	
حقوق حملة الأسهم العادية		
160,000,000	160,000,000	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
31,166,049	35,596,833	الأرباح المدورة بعد طرح قيمة التوزيعات المتوقعة
(727,049)	372,413	التغير المتراكم في القيمة العادلة بالكامل
80,213,173	80,213,173	علوة الإصدار
49,410,187	56,257,522	الاحتياطي القانوني
34,279,172	38,833,125	الاحتياطي الاختياري
28,576,821	38,036,041	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
-	-	الأرباح (الخسائر) المرحلية بعد الضريبة وطرح قيمة التوزيعات المتوقعة
382,918,353	409,309,107	إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية
التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال)		
(22,186,281)	(24,409,882)	الشهرة والموجودات غير الملموسة
(11,957,746)	(12,891,744)	موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الاستثمارات ضمن الحد الأول (10%)
348,774,326	372,007,481	صافي حقوق حملة الأسهم العادية
رأس المال الإضافي		
5,042,968	6,712,243	حقوق الأقلية المسموح بالاعتراف بها
353,817,294	378,719,724	صافي رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى من رأس المال Tier 1)
الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2		
-	-	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
14,095,732	12,593,424	مخصصات أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى
6,723,958	8,949,657	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
20,819,690	21,543,081	إجمالي رأس المال المساند
374,636,984	400,262,805	رأس المال التنظيمي
2,653,984,734	2,975,004,022	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
%14/12	%13/45	نسبة كفاية رأس المال (CET 1)
%13/14	%12/50	نسبة كفاية رأس المال الأساسي
%0/78	%0/72	نسبة كفاية رأس المال المساند
2018	2019	
دينار	دينار	
نسبة الرافعة المالية		
353,817,294	378,719,724	الشريحة الأولى من رأس المال
4,463,642,028	5,124,324,785	مجموع الموجودات داخل وخارج قائمة المركز المالي بعد استبعاد البنود المقطعة من الشريحة الأولى
%7/93	%7/39	نسبة الرافعة المالية

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2019 و31 كانون الأول 2018 بناءً على مقررات لجنة بازل III.

**47. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات**

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2019			
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
الموجودات:			
563,867,223	-	563,867,223	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
330,805,729	-	330,805,729	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3,000,000	-	3,000,000	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,635,851,371	1,791,624,093	844,227,278	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
16,535,618	-	16,535,618	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
32,313,468	32,313,468	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
765,573,933	657,812,200	107,761,733	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
26,517,873	23,161,327	3,356,546	موجودات حق استخدام
354,022	-	354,022	استثمارات في شركات حليفة
72,138,592	72,138,592	-	ممتلكات ومعدات
24,409,882	24,409,882	-	موجودات غير ملموسة
12,891,744	-	12,891,744	موجودات ضريبية مؤجلة
95,416,530	125,961	95,290,569	موجودات أخرى
<u>4,579,675,985</u>	<u>2,601,585,523</u>	<u>1,978,090,462</u>	إجمالي الموجودات
المطلوبات:			
149,997,070	-	149,997,070	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
3,575,967,461	80,859,823	3,495,107,638	ودائع العملاء
185,698,024	108,073,862	77,624,162	تأمينات نقدية
65,169,905	29,222,072	35,947,833	أموال مقترضة
930,224	-	930,224	مخصصات متنوعة
20,634,229	-	20,634,229	مخصص ضريبة الدخل
25,451,501	23,798,981	1,652,520	التزامات عقود تأجير
76,583,458	2,543,552	74,039,906	مطلوبات أخرى
<u>4,100,431,872</u>	<u>244,498,290</u>	<u>3,855,933,582</u>	إجمالي المطلوبات
<u>479,244,113</u>	<u>2,357,087,233</u>	<u>(1,877,843,120)</u>	الصافي



31 كانون الأول 2018			
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
الموجودات:			
333,205,500	-	333,205,500	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
248,264,111	-	248,264,111	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,258,890	-	4,258,890	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,277,918,456	1,423,747,866	854,170,590	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
13,478,492	-	13,478,492	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
28,530,920	28,530,920	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
765,692,190	579,418,870	186,273,320	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
376,618	-	376,618	استثمار في شركة حليفة
74,486,185	74,486,185	-	ممتلكات ومعدات
22,186,281	22,186,281	-	موجودات غير ملموسة
11,957,746	-	11,957,746	موجودات ضريبية مؤجلة
87,713,743	1,579,868	86,133,875	موجودات أخرى
<u>3,868,069,132</u>	<u>2,129,949,990</u>	<u>1,738,119,142</u>	إجمالي الموجودات
المطلوبات:			
96,687,828	-	96,687,828	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,988,949,545	68,359,777	2,920,589,768	ودائع العملاء
141,814,536	85,330,162	56,484,374	تأمينات نقدية
85,236,262	63,735,150	21,501,112	أموال مقتضية
1,232,609	-	1,232,609	مخصصات متنوعة
18,199,119	-	18,199,119	مخصص ضريبة الدخل
68,702,089	1,788,543	66,913,546	مطلوبات أخرى
<u>3,400,821,988</u>	<u>219,213,632</u>	<u>3,181,608,356</u>	إجمالي المطلوبات
<u>467,247,144</u>	<u>1,910,736,358</u>	<u>(1,443,489,214)</u>	الصافي

48. ارتباطات والتزامات محتملة

أ. ارتباطات والتزامات ائتمانية:

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2018	2019	
دينار	دينار	
219,253,863	208,781,007	اعتمادات
96,110,081	101,803,590	قبولات
		كفالات:
43,473,574	53,600,584	- دفع
67,548,002	85,107,403	- حسن تنفيذ
65,112,910	74,544,068	- أخرى
<u>432,439,920</u>	<u>451,373,293</u>	سقوف تسهيلات وتمويلات ائتمانية غير مستغلة
<u>923,938,350</u>	<u>975,209,945</u>	المجموع

**ب. التزامات تعاقدية:**

إن تفاصيل هذا البند مما يلي:

31 كانون الأول		
2018	2019	
دينار	دينار	
486,338	1,501,970	عقود شراء ممتلكات ومعدات
1,418,008	1,003,102	عقود شراء موجودات غير ملموسة

49. القضايا المقامة على البنك

بلغ مجموع القضايا المقامة على المجموعة 1,403,344 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (3,916,023 دينار كما في 31 كانون الأول 2018) وبلغت المخصصات المعدة ازائها 535,159 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (912,609 دينار كما في 31 كانون الأول 2018) وفي تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني إن المخصصات المقطعة لقاء هذه القضايا تعتبر كافية.

50. مستويات القيمة العادلة**أ. الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك والمحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:**

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة):

العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة	مدخلات هامة غير ملموسة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مستوى القيمة العادلة	القيمة العادلة 31 كانون الأول		الموجودات المالية
				2018	2019	
				دينار	دينار	
						موجودات مالية بالقيمة العادلة
						موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:
لا ينطبق	لا ينطبق	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	المستوى الأول	65,641	74,800	سندات حكومية مدرجة في الأسواق المالية
لا ينطبق	لا ينطبق	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	المستوى الأول	688,489	3,536,138	سندات شركات مدرجة في الأسواق المالية
لا ينطبق	لا ينطبق	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	المستوى الأول	5,815,710	5,611,686	أسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية
لا ينطبق	لا ينطبق	تقييم مدير الصندوق للقيمة العادلة	المستوى الثاني	6,908,652	7,312,994	صناديق استثمارية
				13,478,492	16,535,618	المجموع
						موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:
لا ينطبق	لا ينطبق	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	المستوى الأول	22,038,515	22,930,050	أسهم متوفر لها أسعار سوقية
لا ينطبق	لا ينطبق	عن طريق استخدام طريقة حقوق الملكية وحسب آخر معلومات مالية متوفرة	المستوى الثالث	6,492,405	9,383,418	أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية
				28,530,920	32,313,468	المجموع
				42,009,412	48,849,086	مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019.

**ب. الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك وغير المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:**

باستثناء ما يرد في الجدول أدناه أننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة للبنك تقارب قيمتها العادلة:

مستوى القيمة العادلة	31 كانون الأول 2018		31 كانون الأول 2019		
	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
	دينار	دينار	دينار	دينار	
موجودات مالية غير محددة بالقيمة العادلة					
المستوى الثاني	-	-	86,705,118	86,700,000	ودائع لاجل وخاضعة لإشعار وشهادات إيداع لدى البنك المركزي
المستوى الثاني	252,846,007	252,523,001	334,007,648	333,805,729	أرصدة حسابات جارية وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	2,281,749,449	2,277,918,456	2,641,471,297	2,635,851,371	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالكلفة المطفأة
المستوى الأول والثاني	774,304,399	765,692,190	775,252,780	765,573,933	موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة
	<u>3,308,899,855</u>	<u>3,296,133,647</u>	<u>3,837,436,843</u>	<u>3,821,931,033</u>	مجموع الموجودات المالية غير محددة بالقيمة العادلة
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
المستوى الثاني	97,040,430	96,687,828	150,319,722	149,997,070	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	3,015,013,034	2,988,949,545	3,610,746,013	3,575,967,461	ودائع عملاء
المستوى الثاني	141,875,100	141,814,536	185,779,644	185,698,024	تامينات نقدية
المستوى الثاني	86,115,199	85,236,262	65,728,525	65,169,905	أموال مقترضة
	<u>3,340,043,763</u>	<u>3,312,688,171</u>	<u>4,012,573,904</u>	<u>3,976,832,460</u>	مجموع المطلوبات المالية غير محددة بالقيمة العادلة

للبنود المبينة أعلاه تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها.



شبكة الفروع والشركات التابعة
ومكاتب النقد العاملة في الأردن



فروع العاصمة عمان:

فروع الشميساني

شارع عبد الرحيم الواكد

فروع جبل عمان

شارع ابن خلدون (الخالدي)

فروع دابوق

شارع جمعة الشبلي مبنى رقم (6)

فروع الجأردنز

شارع وصفي التل / مجمع البركة التجاري

فروع الصويفية

شارع علي نصوح الطاهر / مجمع عادل حجرات

فروع شارع مكة

شارع مكة / مجمع نسيم الدا

فروع الجبيهة

شارع ياجوز / إشارة المنهل

فروع سيتي مول

سيتي مول / شارع الملك عبدالله الثاني

فروع ضاحية الياسمين

شارع البادية / مجمع أسماء

فروع مرج الحمام

مجمع النهار التجاري / دوار الدلة

فروع وسط البلد

شارع الرضا

فروع الوحدات

شارع عباد بن بشر / مجمع أبو عبدو التجاري

فروع ماركا الشمالية

شارع الملك عبدالله الأول / دوار الطيارة

فروع تاج مول

تاج مول / شارع سعد عبد شموط

فروع عبدون

شارع سلمان القضاة / مقابل Crumz

فروع عبدون الشمالي

شارع علي سيدو الكردي / مجمع الفايز التجاري

فروع أم أذينة

سوق الذهب - شارع سماترا / مجمع كرم امسيح

فروع جو بارك

شارع الأميرة تغريد / الصويفية

فروع جبل الحسين

شارع جمال الدين الأفغاني / مقابل سي تاون

فروع الرينبو

جبل عمان / شارع الرينبو

فروع البيادر

شارع جمال قيتوقة / مجمع الأمان

فروع الرايبة

شارع صقليه

فروع خلدا

شارع وصفي التل / مجمع أبناء المرحوم نقولا جريسات

فروع سحاب

مدينة الملك عبد الله الثاني الصناعية / سحاب

فروع طبربور

شارع ثمانية بن اليماني / بالقرب من كارفور

فروع الهاشمي الشمالي

شارع البطحاء / بالقرب من مخازن تفاع

فروع ضاحية الرشيد

شارع عاكف الفايز / بالقرب من سكن أميمة

فروع صويلح

شارع الأميرة راية بنت الحسين / مجمع المجدلاني

فروع العبدلي مول

مشروع العبدلي الجديد / العبدلي مول

فروع المقابلين

شارع الإذاعة والتلفزيون مقابل أسواق الجملة



فروع هاي وي مول

هاي وي مول - اوتسترداد الزرقاء

فروع أبو علندا

شارع الحزام الدائري أسواق النهار مول

فروع مجمع الملك حسين للأعمال

مجمع الملك حسين للأعمال

فروع المدينة الرياضية

شارع الشهيد قرب محطة توتال للمحروقات

فروع شفا بدران

عمان - بجانب فندق اللجام - قرب جامعة العلوم التطبيقية

مكتب متنقل تابع لفرع الشميساني

الشميساني - شارع عبد الرحيم الواكد

فروع المحافظات الأخرى:

فروع مادبا

شارع اليرموك

فروع الزرقاء

شارع السعادة

فروع الزرقاء الجديدة

شارع مكة المكرمة/ مجمع الكردي بلدرا

فروع الرمثا

شارع خط الشام

فروع اربد

شارع الحصن

فروع الحصن

شارع الملك طلال

فروع العقبة

شارع السعادة

فروع ماحص

شارع البلدية/ مبنى حسين الشيباب

فروع مجمع عمان/ اربد

شارع مجمع عمان الجديد/ مبنى الصيداوي

فروع المفرق

شارع جرش/ مقابل شركة خيرات الشمال

فروع السلط

السلط - مدخل مدينة السلط / مجمع دبابنة

فروع الكرك

الكرك - مدخل محافظة الكرك - منطقة الثنية/ مجمع مدانات

فروع اربد - شارع جامعة اليرموك

اربد - شارع جامعة اليرموك مقابل بوابة كلية الاقتصاد/ مجمع نمير بدر

وحدة الصرافة:

وحدة الصرافة المركزية - الشميساني/عمان

شارع عبد الرحيم الواكد

البوندد:

مستودعات البوندد, مدينة عمان الصناعية - سحاب

الشركات التابعة:

شركة الاتحاد للوساطة المالية

مجمع بنك الإسكان

شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

شارع عبد الرحيم الواكد

شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية

مجمع الملك الحسين للأعمال

شركة الاتحاد للتأجير التمويلي

شارع مكة/ مجمع الغيث

الإدارة العامة

هاتف: +962 6 560 7011

فاكس: +962 6 562 2573

ص.ب: 35104 عمان 11180 الأردن

www.bankaletihad.com

info@bankaletihad.com